جـــــــامعة غـــــــــــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قســـم العلوم الاقتصاديـــــة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك

من إعداد الطالب : بـــوهريره عباس

إدارة المَـــخاطِر لِلتَنبُّؤ بالفَشَل المَصرِفي فِي البُنـــوك الجَزائِرِيَّة

- أنمـــــوذجاً مـــــقترحاً -

نوقشت و أجيزت علنًا بتاريخ : 02 شعبان 20/1436 ماي 2015

أمـــام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتورة : بـــوعبدلي أحلام.....(جامعة غرداية) رئيســـا.

الأستاذ : عمي سعيد حمزة .....(جامعة غرداية) مقـــررا.

الأستاذ : بـن عربـــة فريـــد .....(جامعة غرداية) مساعدا.

الأستاذ : حفصـــي رشيـــد .....(جامعة غرداية) ممتحنـا.

السّنة الجامعية : 2014 – 2015

﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة الآية 11)

جـــــــــــامعة غـــــــــــــــــــــرداية

كلية علوم الاقتصاديـة والتجارية وعلوم التسيير

قســـــــــم العـــــــلوم الاقـــــــــتصاديـــــة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية

إِدَارة المَـــخاطِر لِلتَنبُّؤ بالفَشَل المَصرِفي فِي البُنـــوك الجَزائريّة

– أنمـــــوذجاً مـــــقترحاً –

تخصص مـالية و بنــوك

إعداد الطالب : بـوهريره عبـاس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 02 شعبان 20/1436 ماي 2015

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتورة : بـوعبدلي أحلام.....(جامعة غرداية) رئيســا.

الأستاذ : عمي سعيد حمزة .....(جامعة غرداية) مقـــررا.

الأستاذ : بن عربــة فريــد .....(جامعة غرداية) مساعدا.

الأستاذ : حفصـــي رشيــد .....(جامعة غرداية) ممتحنـا.

السنة الجامعية : 2014 - 2015

شكـــــر و تقـدير

نتقدم أولا بالشّكر و الحمد لله سبحانه و تعالى فنقول

و ما توفيقي إلاّ بالله و الصّلاة و السّلام على خير خلق الله محمّد و على آله و صحبه و من والاه .

على توفيقه و نعمته علي بإتمام دراستي و بحثي هذا .

ومن ثم يطيب لي أن أتقدّم بجزيل الشّكر و وافر الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث و أخصّ بالذّكر

المشرفين على البحث السّـــــادة : عمي السّعيد حمزة، بن عربية فريد

على ما قدموه لنا من إرشاد و متابعة في البحث و تذليل الصّعوبات العلمية التي واجهتنا

كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى كل من الأستاذ رسيوي بشير، الأستاذة بريهمات جميلة، الأستاذ عبادة عبد الرءوف

إلى كل الذين مدوا لي يد العون بتقديم المعلومات و تقديم النصائح و الإرشاد

أتقدم بشكر خاص للسّادة ببنك القرض الشعبي الجزائري الذين أتاحوا لي فرصة إنجاز هذه الدّراسة

إلى رفاقي في دربي إلى زملائي في الدّراسة و كل أصدقائي منذ الطفولة

و أخيراً أتقدم بالشكر الجزيل لعائلتي على مساندتهم لي و اخص بالذكر والدي و والدتي على كل ما بذلوه من جهد من اجلي

أيام الدّراسة و دعمهم لي في إتمام هذا البحث و أتمنى أن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم

يوم لا ينفع كل نفس إلاّ ما عملت

جازى الله الجميع خير الجزاء و جعل عملهم خالصا لوجهه، وجعله في ميزان حسناتهم يوم القيّامة انه على ذلك لقدير، و

بالإجابة جدير

الطّالب

الملخص:

تَأتي هَذِه الدّراسة لتَتَناوَل أسَاليب إدَارة المخاطِر المصرفية في الجزائر، و مدَى قُدرتها عَلى التنبّؤ بالفَشل المالي في البنوك، وقد تبيَّن سَعي الجزائر لاعتماد أعلى النُظم الدّولية في مجال إدارة المخاطر مِن خلال تبنّي معايير لجنة بازل في الإشراف و نموذج SYNOBA كمؤشرات للإنذار بالأزمَات، في بنكين، عُمومي هو القرض الشعبي الجزائري و الثّاني أجنبي خاص هو خليج الجزائر، و بالاعتماد على مؤشّرات المالية و نموذج الانحدار المتعدد خَلُصنا إلى المؤشّرات الأساسية التي تؤثر على الصَّلابة المصرفية لبنك القرض الشعبي الجزائري نسب: " السيولة، الاعتماد على رأس المال، جودة الأصول، كفاية رأس المال "و بنك خليج الجزائر تمثّلت في " نسب السيولة، الاعتماد على رأس المال، جودة الأصول، كفاية رأس المال، مخاطر السّوق ".

الكلمات المفتاحية: الأمان المصرفي، فشل مالي، إنذار مبكر، **CAMELS**، بازل، إشراف، الحوكمة المصرفية.

Résumé:

Cette étude porte sur les techniques de Gestion du risque Bancaire en Algérie et leur habilité à prédire l'échec financier des Banques, où l'étude a été basée sur les proposition du Comité de Bâle et les normes SYNOBA comme indicateurs de d' alerte des crise dans les deux banques qui construiront notre échantillon le premier c'est Cpa Banque publique et le deuxième c'est la banque étrangère la du Gulf, en basant sur c est indicateur et en utilisant le modèle de régression multiple en a formulé un fonction qui permette d'indiqué les principale indicateur qu'ils ont une influence directe sur la solidité du banque Cpa et qui sont Les ratios de : "liquidité, la dependence sur le capital, la qualité des actifs, l'adéquation du capital " ,Et , pour la banque du Gulf " Les ratios de liquidité, la dependence sur le capital, la qualité des actifs, l'adéquation du capital, le risque de marché " .

Mots clés: sécurité Bancaire, Défaillance financière, alerte des crise, CAMELS, Bâle, supervision, Governance Bancaire.

الفصـــل الأول : الأدبيـــــــات النّظريـــــة و التّطبيقيـــة

➢ المبحث الأول : الأدبيـــــــــات النّظـــريـــــــة

– المطلب الأول: مـــــدخل لإدارة المخاطـــــر في البنوك

– المطلب الثاني : ماهيـــــة و نـــماذج الفشـــل المالـــــي

– المطلب الثالث: إستراتجية الإشراف وقياس الصّلابة المصرفية

➢ المبحث الثاني : الأدبيـــــــــــات الـــتَّطبيقيـــة

– المطلب الأول: الدِّراســـــات السَّـــابقة الـــعربيـــــة

– المطلب الثاني: الـــــــدّراسات السّـــــابقة الأجـــنبية

– المطلب الثالث: الاخـــــــــتلاف بين الدّراســـــــات

الفصـــل الثاني الدّراسة الميدانية – أُنمـــوذَج مـــُقتَرح–

➢ المبحث الأول : الطّـريقة و الأدَوات المستخدَمة فِي الدّراسة

– المطلب الأول: منهجيـــة و طـــريقة إعـــداد الدّراسة

– المطلب الثاني: الأدوات المعتمـــــدة في إعداد الدّراسة

➢ المبحث الثاني : عرض و مـــناقشة النتائـــج المتوصل إليهـــا

– المطلب الأول : النتائـــج الـــــمستوفاة من الدّراسة

– المطلب الثاني : مناقشـــــــــــة النّتائـــــــــج

قائمة الجداول

الفصل الأول .....

الجدول رقم (01): يوضّح أهم مقاييس المخاطرة المصرفية..... 10

الجدول رقم (02): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل II..... 12

الجدول رقم (03): مؤشّرات الإنذار المبكر 25

الجدول رقم (04): التدابير والإجراءات الرّقابية التي تتخذ بناء على درجة التّصنيف: 31

الفصل الثاني .....

الجدول رقم (02): تصاريح المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية مخاطر للفترة 2002-2013..... 51

الجدول رقم (03): تصاريح المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية عوارض الدفع للفترة 2002-2013 52

الجدول رقم (04): يوضح تطور نسبة رأس المال في البنوك الجزائرية 54

الجدول رقم (05): يبين تصنيف جودة الأصول في البنوك 69

الجدول رقم (07): التنقيط حسب نظام CAMELS 79

الجدول رقم (08): تطور عدد وكالات بنك الخليفة للفترة من 1998-2001..... 84

قائمة الأشكال

الفصل الأول .....

الشّكل رقم (01): أنواع المخاطر المصرفية 8

الشّكل رقم (02) : الدّعائم الثّلاثة لاتّفاقية بال 02 14

الشّكل رقم (03) : يوضح أوجه الاختلاف بين اتّفاقية بازل I و اتفاقية بازل II : 15

الشّكل رقم (04) : تلخيص لأهم الإجراءات لجنة بازل III..... 16

الشّكل رقم (05): رَكَائِز حَوكَمة الشّركات و البُنوك 19

الشكل رقم (06): مراحل الفشل المالي في البنوك..... 23

الفصل الثاني : .....

الشكل رقم (01): يوضـــــــــح هـــيكل الدّراسة..... 45

الشكل رقم (02): يوضح توزيع نصيب الموارد بين البنوك العمومية و الخاصة 45

الشكل رقم (03): يوضح نصيب البنوك محل الدّراسة من مجمل القطاع المصرفي الجزائري 46

الشكل رقم (04): يوضح تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري 54

الشكل رقم (05): يوضح تطور رأس مال بنك خليج الجزائر..... 55

الشكل رقم (06): يوضح المنحنى تطور نسبة الاحتياطي 55

الشكل رقم (07): يوضح تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي في البنكين 56

الشكل رقم (08): مراحل تطبيق معايير لجنة بازل II للملاءة المصرفية 60

الشكل رقم (09): مؤشر الملاءة كوك في بنك القرض الشعبي الجزائري 61

الشكل رقم (10): مؤشر الملاءة كوك في بنك خليج الجزائر 61

الشكل رقم (11): مؤشر الملاءة Mc Donaugh في بنك القرض الشعبي الجزائري 62

الشكل رقم (12): مؤشر الملاءة Mc Donaugh في بنك خليج الجزائر..... 62

الشكل رقم (13): مؤشر حسن الإدارة في البنكين 63

الشكل رقم (14): مؤشر الرافعة المالية في بنك القرض الشعبي الجزائري 64

الشكل رقم (15): مؤشر الرّافعة المالية في بنك خليج الجزائر..... 65

الشكل رقم (16): تقييم رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري 67

الشكل رقم (17): تقييم رأس مال بنك خليج الجزائر..... 68

الشكل رقم (18): تقييم جودة الأصول في بنك القرض الشعبي الجزائري..... 70

الشكل رقم (19): تقييم جودة الأصول في بنك خليج الجزائر 70

الشكل رقم (20): مؤشر الربحية في بنك القرض الشعبي الجزائري..... 72

الشكل رقم (21): مؤشر الربحية في بنك خليج الجزائر 73

الشكل رقم (22): مؤشر مساهمة الأصول في نتيجة بنك القرض الشعبي الجزائري 74

الشكل رقم (23): مؤشر مساهمة الأصول في نتيجة بنك خليج الجزائر..... 74

الشكل رقم (24): مؤشر المصاريف إلى ربحية النَّشاط الأساسي 75

الشكل رقم (26): مؤشر السّيولة بنك القرض الشعبي الجزائري..... 76

الشكل رقم (27): مؤشر السّيولة بنك خليج الجزائر 77

الشكل رقم (28): الأصول الحساسة لمخاطر السوق بنك القرض الشعبي الجزائري..... 78

الشكل رقم (29): الأصول الحساسة لمخاطر السوق بنك خليج الجزائر..... 78

الرمز و الاختصار	المفهوم
Cpa	بنك القرض الشعبي الجزائري
Gulf	بنك خليج الجزائر
SecBan	الأمَان المِصرفي
ROA	عائد الأصُول
WCR	نسبة التّصنيف المرجّح و هي عُنصر لقياس جَودة أصول البنك.
TCR	نسبة إجمالي التّصنيف و هي عُنصر لقياس جودة أصول البنك.
Cap/Capness	نسبة الاعتماد على رأس مال البنك
CAMELS	نموذج التقييم الأمريكي
COOKE	نسبة الملاءة المصرفية المقترحة من لجنة بازل سنة 1988.
Mc Donaugh	نسبة الملاءة المصرفية المقترحة من لجنة بازل سنة 1992.
RAROC	مقياس المخاطر من خلال حساب، المفاضلة بين المخاطرة، العائد
FATF	مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
SYNOBA	نظم التّنقيط المصرفي الجزائري الجديد
Sold.mon	نسبة قياس الرصيد النقدي
Rat.monn	نسبة النَّقدية
prts.couvrent	نسبة تغطية القروض المعتمدة لقياس جودة رأس المال
Intr.effect.h.bilan	نسبة قياس الأصول خارج الميزانية الحساسة لأسعار الفائدة
reserv oblig	نسبة الاحتياطي الإلزامي في البنوك.
ق .ت.ج	القانون التّجاري الجزائري
ق.م.ج	القانون المدني الجزائري
BCIA	بنك الصناعي و التجاري الجزائري

المقدمة العامة

أ-**توطئة** : تُعد حِماية المودعين والوقاية من المخاطر النظامية من الأهداف الأساسية المتّبعة من طرف سلطات الإشراف المصرفي، و تُساهم هذه الأخيرة أيضًا في التَّسيير المتناغم للنّظام المصرفي و هذا بالسَّهر على حِماية أفضل لمستهلكي الخدمات المصرفية، و على الاختيار الأحسن لمسيّري البُنوك و المؤسسات المالية، و كنتيجة مباشرة للأزمة العميقة التي أثّرت بشكل قوي على النّظام المالي العالمي خلال الفترة 2007/2009، فقد سجّل المحيط التنظيمي على الصّعيد العالمي خلال الخمس سنوات الأخيرة إصلاحات جَوهرية قصد تعزيز قُدرة المصارف على مقاومة الصَّدمات و إرساء الاستقرار المالي، و في هذا الإطار أُقترِحت معايير دولية للرّقابة المصرفية الفعّالة من طرف لجنة بازل، و التي تُعنى بصلاحيات و مسؤوليات سلطات الرّقابة و التنظيم المتعلق بشروط إنشاء المصارف و الأنشطة المصرفية، القواعد الاحترازية الرّقابة و التي تُمثّل شبكة أمان حكومية كحماية نظامية و هو بمثابة جهاز يُؤطّر تسيير الأزمات و جهاز فعال لانضِباط السّوق كجواب للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

في إطار هذه الحملة الواسعة للإصلاحات التي أوصت بها لجنة بازل، واصل كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر عملية تكييف و إعادة صياغة تدابير الإشراف المصرفي، و التي تتمحور حول تكييف الجهاز التّنظيمي مع التطور النوعي للمعايير الدولية في مجال الرّقابة المصرفية من جهة، و من جهة أخرى عصرنه أدوات ومنهجية الإشراف المصرفي بغية رفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن الممارسات والمقاييس الدولية للإشراف المصرفي الفعلي والفعال، والترجمة في الواقع للتطوّرات الإطار المؤسساتي للإشراف المنبثق من التدابير الجديدة للأمر (10-04) واصلت اللّجنة المِصرفية و بَنك الجزائر عصرنة و تعزيز القَواعد العامة للهيكل التّنظيمي المعمول به، و في إطار مهمته الجديدة في مجال الاستقرار المالي المنصوص عليه في هذا الأمر الذي عَدّل و تمّم سابقه طوَّر بنك الجزائر أدوات رقابة جديدة ، ترتكز على المَخاطر و عزّز قُدراته من حيث اكتشاف و تحليل نقاط الضُّعف النِّظامية.

مِن جِهة أخرى مادامت البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية تعمل في ظروف محفوفة بمخاطر كثيرة و متنوعة تهدد وجودها، و تزيد من احتمالات تعرضها للفشل و للمخاطر المالية، فإنه يتوجَّب عليها إعطاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل المصرفي، و ذلك من خلال إطِّلاعها على كل مستجداته و استخدامها للطرق و الوسائل المختلفة التي توصلت لها الأبحاث و الدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع، و نخص بالذّكر الأساليب الكمية للتنبّؤ التي استعملت منذ الستّينات من القرن الماضي من طرف مجموعة كبيرة من الباحثين من خلال الدّراسات المختلفة في مجال التنبّؤ بالفشل، و التي حاولت في مجملها التوصُّل إلى أفضل النِّسب المالية في التنبّؤ بإفلاس المؤسسات و ذلك بالاعتماد على الطريقة التَّقليدية في تحليل النِّسب المالية، أي الاستعانة بطرق إحصائية بسيطة لتحليل اتجاه متوسِّطات النِّسب المالية، قد عانى الاقتصاد الجزائري من حالات إفلاس بنوك كان يمكن تفاديها بالاعتماد على نظم الإنذار المبكِّر .

ب- الإشكالية الرئيسية:

يُعدّ موضوع إدارة المخاطر في البُنوك التّجارية جوهر اهتمام الدّراسات الأكاديمية والمهنية في مجال الإدارة، تظهر أهميته في تفعيل و ترشيد اتخاذ القرار و يُمكن معرفة أهمية هذه الدّراسة بمجرد معرفة المخاطر الكبيرة المرتبطة بسوء تقدير البنك للوضعية المالية، و في ظل محدودية استخدام الطرق الإحصائية الحديثة من طرف البنوك التجارية الجزائرية، إشكالية هذه الدّراسة تتمحور حول نظام إدارة المخاطر و الإنذار المبكِّر في البنوك الجزائرية عبر طرح التساؤل التالي:

مَا هـــــي أهم نُظم الإدارة و التنبّؤ بالمخاطِـــــــر المصـــــــرفية في الجـــــزائر؟

و هل يمكن إرساء نَموذج للإنذار المُبكِّر قبل الفَشل المصرفي للبنوك محل الدّراسة؟

ج- الإشكالية الفرعية :

- مـــــــا هي أهم أســـــاليب إدارة المخاطر في البنوك و المؤسسات المالية؟
- فيما تتمثل أهم نماذج التنبّؤ بالفشل المصرفي ؟
- هل يتوفر في الجزائر نظام لإدارة المخاطر و التنبّؤ بالفشل المصرفي؟ و هل يمكن بناء نموذج للإنذار بالفشل المصرفي في الجزائر؟
- هل تمتلك الأساليب الاحترازية الجزائرية القدرة على تحديد هامش الأمان المصرفي (مَنطِقة الفَشَل)؟

د- فرضيات البحث :

- تتمثل أهم أساليب إدارة المخاطر المصرفية في المقررات الدَّولية للجنة بازل للرّقابة المصرفية؛
- تتمثل نماذج التنبّؤ بالفشل المصرفي تتمثل من خلال مؤشرات التحليل المالي المتمثلة في النّسب المالية؛
- تتوفر الجزائر على نظام لإدارة المخاطر و التنبّؤ بالفشل المصرفي لدا يمكن بناء نموذج للإنذار بالفشل المصرفي المبكّر؛
- H0 : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 05 %) بين مؤشر الأمان المصرفي (هامش الفشل المصرفي) و الأساليب الاحترازية المصرفية المعتمدة في الجزائر؛
- H1: توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 05 %) بين مؤشر الأمان المصرفي (هامش الفشل المصرفي) و الأساليب الاحترازية المصرفية المعتمدة في الجزائر ؛

هـ- مبررات اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الاعتبارات منها :

- اهتمامي بالتعرف على أهم المخاطر المالية و أساليب تسييرها و مواجهتها.
- تخصص الدّراسة سبب في اختيار الموضوع، و كدا المساهمة في إثراء مكتبة الكلّية بهذا النّوع من الدّراسات.
- البحث و الاستقصاء في مؤشرات الصّلابة و المتانة المصرفية الجزائرية في ظل تداعيات الأزمة المالية الأخيرة.

و- أهداف الدّراسة و أهميتها :

تكمن أهمية الدّراسة في كونها تُسلط الضّوء على قطاع حساس في الاقتصاد و هو النّظام المصرفي و بدرجة أهم مشكلة الفشل المصرفي و إدارة المخاطـــر في البنوك، ففي أعقاب الأزمة المالية الأخيرة و تنامي التيارات التي تنادي بتطوير النظم الاحترازية، كلجنة بازل و صندوق النّقد الدولي، قام كل من اللّجنة المصرفية و بنك الجزائر بتطوير أساليب الرقابة و إدارة المخاطر و الإشراف المصرفي، لهذا تسعى الدّراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التّعرف على النّظام الاحترازي الجزائري و أهم النُّظم المؤطّرة له؛
- التّعرف على وضعية المصارف العاملة في الجزائر من خلال دراسة عينة من البنوك الجزائرية ؛
- تطوير نموذج قِياسي من مجموعة من النّسب المالية القَادرة على الإنذار المصرفي للعيِّنة محل الدّراسة؛

ز- حدود الدّراسة :

تمثلت الحدود الزّمنية للدّراسة في فترة امتدت من 2004 إلى غاية 2014، أما الحدود المكانية فقد تناولت القطاع المصرفي الجزائري، و تناولت عينة من بنكين أحدهما عمومي هو بنك القرض الشعبي الجزائري و يرمز له اختصارا بـ Cpa و بنك خاص أجنبي هو بنك خليج الجزائر و يرمز له اختصارا بـ Gulf.

ح- منهج الدّراسة و الأدوات المستخدمة :

تقوم هذه الدّراسة على المنهج الوصفي في جزء الدّراسة النظري، أمّا في الجزء الخاص بالدّراسة الميدانية و التّطبيقية فتمّ الاعتماد على المنهج التّحليلي و الكمّي، في تحليل المتغيرات المالية بما يتفق وتغطية كافة جوانب الدّراسة، حيث اِستند البحث إلى استخدام النّماذج القياسية الخاصة بالتنبّؤ بالأزمات المصرفية و النقدية للوصول إلى مؤشرات قياسية تُمكّن البنوك من اخذ نتائجها بعين الاعتبار عند انتهاج أو وضع بعض القرارات.

ط- صعوبات البحث:

إنّ أيَّ موضوعٍ حول القطاع المصرفي أو المالي باختلاف الزمان أو المكان يشكل صعوبة في حد ذاتها، نهيك عن الخطر أو التقييم المالي كما في موضوع بحثنا هذا، فصعوبة الحُصول عل المعلومات و القوائم المالية أو الوثائق الاستدلالية بحجة السّر المهني أوّل المعوقات التي تواجه الباحث في مثل هكذا مواضيع كما أسلفنا، و كذا عدم التعاون مع الطّالب بِسبب محدودية ثقافة البحث العلمي الأكاديمي لديهم أو صعوبة الوُصول إلى مصادر المعلومة أيضًا حاجز يواجهنا ولعلّ أهم الصّعوبات تتمثّل في حساب المؤشرات المالية المعتمد عليها، لغياب مكاتب البحث أو التقييم المالي الخاصة في الجزائر. التي قد تُساعد على الدّراسة إضافةً لصعوبة تتبع النظام التَّشريعي لأساليب إدارة المخاطر في الجزائر نتيجة التّعديلات التي تطرأ على الدوام عليه، و كدا صُعوبة إيجاد بنوك تُفصح عن القوائم المالية بصفة دائمة و بانتظام خصوصا البنوك العمومية، و عدم اهتمام البنوك بإعداد دراسات لاختبار صلابة مركزها المالي، و أشير إلى أنّ المنهجية المفروضة في البَحث IMRAD شكّلت لنا بعض المعوقات في تحرير البحث.

ي- هيكل البحث :

الفصل الأول: نتناول فيه بعض نظم و أساليب إدارة المخاطر و مواضيع الفشل المالي بشكل نظري و موجز.

الفصل الثاني: نحاول تسليط الضوء على القطاع المصرفي الجزائري كنموذج للدراسة الميدانية.

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول :

تَعمَل البُنوك في ظُروف محفوفة بمخاطر كثيرة و متنوعة تُهدد وُجودها و تزيد من احتمالات تَعرُّضها للفشل، لهذا يتوجب عليها إعطاء أهمية بالغة لمواضيع و اتّجاهات إدارة المخاطر و التنبّؤ بالفشل المصرفي، و ذلك من خلال إطّلاعها و استخدامها للطرق و الوسائل المختلفة و الدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع، و لما كانت السّلطات النّقدية و البنوك المركزية تُبدي اهتماماً بأهمية المحافظة على سَلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي خاصة في ظلّ الأزمة المالية الأخيرة، أصبح لزاماً على البنوك التَقيُّد بكل الممارسات الرقابية الشّديدة من أجل تلافي مثل هكذا أخطار، و نخصُّ بالذّكر الأساليب الوقائية الاحترازية كحوكمة البنوك أو مقررات بازل...، أو بالاعتماد على أساليب كمية للتنبؤ بالفشل كالاعتماد على النِّسب المالية الرائدة و إنشاء نظام للإنذار المبكّر لهذا و من اجل الإيفاء بالجانب النظري للبحث، فإن هذا الفصل يطرح أهم أساليب إدارة المخاطر كأسلوب للتنبؤ المبكر بتعثر البنوك و ذلك من خلال إبراز أهم النُظم الاحترازية و الوقائية العالمية في ظل صدور توصيات جديدة للجنة بازل و مبادئ الحوكمة المصرفية بالإضافة إلى التطرق إلى النسب المالية الرائدة ومؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات، من اجل ذلك اعتمدنا في الدّراسة الخطوات التالية :

- الجزء الأول: يتناول أهم النظم الرقابية و الاحترازية الخاصة بإدارة المخاطر
- الجزء الثاني: يتناول مؤشرات الإنذار المبكر بالفشل المصرفي و أهم النماذج التنبّؤ المالي
- الجزء الثالث: يبحث في أهم الأساليب المعتمدة في إدارة مخاطر التعثر و الفشل المصرفي

المبحث الأول : الأدبيـــــــات النَّظريـــة لِموضوع الدّراسة

المطلب الأول: مـدخـــــل لإدارة المَخاطِـــر في البُنوك

يُعتبر مفهوم إدارة المخاطر في البُنوك مفهوم حديث نسبيًا، فقد ظهرت الحاجة إليه مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة التطور الكبير الذي شَهدته الصّناعة المصرفية في فترة الثمانيات[1]، من القرن الماضي وعليه أصبح لزاماً على البنوك وضع الإجراءات و السياسات اللّازمة لتقييمها للتّقليل من آثارها، يتناول هذا المطلب مفهوم المخاطر و التّصنيفات بالإضافة إلى مفهوم إدارة المخاطر، ومنهجية عَمَلها ومبادئها.

الفرع الأول مفهوم إدارة المخاطر المصرفية :

1. مفهوم و أنواع المخاطرة :

1.1. تعريف المخاطر:

- تُعرَّف المخاطر المصرفية بأنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخططة[2]، في حين تعرف مخاطر الاستثمار البنكي على أنها احتمال أن يكون العائد الفعلي أقل من المتوقع[3].
- احتمالية تعرض البنك إلى خَسائر غَيُر متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع من الاستثمار.
- الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك و رأسماله[4].
- الانحراف عن ما هو متوقع فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث [5].
- هي كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد ، الاحتمال و ينتج عن هذا خسارة باحتمال معين .
- مما سبق نستنتج تعريفا شاملاً على أنَّ المخاطرة هي إمكانية تَعرُّض البنك لخسائر مالية مستقبلا، و كي نقول أن هناك مخاطرة يجب توفر العناصر التالية (عدم التأكّد، الاحتمالية، خسارة مالية).

---

[1]- شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر–دراسة ميدانية في المصارف السورية**–، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2011/2010، ص20.

[2]- إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص 31.

[3]- علاء فرحان طالب، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، الطبعة 01، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 131.

[4]- شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصص النقود والمالية، جامعة البويرة، 2014، ص61.

[5]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 23 .

1.2. أَنواع المخاطر : تَعددت الآراء حول تقسيمات المخاطر التي تواجه البنوك[1]، وقد اعتمدنا للتقسيم حسب متطلبات بازل II إلى ثلاثةِ أنواعٍ هي : (مخاطر التّشغيل*، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان**).

الشّكل رقم (01): أنواع المخاطر المصرفية

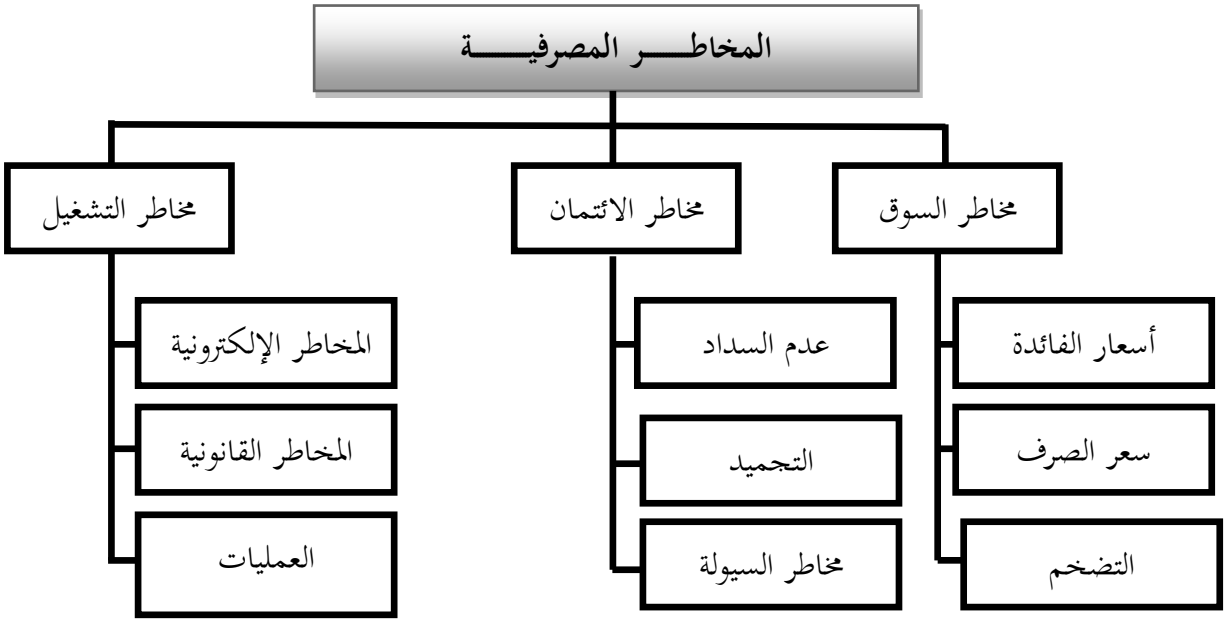

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على عدة مراجع.

---

(1)- محمد أليفي، **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتورة في نقود و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014/2013، ص 61.

(*)- تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو بسبب النُظم المتبعة أو التقنية فإنّ إدارة هذه التقنية على درجة من الصعوبة. لمزيد من التفصيل ارجع إلى : طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر– تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، ص 45.

(**)- تعتبر مخاطر أهم المخاطر وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة، أي احتمال عدم قدرة المقترض بإيفاء التزاماته، ارجع إلى: هبّال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، ص 33.

2. مَفهوم إِدَارة المَخاطِر:

2.1. تعريف إدارة المَخاطِر : بعد أن كان التَّأمين ضِدَّ المخاطر هو الغالب، أدرك مُسَيِّرو المؤسسات أنّه ربما تكون هناك طرق أحسن للتعامل مع الأخطار بأقل تكلفة، وكان هدفهم الأول هو محاولة منع حدوثها إلى أدنى حد ممكن[1]، و سيتم التطرّق فيما يلي إلى مفهوم إدارة المخاطر و وظائفها ومكونات نظامها.

- هي الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المؤسّسة أو المشروع و تَصنيفها و قِياسها ثم إختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة[2].
- تعريف (IIA)*: هي عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث المحتملة، بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها.
- تتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العَائد المطلوب على الإستثمار و بين المخاطر التي تُصاحب هذا الاستثمار[3]، و هي عبارة عن مجموعة من الأدوات و التّقنيات و أيضاً عملية مطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك[4]، فإدارة الخطر حسب جمعية (AIRMIK)** هي جزء من الأهداف الكلية للبنك، وهي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك و الفطرة السليمة و تطبق على مواقف المخاطرة (لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته؛ فكّر في الاحتمالات؛ لا تجازف بالكثير مقابل الحصول على القليل)، هذه القواعد على بساطتها توفر إطارا أساسيا يمكن اتخاذ قرارات إدارة المخاطر فيه، من خِلال جمع المعلومات الجيدة، ووضوح الرؤية لد صانعي القرار[5].

---

(1)- حسين ديب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة :عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011/2012، ص 154.

(2)- شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر–دراسة ميدانية في المصارف السورية–**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2011/2010. ص ـــــ .

(*)- معهد المدققين الداخليين الأمريكي.

(3)- محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية– مدخل لتعظيم القيمة–**، رسالة دكتورة الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 2005، ص 03.

(4)- سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ج 01، دون طبعة، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 178.

(**)- AIRMIK: جمعية مدراء المخاطر و التأمين في الصناعة و التجارة في الدول المتقدمة، ارجع لوهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، ص 12 .

(5)- عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين– أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار–**، الطبعة 01، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 230.

2.2. مَنهج إدارة المَخاطِر : لتنفيذِ عَملية إِدارة المِخاطر بالشَّكل الصَّحيح والفعَّال لابُدَّ من تحديد الخطوات العِلمية والعَملية اللاّزمة لذلك و يطلق على هذه الخطوات (الإطار العام لإدارة المخاطر)، وقد تعددت آراء الباحثين المختلفين حول تحديد هذه الخطوات نذكر أهمها: (تحديد المخاطر[1]،قياس المخاطر، ضبط المخاطر[***]، مراقبة المخاطر).

جدول رقم (01) : يوضّح أهم مقَاييس المُخاطرة المَصرفية

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	▪ متوسط القروض÷ الأصول ▪ القروض غير المسددة ÷ إجمالي الخسائر ▪ خسائر القروض ÷ إجمالي الخسائر	▪ تركز القروض ▪ معدَّل نمو القروض ▪ معدَّلات الإقراض المرتفعة	▪ تحليل الائتمان ▪ توثيق الائتمان ▪ رقابة الائتمان
مخاطر السّيولة	▪ القروض ÷ الودائع ▪ – الأصول السائلة ÷ الودائع	▪ الأَموال المقترضة ▪ تكاليف الإقراض ▪ الأصول السائلة ▪ الاقتراض ÷ الودائع	▪ خط السّيولة ▪ خط سيولة للطوارئ ▪ نموذج التكلفة أو التغير ▪ تطوير مصادر التمويل
مخاطر سعر الفائدة	▪ الأصول الحساسة لسعر الفائدة ÷ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة. ▪ الفجوة	▪ سلسلة الفجوات ▪ تحليل التدفق ▪ الفجوات المتحركة	▪ إدارة الفجوة المتحركة ▪ تحليل التدفق

المصدر : طارق عبد العال حمّاد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص240 .

الفرع الثاني الأساليب الوقائية لإدارة المخاطر المصرفية (الأنظمة الاحترازية):

تهدف الأنظمة الاحترازية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي و المصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات المالية و النقدية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد وهذا عبر أخذ الضمانات الملائمة واحترام التنظيم الاحترازي.

[1]– شادي صالح البجيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(***)– هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر ذات الأهمية، وهي تجنب هذه المخاطر، أو تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

1. الرَّقابة المصرفية:

الرَّقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تَسير عليها أو تتخذها السُّلطة النَّقدية والبنوك المركزية و البنوك التجارية، بهدف الحِفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف بُغية التوصُّل إلى تكوين جهاز مصرفي سليم و قادر يُساهم في التّنمية الاقتصادية و يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، و بالتّالي قدرة الدّولة و الثقة بأدائها، و هي نَوعان رقابة داخلية التي تَسمح للبنوك والمؤسسات المالية بمعرفة المردودية الحقيقية للعمليات، و رقابة خارجية التي تمتاز بالحيادية والشفافية وتبيان الحقائق المالية.

2. رقابة لجنة بال I، II، III :

2.1. بازل I: قدَّمت اللجنة توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عُرف باتِّفاقية (بازلI)، في 1988، تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال مبنيَّة على مقترحات تقدَّم بها "COOKE"[*]، تَعتمد نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة بـ (8 %) و تتحدَّد كفاية رأس المال بربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة (الجدول أدناه) و بتقسيم رأس المال إلى شريحتين[**] ، هذا وقد أصدرت لجنة بازل في 1996 اتِّفاقيَّة خاصَّة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، و مع أنَّ هذه التعديلات أبقت على معدَّل الملاءة الإجماليَّة عند 8 % كما ورد في اتِّفاق بازل I إلاَّ أنها عدّلت من مكوِّنات النسبة كما يلي[***] :

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة 01+ الشريحة 02+ الشريحة 03}}{\text{الاصول المرجحة باوزان المخاطر + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 08$$

(*)– خبير مصرفي إنكليزي ، كان محافظاً لبنك إنكلترا المركزي سابقاً .

(**)– رأس مال الأساسي: حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة و العامَّة و القانونيَّة + الأرباح غير الموزَّعة أو المحتجزة.

رأس مال التكميلي: احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + احتياطيات مواجهة ديون متعثِّرة + الإقراض متوسِّط وطويل الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحوَّل إلى أسهم بعد فترة).

(***)– سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة ال ثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقيَّة، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوَّن من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)، و هذا كما هو محدَّد في اتِّفاقيَّة 1988م + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين).

جدول رقم (02) : أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسبَ نِسبة بازل II

درجة المخاطرة	نوعيَّة الأصول
صفر	النقديَّة + المطلوبات من الحكومات والبنوك المركزيَّة والمطلوبات* بضمانات نقديَّة و أوراق مالية من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزيَّة في بلدان OCDE.
01 إلى 05 %	– المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلِّيَّة (حسبما يتقرَّر وطنيًّا)
% 02	– المطلوبات من بنوك التنمية الدوليَّة وبنوك دول منظَّمة OCDE + النقديَّة في الطريق .
% 05	قروض مضمونة بمرهونات عقاريَّة، ويشغلها ملاَّكها.
% 100	جميع الأصول الأخرى + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول OCDE + الموجودات الأخرى.
تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية)	
% 100	– بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامَّة للقروض).
% 50	– بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليَّات مقاولات أو توريد).
% 20	– بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتمُّ بالتصفية الذاتيَّة (الاعتمادات المستنديَّة).

المصدر : آيت عكاش سمير، **تطور القواعد الاحترازية للبنوك في ضل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص 33.

2.2. بازل II: تم نَشر الوثيقة المعدّلة بعنوان " التوافق العالمي حول قياس رأس المال ومعايير رأس المال"، الإطار المعدل، و هو الإطار الجديد لكفاية رأس المال والمعروف اعتياديا بـ" بازل II"، لقياس الملاءة المصرفيَّة (كفاية رأس المال يحلُّ محلَّ اتِّفاقيَّة عام 1988) [1]، يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أُسسٍ هي:

الدعامة الأولى متطلبات رأس المال : تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل[2]، كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\textbf{Basel II Ration} = \frac{\text{Titre 01} + \text{Titre 02} + \text{Titre 03}}{RWA + 12.5 \times C_{mr} + 12.5 \times C_{ar}}$$

(*)- المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

(1) - Saidani Zahir , **Analyse du processus de Gestion du Risque Operational par les Banque**,mémoire dans les exigence'obtention le garde Magistère en money-finance –banques, UNIVERSITE DU mouloud Mammeri ,tizi ouzou , Algérie,P30 , 2011/2012.

2 - Diarra Lacina ،ANALYSE DE L'IMPACT DE LA REGULATION SUR LA PRISE DE RISQUE PAR LES BANQUES, mémoire dans les exigence'obtention le garde Master en Economies du développement ،UNIVERSITE DU SUD TOULON VAR ،la France, p 30, 2013 /2012 .

- Tier 1: الشريحة الأولى و هي رأس المال الأساسي .
- Tier 2 : الشريحة الثانية وهي رأس المال التكميلي.
- Tire 3: هي القروض المساندة لسنتين لتغطية مخاطر السوق.
- Cmr : رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق
- RWA: الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان .
- C_{ma} : رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل*.

الدَّعامة الثَّانية عملية المُراجعة الرَّقابية : هي مجموعة المبادئ الأساسية بما فيها الشفافية الإشرافية و المساءلة مع عرض الخطوط الإرشادية العريضة الّتي تعالج اللجنة بموجبها مخاطر السوق و مخاطر الائتمان، وكذلك مسؤولية إدارة البنك في وضع النظم الدّاخلية لتقييم رأس المال و الأسس التي تنطوي عليها الدعامة[1](الزيادة عن الحد الأدنى المقرر لرأس المال** ، التقويم الداخلي للملاءة رأس المال*** ، مراجعة إجراءات الرقابة وعملياتها**** ،التدخل الرقابي *****).

الدعامة الثالثة انضباط السُّوق[2]: رأت اللَّجنة أنّ عملية الإفصاح تُعدُّ عُنصرا أساسيا في الإدارة الفعّالة للمخاطر، وتهدف اللّجنة من ذلك إلى تشجيع نظام و انضباط السّوق عن طريق تحديد مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السّوق بتقييم المعلومات التالية:(هيكل رأس مال البنك، نوعية المخاطر وحجمها، مدى كفاية رأس المال و النظام المتَّبع في تقييمه).

(*)- عند حساب نسبة رأس المال، سيتم تحديد المقام أو إجمالي المخاطر، عن طريق ضرب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في (12.5)، أي المقاب للحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وجمع الأرقام الناتجة على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر و المحسوبة لمخاطر الائتمان، ويتم حساب الحد الأدنى لرأس المال بقسم البسط على المقام، ارجع إلى: لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، ص 71.

[1]- حاكم محسن الربيعي-محمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(**)-يتم إعطاء الصلاحية للمراقبين لحث البنوك على أن تحتفظ بجزء يزيد على الحد الأدنى لمعيار ملاءة رأس ، وذلك في ضوء أوضاع البنوك و أدائها، وهناك مجموعة من العناصر التي يجب فحصها عند تكوين مستويات رأس المال المناسبة، وتتضمن هذه العناصر المخاطر التي يتعرض لها البنك وطبيعة الإيرادات الخاصة بنشاط البنك والتزامات البنك وسيولته.

(***)- يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقويم ملاءة رأس المال والاحتياطيات وذلك في ضوء المخاطر التي يتعرض لها وخطة عمله.

(****)- في ضوء الإطار الجديد، سيقوم المراقبون على البنوك بمراجعة وتقويم كفاية رأس مال البنك باستخدام أسلوب أو أكثر من الأساليب المعروفة في هذا المجال، وسيقومون بمناقشة الإدارة العليا للبنك عن الإستراتيجية المتعلقة برأس المال وهيكله وأهدافه وتطوره .

(*****)- لاحظت لجنة بازل عند إعدادها لمعيار كفاية رأس المال الجديد، أن واحدا من أهم أوجه القصور في الاتفاق القديم أنه لا يوفر آلية للتنبؤ بالأزمات أو الصعوبات التي تتعرض لها البنوك، ولذا فإن الإطار الجديد يهدف إلى تشجيع السلطات الرقابية على إعادة النظر في إجراءات الرقابة .

[2]- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة 01، دار النقاش للنشر و التوزيع الأردن، 2008، ص 122.

الشّكل رقم (02) : الدّعائم الثّلاثة لاتّفاقية بال 02 .

المصدر : ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في البنوك وفقا للمعايير الدولية "بازل02 "**، ص 46.

هذا و يمكن إدراج أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل واتفاق بازل II،I في النقاط التالية:

- الاختلاف الخاص باحتِساب متطلبات كِفاية رأس المال: تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغييرا جذريا، فقد تم إضافة نوع جديد من المخاطر، و هي "التشغيلية"، و يدعم تطبيق اتفاق بازل II تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعَوائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (**RAROC**)[*].
- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرّقابة على البنوك في مراقبة كِفاية رأس مَال البنك و أساليب إدارة المخاطر.
- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية و الإفصاح في السوق حول مدى كفاية رأس المال، و حجم المخاطر .

(*)– مَنهجية عائد رأس المال المعدل وفق المخاطر تعد واحدة من المداخل لهذه المشكلة و ترجع إلى حد كبير قدرتها على تقديم المكون الأساسي لأي هيكل متكامل لإدارة المخاطر. وتتأصل جذور نموذج عائد رأس المال المعدل وفقا للمخاطر ويرمز له (RAROC)، و هو مقياس لقياس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما يعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة ويعتبر أداة يمكن بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة و العائد لمختلف الموجودات، ارجع إلى: نبراس محمد عباس العامري، **استعمال نموذج عائد رأس المال المعدّل بالمخاطر**"RAROC" في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية و مالية _ المجلد السابع العدد 21 ، 2012، ص 182 .

الشَكل رقم (03) : يوضح أوجه الاختلاف بين اتِّفاقية بازل I و اتفاقية بازل II :

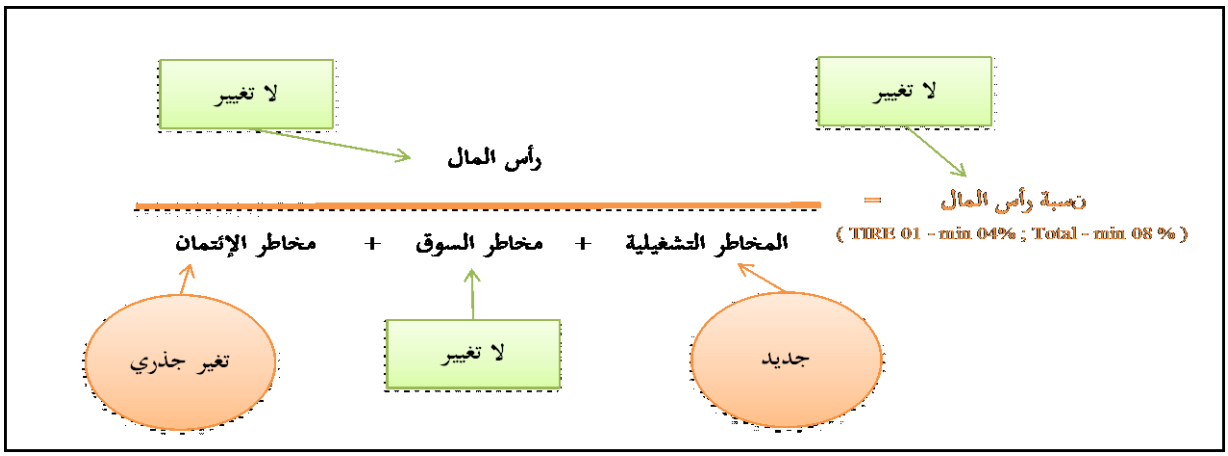

المصدر : ميرفت علي أبو كمال، **نفس المرجع**، ص 43.

2.3. **بازل III**: ركزت الاتفاقية على شروط الأموال الخاصة في جميع الظروف لضمان الملاءة المالية للبنوك بشكل أفضل، فهذا يقوّي مَرونة البُنوك من خلال رفع نسبة الحد الأدنى[1] من 08 % إلى 10.5 % و قد أُعلن عن الإصلاحات في 12 سبتمبر 2010، و تُلزم البنوك بِتحصين أنفسها جيداً ضدَّ الأزمات المالية في المستقبل، و بالتّغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتَعرض لها من دُون مُساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 03 إلى زِيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدّورية، وتندرج أهم الإصلاحات التي أتت بها هذه المقررات في إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي)، و هو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها و يعادل 4,5 % على الأقل من أصولها، مع تكوين احتياطي جديد مُنفصل يتألف من أسهم عادية و يعادل 2,5 % من الأصول[2]، و كدا إضافة معايير جديد لإدارة ومُراقبة مخاطر السّيولة في البنوك حيث أَدخلت مِعيار خاص بالسُّيولة للتَّأكد من أنّ البنوك تملك موجودات يمكن أن تَسيلها لتَغطية احتياجاتها و ودائع أكثر استقراراً.

---

(1) - Diarra Lacina،Op-Cite ,p 31

(2)– مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي: النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، أيام 10/09 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص 09.

الشَّكل رقم (04) : تلخيص لأهم الإجراءات لجنة بازل III.

بـــــــــــــــــــازل III

رأس المـــــال	الســـــــيولة	الخطر النظـــامي
تعزيز نوعية و مستوى الأموال الخاصة الأساسية.	نسبة السيولة للمدى القصير LCR	التحفيز على استعمال غرف المقاصة من أجل المعاملات بالمشتقات المالية
مواجهة إجمالي المخاطر	نسبة السيولة للمدى الطويل NSFR	تعزيز متطلبات رأس المال من أجا التعرض المشترك بين المؤسسات المالية
التحكم في الرفع المالي		النظر في تحميل المؤسسات ذات الأهمية النظامية رسوم إضافية.
تدعيم شبكة الأمان من خلال وسادة حفظ الأموال الخاصة و الوسادة العازلة لمواجهة التقلبات الدورية		

المصدر : ذهبي ريمه، مرجع سبق ذكره، ص 103.

2.1. ثالثا الحَوكمة المصرفية Gouvernance Bancaires :

نجحت الحوكمة المؤسسية في جذب الكبير من الاهتمام بِسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، غير أن مفهوم الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي لم يلق القدر الكافي من الاهتمام في الدّراسات، وقد بدأ الحديث عنه نتيجة للتطورات السّريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية و التقدم التكنولوجي مما أدّى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك و المؤسسات غير المصرفية وحدوث نمو في الأسواق المالية للبنوك مما زاد أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام[1] المصرفي إلى أنه و لحد يومنا هذا لا يوجد اتّفاق لمفهوم موحد للحوكمة

[1]– دعبوز سعاد، **إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية**، مذكرة الماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أوكلي محند ألحاج، البويرة، 2013/2014، ص 52.

المصرفية كون أنّ هذا المفهوم مرتبط بجوانب و أبعاد عديدة اقتصادية[1] ، إلى أنّه لا يخرج مفهوم الحوكمة المصرفية في معناه العام عن حوكمة الشَّركات حتّى يذهب بعضهم إلى اعتماد تسمية حاكمية الشركات للمؤسسات المصرفية، أو حاكمية الشركات في القطاع المصرفي أو حاكمية الشركات في البنوك، و أن التّعريف الذي نورده أدناه ما هو إلّا تعبير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية و غير المالية ولكن بصياغات (أو تعابير) لفظية مختلفة[2].

هذا و قد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية لمجموعة التشاور المبادئ لتعزيز الممارسات السّليمة لحوكمة الشّركات في المؤسسات المصرفية بالاعتماد على الدروس المستفادة خلال الأزمة المالية، و أعطت تعريفا للحوكمة المصرفية في طبعتها الثانية كالآتي: تعني الحاكمية بصفة عامة الإدارة الرشيدة و تحديد العلاقة بين شركاء المصرف، و محاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، و يضمن إدارة المصرف و خصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على الاستقرار المصرفي[*].

2.2. مُلحق مبادئ لَجنة بازل للحوكمة المصرفية :

---

[1]- مرابط هيبة، **أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل– دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة،** مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 05، 2011/2010 .

[2]- حاكم محسن الربيعي–محمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في إدارة المخاطر**، الطبعة 01، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان– الأردن–،2011، ص 29.

(*)- تهدف الحوكمة المصرفية إلى تدعيم عنصر الشفافية في كافة عمليات البنك، و إجراءات المحاسبية و التدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من مظاهر الفساد المالي و الإداري، و تجنب حدوث أزمات مالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني. ارجع إلى: عطاء الله وراد خليل–محمد عبد الفتاح عشماوي، **الحوكمة المؤسسية–مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة و الخاصة**، ص 35.

مبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية[1] (1999)	مبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية [2] (2006)	مبادئ لجنة بازل للحوكمة المصرفية [3] (2010)
– بناء أهداف إستراتيجية ووضع قيم العمل؛ – وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية والمساءلة ؛ – ضمان كون أعضاء المجلس مؤهلين حسب وضعياتهم ؛ – ضمان أن هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا؛ – الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليين والخارجيين؛ – ضمان كون أساليب المكافآت مشكلة من القيم الأخلاقية للبنك، و من المحيط الرقابي و الإستراتيجي له؛ – العمل و السير بحوكمة المؤسّسات في البنوك وفق أسلوب ونمط شفاف؛	– **المبدأ الأول** : يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم، ولديهم فهم واضح لدورهم بالنسبة للحوكمة الشركات، و قادرين على القيام بحكم سليم بخصوص شؤون المصرف؛ – **المبدأ الثاني**: على مجلس الإدارة اعتماد ومراقبة الأهداف الإستراتيجية للمصرف والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية؛ – **المبدأ الثالث**: على مجلس الإدارة وضع و التأكيد على خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عبر المؤسسة؛ – **المبدأ الرابع** :على مجلس الإدارة أن يضمن إشراف ملائم من قبل الإدارة ومنسجم مع سياسة مجلس الإدارة؛ – **المبدأ الخامس** :على مجلس الإدارة والإدارة العليا الاستفادة الفعّالة من الوظائف التي يقوم بها كل من مسئول الامتثال و التّدقيق الدّاخلي والتّدقيق الخارجي؛ – **المبدأ السادس** :على مجلس الإدارة ضمان أنّ سياسات وممارسات المكافآت منسجمة مع ثقافة المؤسسية للمصرف، و مع الأهداف و الاستراتيجيات طويلة المدى، ومع بيئته الإشرافية؛ – **المبدأ السابع** :يجب أن تتم إدارة المصرف بطريقة شفافة؛ – **المبدأ الثامن** :يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم شامل للهيكل التشغيلي للمصرف.	بعد نشر توجهات اللّجنة لعام 2006 حدثت العديد من حالات الفشل في حوكمة البنوك والتي من أهمها الأزمة المالية التي بدأت في منتصف سنة 2006 و النابّجة أساسا عن عدم كفاية الإشراف من قبل مجلس و عدم فعالية أنظمة إدارة المخاطر وتعقيده ، وإزاء ذلك قررت اللّجنة إعادة النظر في المبادئ مؤكدة من جديد على الأهمية المستمر لمبادئ الحوكمة وضرورة اعتمادها من خلال تسليطها الضوء على المجالات الرئيسية التالية: (ممارسات المجلس، الإدارة العليا، إدارة المخاطر والرّقابة الدّاخلية، هياكل البنوك المبهمة والمعقدة، الإفصاح و الشّفافية).

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المرجع السّابق.

---

(1)- Basel Comite on Banking Suprevion ,**Enchancing Coporate Gouvernance for Banking Organisations**, Bank for international Settlement ,September 1999 ,pp 04,08 sure le site http://www.bis.org/pub/bcbs117.pdf (consulté le30/01/2014

(2)– السلطة النقدية الفلسطينية، **دليل القواعد و الممارسات الفضلى لحَوكمة المصارف في فلسطين**، الطبعة الأولى، 2009، ص 47.

(3)– دعبوز سعاد، مرجع سبق ذكره، ص60.

2.2.1. ركائز (دعائم) الحوكمة المؤسّسية: مِن أَجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دَوره لابد من تَوافر مجموعة من الرّكائز التي تُسهِم في تعزيزه و قد تم تحديد أهم الرّكائز و تمّ تلخيصها في الشكل الموالي [1].

الشّكل رقم (05): رَكَائِز حَوكَمة الشّركات و البُنوك .

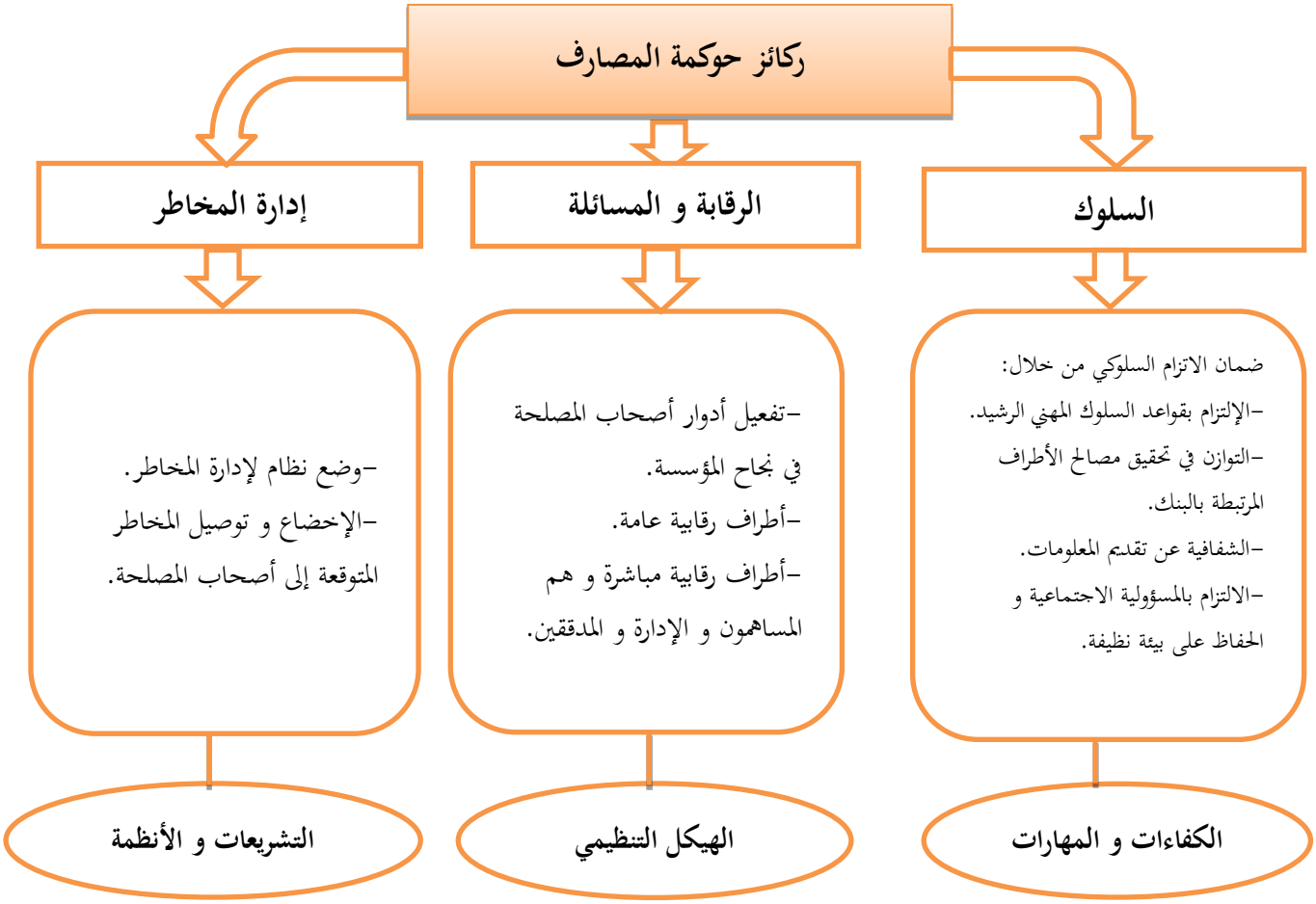

المصدر : علاء فرحان طالب- فاضل راضي الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الفرع الثالث الأساليب العلاجية لإدارة المخاطر المصرفية :

1. **التّأمين على الودائع المَصرفية Garantie des Dépôts Bancaire** : كانت من أهمّ ما ترتب على الكَساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، أن واجهت الكثير من البنوك التّجارية أزمات السّيولة التي أدَّت إلى الإفلاس لكثير مِنها في الدُّول المتقدّمة، و من هنا ظَهرت فكرة التّأمين على الودائع[2]، ينصرف

[1]- فرحان طالب- راضي الغزالي، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، الطبعة 01، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان ، 2009، ص 50.

[2]- بن علي بلعزوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام التأمين على الودائع و الحوكمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، ص 47.

مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق التعويض كُليّا أو جزئيا من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادةً في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرّضت الودائع للخطر، نتيجة تعثر البنك و توقفِه عن الدفع، يُمول هذا الصُّندوق بموجب مرسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك العضو بسدادها، الأمر الذي يؤدّي إلى تعزيز الثّقة في الجهاز المصرفي و عدم تركْ هذه الثّقة للصدفة أو للظروف الطارئة[1]، عموما فانَّ مفهوم التَّأمين على الودائع يتّسع و يضيق طِبقًا للدَّور المنوط بمؤسسات التّأمين على الودائع التي تُحقِّق في النّهاية الهدفين التاليين :

- زيادة الثّقة في المؤسسات المالية و النّظام المالي ككل و بالتّالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات.
- زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع و تقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلا عما يكفله من المساواة في بينها على مختلف أحجامها.

2. **التّصفية المصرفية la liquidation de la Banque**: التّصفية بمفهوم كل عملية تؤدي إلى توقف مصرف ما عن متابعة أعماله بصورة نهائية وذلك من جهة التوقف عن قبول ودائع جديدة، و عن منح تسليف جديدة و غيرها من العمليات المصرفية وإلى تسديده من جهة ثانية جميع التزاماته عند طلبها بعد استحقاقها، و يطرح تطبيق أحكام قانون الإفلاس والإجراءات المتعلقة به بعض الإشكالات الناتجة عن علاقة هذا القانون ببعض القوانين الداخلية الأخرى مثل القوانين الضريبية، والقوانين العقارية و لاسيما ما يتعلق منها بالتأمينات العينية والدّيون الممتازة المعفاة من التسجيل، و قانون الضّمان الاجتماعي، وذلك لناحية الأولوية في التطبيق، في طريقة أو أخرى من الطُرق الأربعة سَالفة الذّكر حيث الدرجات الخفيفة (غير مستعصية) تكون القيمة الاستمرارية للمؤسسة أعلى من قيمة الإفلاس أو التصفية لها، عكس الحال في التصفية حيث الفشل مستعصي و خطير و هنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة اِستمرارها، و هنا لابد من إجراء عملية تصفية و تحقيق الإفلاس و تتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة تجاه الغير، و قد يكون الاتجاه إلى تصفية المؤسسة أمر اختياري أو إجباري، فإذا قام المالك بذلك بنفسه و دون إجبار يكون من النوع الأول، و إذا كان من النوع الثاني فيعنى عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير و عدم الوصول لحل مع دائنيه[2]و للإفلاس إجراءات تختلف من دولة إلى أخرى، و عندما تتعرض المؤسسة للتصفية فان ذلك يدل على عدم وجود مشترين لهذه المؤسسة عن طريق البيع لسبب أو لآخر و من أهمها استمرار الخسائر و خفض الإنتاجية مع وجود دلائل متشائمة حول استمرار هذه الخسائر و صعوبة إعادة هيكلة المؤسسة حتى يعود بفعالية لدائرة العمل و الإنتاج.

---

[1]- ذهبي ريمه، **الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري 2011/2003**، مذكرة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ، 2013/2012، ص 88.

[2]- شريف ريحان، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

المطلب الثاني : مـــــــاهية و نماذج الفشل المالـــــــي.

1. **مفهوم الفشل المصرفي**: هناك تعاريف متعددة للتنبؤ بالفشل المالي، فمن الخبراء من يراه :

أ- عدَم مقدرة البنك على سداد التزاماتها القصيرة الأجل عندما يستحق موعد تسديدها، بينما يرى فريق آخر من المختصين على انه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسّير في الطّريق الطّويل الذي ينتهي بحدث و هو العسر المالي[1]، فالفشل المالي يتراوح بين العسر المالي (عدم القدرة على أداء الالتزامات نحو الغير) و بين العسر المالي القانوني[*] ، حيث تزيد الخصوم عن الأصول و يصبح رأس مال بالسَّالب؛

ب- المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة الاقتصادية إلى اضطرابات مالية جد خطيرة تتمثل في عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير في تواريخ الاستحقاق؛

ج- إن عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل، يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذي يزيد من احتمالات العسر عندما يصعب مواجهة هذه النفقات. و عادة ما تكون البداية مع عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقاً تتوقف الشركة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق للأسهم[2]؛

د- إغلاق بنك من قبل السلطة النقدية عندما تكون غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين [3].

هـ- حالة من عدم التوازن التي قد تُصيب الدّولة أو البنك أو الفرد و ترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب و المتغيرات الداخلية و الخارجية[4] و تؤدى إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة.

و- مما سبق نرى بأن الفشل المالي من مَنظور البُنوك هو الحالة الّتي يُصبِح فيها البَنك غير قادر على تسيير أوضاعه المالية و الاقتصادية، بحيث يُصبح لا يمكنه تسديد التزاماته أو حتى التّعرف على أنشطته المربحة.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، دون بيانات أخرى، ص249 .

(*)- لمزيد من التوضيح ارجع إلى: عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين- أخطار الاكتتاب إ أخطار الاستثمار**، ص 35.

[2]- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي**، طبعة الأولى، 2008، ص 76.

[3]- فوزي عبد الشافي، مفهوم الفشل المالي، مقال ، تاريخ التصفح ـــ، فيفري 2015) http://www.hrdiscussion.com/hr38731.html.

و يختلف مفهوم الفشل المالي من مُنظّمة لأخرى فقد يُقصد به أحد المصطلحات التالية: الدّيون المتعثّرة، الدّيون المشكوك فيها، الدّيون الحرجة، الدّيون غير العاملة، الدّيون الرّاكدة... و تَجدر الإشارة إلى أنّ للفشل مظهران، يجب التمييز بينهما (الاقتصادي و المالي)، و فيما يلي بياناً لذلك[1]:

1.1. الفشل الاقتصادي : في هذه الحال لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب و ذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات و خصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها[2].

1.2. الفشل المالي : في هَذه الحالة لا تَستطيع المؤسّسة سداد التزاماتها و الوفاء بديونها [3].

2. أسباب الفشل المصرفي[4]: ركَّزت معظم الدّراسات التي تعرّضت لأسباب الفشل إلى أنها ترجع إلى عوامل مختلفة حيث بينت دراسة (Dun and Brad Street)[5] أن هناك خمسة أسباب تؤدي إلى فشل الشركات وأبرزها عدم أهلية الإدارة وكانت النسبة 93.2% ثم الإهمال بنسبة 0.3% تليها الاحتيال والتّزوير بنسبة 0.7% و الكوارث بنسبة 0.9% و المتبقي أُعتبرت أسباباً أخرى و نسبتها 4.9%، ويمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي على فشل الشركات إلى أسباب داخلية و أسباب خارجية.

2.1. أهم الأسباب الداخلية :

- ضُعف الإدارة و عدم عِلميتها و الخَسائر المتراكمة.
- عدم كفاءة السّياسات التّشغيلية المختلفة مثل سياسات التّسويق والتّسعير و الآداء.
- إجراء التَوسعات غير المطلوبة واللّجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة.
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة.

---

[1]- إيمان انجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض– المصرف الصناعي السوري أنموذجا**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006، ص 100.

[2]– علي عبد الله أحمد شاهين– جهاد حمدي، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية)**، ـــــ، جامعة غزة، فلسطين، 2010، ص 12.

[3]– بونوالة، آيت بارة، الشريف ريحان، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، مقالة من مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة بأجي مختار عنابة 2011، ص04 .

[6] – Bruno Powwow Fosso , **Les determinants des faillâtes bancaires dans les pays en développement le cas de L'union économique et Monétaire ouest Africaine** ,Rapport de Recherche ، UNIVERSITE Montréal, Pour l'obtention du Magistère en money-finance, Kanada, 1999 ,P 09 .

[7]– وحيد محمود – محمد الوتار، **استخدام مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بفشل الشركات**، مجلة تنمية الرافدين، العدد100، 2010، ص 14.

- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.
- سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب.

2.2. أهم الأسباب الخارجية :

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة البنك، المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل لإجراء التوسعات الضرورية.
- ارتفاع كلفة مصادر التمويل و المنافسة الشديدة.
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها.

3. مراحل الفشل المصرفي : المؤسسة لا تُصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تمر بعدّة مراحل قبل أن تُصبح فاشلة ماليا، و يمكن إيجاز هذه المراحل في الشّكل التالي:

الشكل رقم (06): مراحل الفشل المالي في البنوك.

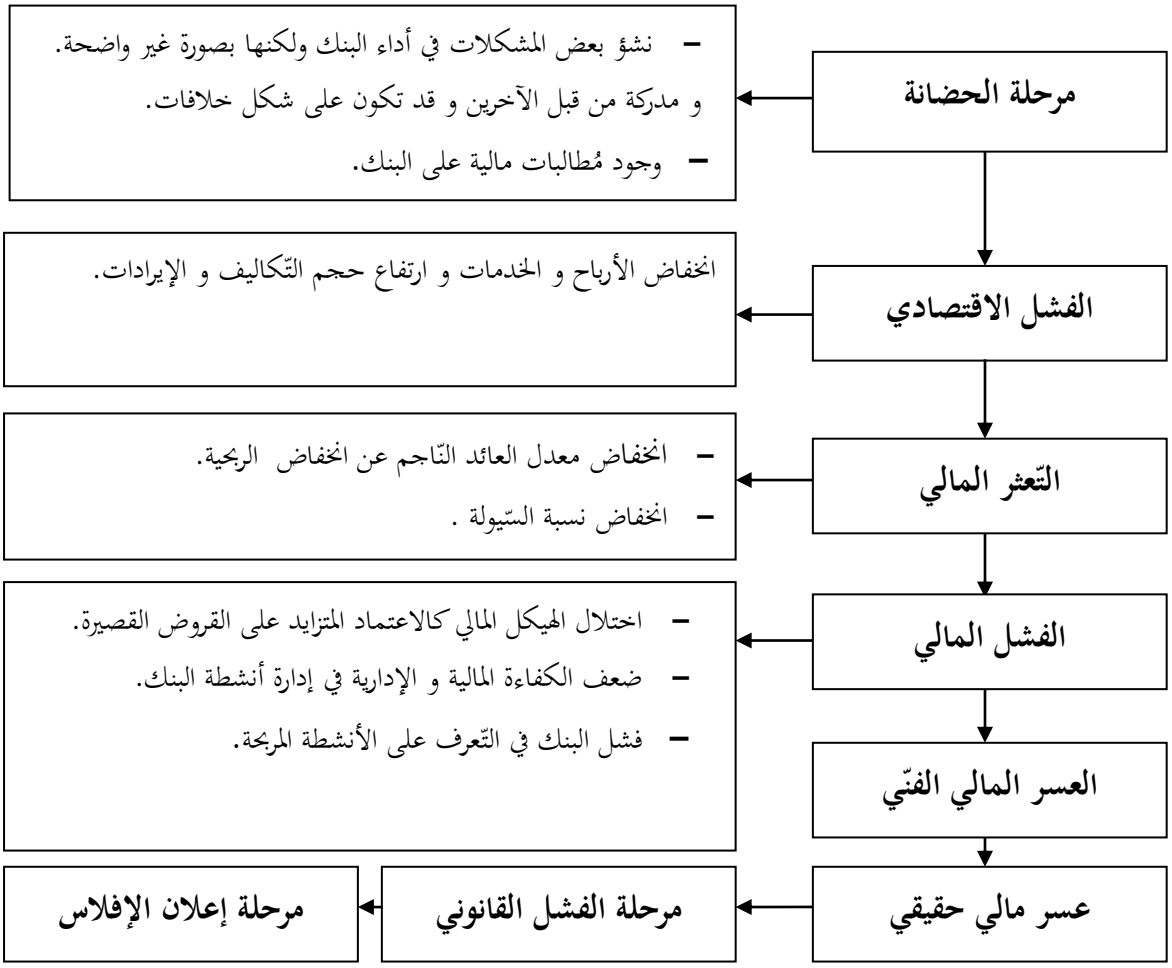

المصدر: وحيد محمود – محمد الوتار، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

4. المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر:

مفهوم مؤشرات الإنذار المبكّر : هو نظام يقوم على دراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات المالية، خلال فترة محددة تسمى نافذة الأزمة، ويتم اختبار وتحليل هذه المؤشرات وفق منهجيات إحصائية، ويقوم هذا النظام بجانب أجهزة الرقابة المصرفية إلى التنبّؤ بحدوث الأزمة[1].

5. نماذج أنظمة الإنذار المبكر :

- **أنظمة تصنيف الرقابة المصرفية** :كانت بالماضي تعتمد على الرّقابة المباشرة على البنك، أما الآن أصبحت تمتد لتشمل الرقابة و الفحص الخارجي، وتحليل البيانات والمؤشّرات التي يمكن من خلالها اكتشاف الثغرات ونقاط الضعف ومعالجتها قبل تفاقمها.

- **أنظمة تحليل النسب المالية** :فإن الوضع المالي للبنك يتحدد ويتأثر بمجموعة من المتغيرات المالية التي تشمل ملاءة و كفاءة رأسمال البنك و جودة أصوله وسيولته، وربحيته، وهناك الكثير من النسب التي يمكن اشتقاقها من هذه المؤشرات تستخدم في التنبّؤ بالتعثر المالي سوف نعالجه في النقاط اللاحقة.

- **أنظمة التقويم الشامل لمخاطر البنك** : تعتبر أسلوب تقويم شامل و مُفصّل لمجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم تقسيم الأنشطة المختلفة إلى مجموعات فرعية متجانسة، و يتم إعطاء أوزان نسبية لهذه المخاطر.

- **النماذج الإحصائية** : زاد استخدامها في السّنوات الأخيرة في مجال الإنذار المبكّر في البنوك في الدول المتقدمة، فهي تأخذ المتغيرات الاقتصادية والمالية في الحسبان بالإضافة إلى المتغيرات النقدية و المالية والمتعلقة بالبنك نفسه.

لقد بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك و المؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت مسؤولية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992 ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي ، وقد تم اقتراح نظام ال **CAMELS** و الذي سوف نعالجه في النقاط المتقدمة من البحث، و يمكن تلخيص أهم مؤشرات الإنذار المبكر(*) ببعديه الكلي و المصرفي في الجدول التالي :

---

(1)- دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة الماجستير في المحاسبة و التمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2006، ص 63.

(*)- إن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية، ارجع إلى عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية- أزمة الرهن العقاري الأمريكية-.

جدول رقم (03): مؤشّرات الإنذار المبكر

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
– معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي	– ملاءة رأس المال
– سعر الصرف الحقيقي	– مؤشرات السّيولة
– سعر الفائدة الحقيقي	– مؤشرات العسر المالي
– الحساب الجاري	– الربحية أو العائد
– الاحتياطيات الدولية	– الديون المتعثّرة ومخصصاتها
– أسعار الأسهم والسّندات	– ودائع البنوك
– تدفقات رأس المال الأجنبي و هيكلها	– نسبة القروض للودائع

Source: Patric T . Downes, David Martson and Inci Otker ," Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" FMI Discussion Paper 1999.

تعتمد النسب المالية بكثرة في البنوك بهدف التّقييم المالي أو اتخاذ القرارات.

أ. **نسب السّيولة:** تتوقف درجة السّيولة على مدى التزام البنوك بنسب الاحتياطي، و قد تم الاستعانة بحساب نسبة الأصول الخطرة (حقوق الملكية ÷ الأصول الخطرة) لقياس مدى الحماية التي توفرها[1].

ب. **نسب الربحية** : من أهم نسب الربحية العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية حيث :

معدل العائد على الأصول: يعتبر الربح مؤشرا هاما لمدى كفاءة المنشأة الاقتصادية حيث أن تعظيم الربح هو هدفها الرئيسي، ويرتبط معدل الربح بهيكل الصناعة والسّوق كما أشرنا سابقا، و يعتبر العائد على الأصول بمثابة مؤشر للعائد الكلى على استخدام أموال البنك.

العائد على حقوق الملكية: يحدد النسبة المؤوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية، كلما أرتفع كان الأمر أفضل لأن البنك يكون قادر على توزيع الأرباح[2].

[1]– منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية– مدخل لاتخاذ القرارات**، الطبعة 03، مركز دلتا للطباعة، 2000، ص 417.

[2]– طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص81.

6. نماذج للتنبؤ بالفشل المالي :

نَشَطَ الباحثون منذ بداية الستّينات بإجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبّؤ باحتمالات التعثر المالي، و فيما يلي نَعرض بعض نماذج التنبّؤ بالفشل[1]:

6.1. نموذج بيفر "Beaver": تعتبر التجربة التي قام بها سنة 1966 أول المجهودات المبذولة لوضع نموذج للتنقيط حيث اعتمد في ذلك على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية البحثية، حيث أجرى تجربة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة ما بين (1945-1964) إضافة إلى 79 شركة ناجحة و متماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول و نوع الصناعة، و كان معيار الفشل الذي استخدمه، إما إفلاس الشركة أو عدم القدرة على التسديد، أو تختلف عن دفع أرباح أسهمها الممتازة[2]، و أحتسب 30 نسبة مالية صنفها في ستة مجموعات رئيسية و ذلك لكل من المنشآت الفاشلة و الناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، و النسب المالية التي اعتمدها هي[3]:

- نسبة التّدفق النّقدي إلى مجموع الديون؛
- نسبة صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة صافي رأس مال العامل إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة التّداول؛
- نسبة التّداول السريعة؛

---

[1]- عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات– دراسة تطبيقية –**، الجامعة الإسلامية غزة، 2004، ص 38.

[2]- أولاد إبراهيم ليلى، **دور نموذج التنقيط في إدارة المخاطر الائتمانية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية خلال سنة 2014**، مذكرة الماستر تخصص مالية و بنوك، جامعة غرداية، 2014/2013، ص 13.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي– تقيم الأداء و التنبؤ بالفشل –**،دون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 293.

6.2. نموذج ألتمان Altman : طور ألتمان نموذجه مستخدما النِّسب المالية و معتمدا على التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات و استطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين المؤسسات الناجحة و المؤسسات الفاشلة في قطاع الصناعة، و قد ثبت هذا الأسلوب الذي استخدمه ألتمان 68 فاعليته ليس فقط في التنبّؤ بقدرة العملاء على سداد ما عليهم من التزامات مصرفية[1] و التنبّؤ بمستوى ربحية السهم العادي، بل ثبتت فاعليته كذلك في تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لأنماط الاستثمار[2]، و كذا في تقييم السّندات المتداولة في سوق الأوراق المالية[3] و يتكون هذا النموذج من أربع نسب مالية مجتمعة و استطاع التوصل إليها من خلال تطويره لـ 30 نسبة مالية، و النّموذج كان في الصياغة التالية [4]:

حيث: $$\mathbf{Z= 6.5\ X_1 + 3.26\ X_2 + 1.05\ X_3 + 6.72\ X_4}$$

	قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	درجة المخاطرة
$\mathbf{X_1}$: صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول $\mathbf{X_2}$: الأرباح المحتجزة المتراكمة ÷ إجمالي الأصول $\mathbf{X_3}$: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب ÷ إجمالي الأصول $\mathbf{X_4}$: القيمة الدفترية للدين ÷ إجمالي الخصوم	$2.9 < Z$	النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس
	$1.23 > Z$	النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس
	Z تقع ما بين (1.23 – 2.9)	و هي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها. و نشير بأن نموذج ألتمان الأول كان خاصا بالمؤسسات الصناعية و بعد جملة من الانتقادات قام بتطوير نموذج للمؤسسات غير صناعية.

(1) Horrigan. J, **The determination of Long-Term Credit Standing with Financial Ratios**, Journal Of Accounting Research, 4 September, 1966, P 44-62..

(2)- Simkowftz.M and Monroe.R, **Discriminant Function for Conglomerate Targets**, South Journal Of Business, 6 November, 1971, P 1-16.

(3)- Pinches.G and Mingo,K, **A Multivariate Analysis Of Industrial Bond Ratings, Journal Of Finance**, 28 March, 1973, P 1-18.

(4)- شريف ريحان، و آخرون، **الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية– من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري،قسنطينة، يومي 21-22 أكتوبر 2012، ص10.

6.3. نموذج شيرورد Cherord : يتم استخراج مؤشر هذا النّموذج عن طريق المعادلة التالية:

حيث : $Z = 17\ X_1 + 9\ X_2 + 3{,}5\ X_3 + 20\ X_4 + 1{,}2\ X_5 + 0{,}1\ X_6$

	قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	درجة المخاطرة	الفئة
X_1 = صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	$Z >= 25$	ممتازة	الأولى
X_2 = الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول	$25 > Z >= 20$	قليلة المخاطرة	الثانية
X_3 = إجمالي حقوق المساهمين ÷ إجمالي الأصول	$20 > Z >= 5$	متوسطة المخاطرة	الثالثة
X_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول	$5 > Z >= 5-$	عالية المخاطرة	الرابعة
X_5 = إجمالي الأصول ÷ إجمالي الالتزامات			
X_6 = إجمالي حقوق المساهمين ÷ الأصول الثابتة			

6.4. نموذج كيدا Kida : طبقا لهذا النموذج فإنّ قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجته موجبة فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس أما إذا كانت النتيجة سالبة فالشركة مرجحة للإفلاس وفقا لهذا النموذج تستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية[1]:

$$Z = 1{,}042\ X_1 + 0{,}42\ X_2 + 0{,}42\ X_3 + 0{,}463\ X_4 + 0{,}271\ X_5$$

حيث أن :

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول

X_2 = حقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات

X_3 = الأصول السائلة ÷ الالتزامات المتداولة

X_4 = المبيعات ÷ إجمالي الأصول

X_5 = النقدية ÷ إجمالي الأصول

[1] – علي خلف عبد الله، **التحليل المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات**، مذكرة ماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن ، 2008، ص59-60.

المطلب الثالث: إستراتجية الإشراف و قياس الصّلابة المصرفية

يقصد بالتنبّؤ المعنى الشامل للدّراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت هذه الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب رياضية و إحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغيير بينها، حيث يحوز التنبّؤ بالتعثّر (الفشل) المصرفي خصوصا على اهتمام الجهات العلمية و العَملية، و ذلك لما يقدمه التنبّؤ بالفشل من مزايا لمن يتوقعه في الوقت المناسب لذا كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث في هذا المجال موجهة نحو خلق جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الإخفاق لاتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة و كما أوردنا سلفا[1].

الفرع الأول نموذج CAMELS الأمريكي لتقييم الائتمان المصرفي:

اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Patting System، و هو نظام موحد تم تطبيقه منذ عام[2]1980، وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام "CAMEL"، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ " CAMELS"[3]، و قد مر هذا المعيار بعدة مراحل قبل أن يصبح بهذا الشكل:

1.1. معيار CAEL: يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل عوائد الريع السنوية ومن ثم عمل تقييم وتصنيف لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة للمعيار CAMELS و يتميز بأنه أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في البنوك ومؤشر للتفتيش الميداني و بالتالي فهو مكمل لمعيار CAMEL وليس بديل له.

1.2. معيار CAMEL : هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف.

(*)- للتفصيل في التنبؤ ارجع إلى: مولود حشمان، **نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى**، ـــــ ، **ص 177**.

[2]- ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل02" دراسة تطبيقية على المصارف العالمة في فلسطين**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص 27.

[3]- علي عبد الله شهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك**، بحث مقدم، ـــ، دون بيانات أخرى، ص 18.

1.3. معيار CAMELS : إن الغرض من استخدامه هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، و هو يعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية،كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية. ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التّفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، وعناصره التي يبنى عليها هي:

- **كفاية رأس المال (Adéquation du capital)**: تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، وتعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر " نتيجة للتطورات المتسارعة" .
- **جودة الأصول (Qualité de l'Actif)**: تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السّيولة والإدارة ولرأس المال.
- **الإدارة (Manegment)**: يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال (فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية، الأداء المالي بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، والأرباح و السّيولة، الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السّارية المفعول).
- **الرّبحية (Rentabilité)**: تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية.
- **السّيولة (liquidité)**: عنصر السّيولة يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، ذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي : (حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) و المتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية، مدى تقلب الودائع والطلب على القروض...الخ).
- **حساسية مخاطر السّوق(Effecte au risque de marché)**: في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التّركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر.

الجدول رقم (04) : التّدابير والإجراءات الرّقابية التي تتخذ بناء على درجة التّصنيف:

درجة التّصنيف	موقف البنك	الإجراء الرّقابي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة– إشراف

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على عدة مراجع.

الفرع الثاني معايير FMI للتنبؤ بالفشل المصرفي[1] :

أعدَّ صندوق النّقد الدولي بعض المؤشّرات التي تَسمح بالإشراف و الصّلابة المصرفية في قائمة ضمت 24 مؤشرًا مقسّمة لصنفين مؤشرات الأموال الخاصة و مؤشّرات النَّشاط الأساسي للبنوك تم إدراج أهمها(16) في الجدول التالي:

مؤشِّرات حقوق المُساهمين	مؤشِّرات النَّشاط الأساسي
1. رأسمال الأساسي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر. 2. الأموال الخاصة القاعدية ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر. 3. الأموال الخاصة ÷ مجموع الأصول. 4. مخصصات القروض المتعثرة ÷ الأموال الخاصة القاعدية. 5. العائد على حقوق المساهمين (صافي الدخل ÷ متوسط حقوق المساهمين القاعدية). 6. المخاطر العامة البنكية ÷ الأموال الخاصة. 7. صافي العملات الأجنبية ÷ الأموال الخاصة القاعدية. 8. الأصول في شكل مشتقَّات مالية ÷ الأموال الخاصة. 9. الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول. 10. الأصول السائلة ÷ الديون طويلة الأجل. 11. ودائع العملاء ÷ القروض (عدا المتداولة في السوق بين البنوك). 12. التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض . 13. القروض المقومة بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض.	1. هامش الفائدة ÷ النَّاتج البنكي الإجمالي. 2. أعباء باستثناء الفوائد ÷ الناتج البنكي الإجمالي. 3. الأعباء الخاصة ÷ أعباء باستثناء الفوائد.

[1] - Indicateurs de Solidité Financière , guide D'établissement 2006, p 76.

الفرع الثالث النّسب المالية أداة للتنبّؤ بالفشل المالي في البنوك :

تُعتَبر النّسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية البنك، و تعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة الميزانية أو جدول حسابات النتائج ولهذا فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل بفهم أفضل لظروف الشركة و لا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي[1]،أهم هذه النسب هي: (الربحية، السّيولة، الأمان،)[2]، يضاف إليها نسب رأس المال، نذكر منها :

أ. **نسب الربحية:** الربحية هي القدرة على توليد الإيرادات و العائدات تتعلق القدرة على توليد النقدية من العمليات [3].

- العائد على حقوق الملكية **ROE**: يمكن من قياس للعائد على كل دينار مستثمر من حقوق الملكية، أي كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، و كلما أرتفع هذا العائد كان أحسن لأنّ هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين و إضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة و ذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح، يحسب بالعلاقة التالية :

العائد على حقوق الملكية ROE = إجمالي الدخل ÷ إجمالي حقوق الملكية.....01

- العائد على الأصول **ROA** : هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على حقوق المساهمين حيث أن كلا منهما يقيس العائد على الاستثمار بصورة أو بأخرى، معدّل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون، ربما تبادر إلى ذهنك أن بعض الأنشطة تحتاج أصولا أكبر من غيرها، هذا صحيح ولذلك فإن مقارنة هذه النسبة بين شركتين يعملان في مجالين مختلفين لا يعطينا مؤشر عن فشل هذه أو نجاح تلك، و لكن يمكننا مقارنة قيمة هذا المؤشر لنفس الشركة عاما بعد عام أو أن نقارنه بالشركات المماثلة من حيث طبيعة النَّشاط، يحسب بالعلاقة التالية[4]:

العائد على الأصول ROA = صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول.....02

---

[1]– هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 43، بتصرف.

[2]– جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف– دراسة تطبيقية–، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص154.

([3]) -Angela Madalina, **Évaluation des risques des prêts bancaires**, Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de Magistère ès Sciences de la Gestion(Option finance Université MONTRÉAL-kanada,P 28,2006/2007..

[4] – طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد و المخاطرة–**، مرجع سبق ذكره، ص 81–82.

- العائد على الاستثمار **ROI**: هو أفضل طريقة لقياس الربحية و أداء الإدارة وهي مقياس أفضل من الربح نفسه حيث أنه يعتبر أن الاستثمارات هي الأساس لتوليد الربح، يحسب بالعلاقة التالية[1]:

العائد على الاستثمار ROI = (صافي الربح) ÷ إجمالي تكاليف الاستثمار.....03

- دوران رأس المال الممتلك: هو مقياس لإنتاجية رأس المال الممتلك و يحسب بالعلاقة التالية[2] :

دوران رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) = المبيعات ÷ حقوق الملكية.....04

ب. **القدرة على الوفاء (الأمان)** :

- نسبة إجمالي الوفاء : تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها بالاعتماد على حقوق الملكية[3].

نسبة القدرة الإجمالية على الوفاء = إجمالي الديون ÷ حقوق الملكية.....05

- نسبة السّيولة السريعة (النسبة الصارمة)[4]: و تشير هذه النسبة إلى قدرة الوحدة على الوفاء في المدى القصير مطلوباتها المتداولة من موجداتها و النسبة المفضلة هي (01).

السّيولة السريعة (النسبة الصارمة) = الأصول السريعة ÷ الخصوم المتداولة.....06

- القدرة على الوفاء[5]: المؤسسة لها القدرة على الوفاء في المدى المتوسط أو الطويل إذا كانت موجداتها الكلية أكثر من خصومها الخارجية و العكس بالعكس، و تحسب بالعلاقة التالية :

القدرة على الوفاء = الأصول الكلية ÷ الخصوم الخارجية.....07

- دوران رأس المال العامل: تعتبر زيادة الدوران زيادة كفاءة المؤسسة في استخدام رأس مالها العامل و لكن في نفس الوقت تشكل زيادة في المخاطر المالية التي قد تتعرض لها .

دوران رأس المال العامل = المبيعات ÷ رأس المال العامل.....08

- **الرافعة المالية**[6]: تعرف بأنها النسبة التي تبين مدى اعتماد مصادر التمويل لأي مؤسسة على الاقتراض (تقيس مدى اعتماد المنشأة في التمويل على مصادر خارجية)، وفقا لبازل III يجب أن تلتزم البنوك بنسبة رافعة لا تقل عن 3 % من إجمالي الأصول دون ترجيحها بأي معامل مخاطر.

---

(1) - http://omferas.com/vb/t35510/ .(ـــ، مقال منشور، منتدى. ف. الثقافة، تاريخ التصفح ـــ، مارس 2015)

(2)– مجيد جعفر الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دون طبعة، دار المناهج للنشر ، 2010، ص 105.

(3)– دريد كمال آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دون طبعة، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، ص 80، 2009.

(4)– وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

(5)– مجيد جعفر الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(6)– حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، ص 133، 2008.

نسبة الرّافعة المالية = القروض ÷ الأموال (الموجودات) 09

ج. **نسب السّيولة**[1] : إن ارتفاع نسبة السّيولة لدى المصارف التجارية يعد عنصر جذب للمودعين إذ يؤدي ذلك لكسب ثقة المتعاملين مع البنك، و لكن من جهة أخرى فان ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك أموال غير مستغلة (معطلة)، ينعكس سلبا على البنك و أهم هذه النسب التي تحلل وضعية السّيولة هي :

نسبة الرصـيد النقدي = النقد في الصندوق ÷ الودائع 01/10

نسبـــــة الأصـــــول المتداولــة ÷ إجمالـــي الودائع 02/10

نــسبة الائتمـــــان النقـــــدي ÷ إجمالـــي الودائع 03/10

د. **نسب رأس المال** : يتكون رأس مال البنك التجاري من رأس مال المدفوع و الاحتياطات و المخصصات و الأرباح المحتجزة و علاوة الإصدار، و يتصف رأس مال البنك بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، و هذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على رأس المال في البنك يعد دعما لثقة المودعين و تضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعا عدة أهمها:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات: و هي تبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول، و يحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة لأن البنك المركزي يدعم رفعها لتوفير الحماية للمودعين، تحسب بالعلاقة التالية[2]

حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات.....11

[1]- جعفر الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2009، ص 65.

المبحث الثاني : الأدبيـــــــات الـــــــتطبيقية

المطلب الأول: الدّراســــــــات السّابقة العربية

✓ **دراسة فوزي غرايبة، ريما يعقوب (1987): استخدام النسب المالية في التنبّؤ بتعثر الشركات الأردنية**

هدفت الدّراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات و التمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها[1]، حيث استخدم الباحثان عينة من (20) مؤسسة أردنية في الأعوام 1983 - 1985 و استخدم الباحثان التحليل التمييزي الخطي للوصول إلى أفضل نموذج يمكن من خلاله التمييز بين المتعثرة والغير متعثرة وقد راعى الباحثان التماثل من حيث نوع القطاع الاقتصادي وتمكن النموذج من إعادة تصنيف المؤسسات في عينة التحليل ضمن مجموعتي المؤسسات المتعثرة والغير متعثرة وبدقة تامة . وكانت النسب المختارة هي: (المبيعات÷ الأصول ، المبيعات÷ حقوق الملكية ، صافي الربح÷ الالتزامات، حقوق المساهمين÷الالتزامات، حقوق المساهمين/ الموجودات الثابتة ، التدفق النقدي/ الأصول).

✓ **دراسة محمد عطية مطر و أحمد نواف عبيدات (2001): دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق في التنبّؤ بالفشل المالي**

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرف على دور النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبّؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية[2]، و لتحقيق هذه الغاية تم بداية استخدام التحليل التمييزي لتصميم نموذج رياضي بالاعتماد على (30) نسبة مالية مبينة على أساس الاستحقاق، و على عينة مكونة من (36) شركة نصفها تعرض للتصفية و النصف الآخر مستمر و ذلك للفترة من 1989 إلى 2001، و بعد ذلك تم استخدام نفس التحليل و نفس العينة و نفس الفترة لتصميم نموذج آخر، بالاعتماد على (23) نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى نسب الاستحقاق السابقة. وقد توصلت الدّراسة إلى النموذج التقليدي الذي تم اشتقاقه من البيانات المالية للشركات التي تتضمنها العينة الأولى من خمس نسب استحقاق هي: رأس المال العامل، و نسبة هامش الربح الإجمالي، و معدل دوران الموجودات الثابتة، و نسبة صافي ربح السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة.

---

(1)– فوزي غرايبة، ريما يعقوب، **استخدام النسب المالية في التنبّؤ بتعثر الشركات الأردنية**، بحث علمي مقدم في جامعة الأردن، ـــــــ، دون بيانات أخرى، 1987.

(2)– محمد مطر، أحمد عبيدات،**دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق للتنبؤ بالفشل المالي**، بحث علمي لمخبر العلوم المحاسبية و المالية، جامعة ـــ، الأردن، 2001.

✓ **دراسة قيس أديب الكيلاني، ثائر عدنان القدومي (2006): استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الأردنية**

تهدف هذه الدّراسة إلى تصنيف مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك الأردنية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وترتيب هذه المخاطر في فئات مختلفة وأيضا التمييز بين الشركات المتعثرة والغير متعثرة، و لتحقيق ذلك قام الباحثان بدراسة عينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية مكونة من (20) شركة، وقد تم التوصل إلى تصميم النموذج المالي أدناه. مكون من خمسة نسب مالية وهي : صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول ، الأصول السريعة/ الخصوم المتداولة ، صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات ، صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول ، النقدية / مجموع الأصول . كما تضمنت الدّراسة بعض التوصيات والتي من ضمنها التأكيد على مدراء الائتمان في البنوك التجارية بأهمية استخدام النماذج المالية الكمية للتعرف على مخاطرة القروض قبل منحها وعدم الاعتماد على الرأي الشخصي بشكل رئيسي[1].

$$Z = 3.805X1 - 0.660X2 + 0.249X3 + 17.926X4 + 5.213X5$$

✓ **دراسة عمار أكرم عمر الطويل (2008): مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي للتنبّؤ بالتعثر دراسة للمصارف في فلسطين**

تهدف الدّراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثّر، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على(65) موظف يعملون في البنوك المحددة سابقا، و قد اعتمدت الدّراسة على استبانه من أجل معرفة مدى الاعتماد على التحليل المالي، و كذلك معرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، و قد توصلت الدّراسة إلى أن البنوك التجارية الوطنية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة، في جانب تقييم الأداء و اتخاذ القرارات، و يعتمد بدرجة أقل في مجال التنبّؤ بالتعثر أو الفشل المالي، و تم إدراج بعض التوصيات أهمها ضرورة قيام البنوك بعقد دورات مختصة في جانب التنبّؤ بالتعثر المالي، و تدريب الموظفين على كيفية استخدام و تطبيق نماذج التنبّؤ بالتعثر المالي[2].

[1] – قيس الكيلاني، عدنان القدومي، **استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الأردنية**، ـــــ، جامعة ـــــ، الأردن، 2006.

[2] – عمار أكرم الطويل، مرجع سبق ذكره.

✓ **دراسة جهاد حمدي إسماعيل مطر (2011): نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المصارف في فلسطين**

هدفت الدّراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها. و قد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتوصل إلى أفضل المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك نصفها متعثر والنصف الأخر غير متعثر، وذلك عن الفترة ما بين السنوات (1997-2007)، وتم التوصل إلى النموذج أدناه، وقد أفضت الدّراسة إلى بعض النتائج إلى نقاط عدة نذكر منها، مساهمة النموذج المقترح في التنبّؤ بأوضاع بالأوضاع المالية في فلسطين. و قد أوصت الدّراسة بضرورة تطوير أنظمة إنذار مبكر للأزمات المصرفية [1].

Z =326.940A8 +37.810A11- 14.905A1-7.261A22-2.347

✓ **دراسة محمد أليفي (2014): أساليب تدنيه مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**

هدفت الدّراسة على تطبيق كل الأساليب التي تعمل على الإدارة الفعالة لمشكلة التعثر المصرفي من اجل التعرف على مدى نجاعتها في النظام المصرفي الجزائري، وتمت الدّراسة في الفترة (2000-2014) ، و أكدت نتائج الدّراسة القياسية حول أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي أن زيادة معدل العائد على الودائع (ROD) تعمل على تخفيض احتمال حدوث مشكلة التعثر المصرفي في مصارف العينة.

وقد سمحت الدّراسة لمشكلة التعثر على مستوى النظام المصرفي الجزائري إلى التوصل بأنها تقتصر فقط على البنوك الخاصة ، التي تكمن أهم أسبابها في سوء الإدارة و عدم احترام الجوانب المنظمة و المسيرة للعمل المصرفي ،و تبين أيضا عند رصد الأساليب المستخدمة لإدارة المشكلة على مستوى النظام المصرفي أنها تنحصر في أسلوبي (الرقابة المصرفية – و نظام التأمين على الودائع)، و أفضت ببعض التوصيات أهمها ضرورة تطوير نموذج ملزم للمصارف الجزائرية في مجال الحوكمة المصرفية و تفعيل الرقابة الداخلية بالتجسيد الفعلي للنظام 11-08، مع إنشاء تصنيف ائتماني مبني على أساس مدى جودة تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة المؤسسية[2].

[1] – جهاد حمدي اسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره.

[2] – محمد أليفي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: الـــــــــــدّراسات السّـــــابقة الأجـــــنبية

✓ **دراسة Veazey (1981)** : ــــــــــــ، Modèle Poll

هدفت هذه الدّراسة إلى تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر حيث تم اختيار عينة مكونة من 216 شركة صناعية في أمريكا، والقيام بتحليل 20 نسبة مالية باستخدام أسلوب التحليل التميزي الخطي متعدد المتغيرات واستخدم في ذلك معيارين لقياس النجاح المعيار الداخلي،(نسبة صافي الربح التشغيلي إلى متوسط مجموع الأصول)، المعيار الخارجي (مؤشر ترينور)، فقد بلغت دقة النموذج في السنة التي طور فيه للتنبؤ بالتعثر ما نسبته 73% ، في حين بلغت الدقة في السنتين الأولى والثانية قبل تطوير النموذج ما نسبته 68% ، 85%.

✓ **دراسة Fulmer (1984)**: **Modèle de prédire l'échec des enterprises**

هدف الباحث لوضع نموذج للتنبؤ بفشل الشركات ، و قد استخدام عينة مكونة من 60 شركة، منها 30 شركة ناجحة و 30 شركة فاشلة ماليا، وذلك باستخدام 40 نسبة مالية و قد استخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في بناء النموذج أدناه، وقد حقق النموذج نسبة نجاح عالية وصلت إلى 98% .

$$Z = 5.528V1+0.212V2+0.073V3+1.27V4$$

$$- 0.12V5+2.335V6+0.575V7+1.083V8+0.89V9.$$

✓ **دراسة Gregory J. Edelman (1995)**: **Z-SCORES – دليل للتنبؤ بالفشل المالي**

هدف الباحث لوضع نموذج للتمييز بين الشركات المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد إستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في الدّراسة، لأن النماذج المستعملة و المتعارف عليها غير قابلة للتطبيق في جميع الظروف وعلى جميع القطاعات حيث قام الباحث بتطبيق نموذج Altman على شركات أخرى، وخرج بنماذج جديدة خاصة بالنوعين المختلفين للشركات وهذه النماذج مختلفة تماماً عن نموذج Altman ، و خلص إلى النموذج أدناه.

$$Z_{01} = 0.717X1+0.847X2+3.107X3+0.420X4+0.998X5$$

$$Z_{02} = 6.56X1+3.26X2+6.72X3+1.05X4$$

المطلب الثالث: الاخـــتلاف بين الـــــــــدّراســـات

يتبين من الدّراسات السّابقة أنها شملت العديد من القطاعات الاقتصادية التي أجريت في أماكن مختلفة من دول العالم، ويلاحظ أن هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها حول النتائج التي تم التوصل إليها كنتيجة طبيعية لاختلاف الأزمنة و المكان التي تمت فيها، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة المشاريع والقطاعات المختلفة التي أجريت عليها.

و تأتي هذه الدّراسة لتتناول جوانب أخرى تتعلق بتتبع الأنظمة الاحترازية الجزائرية التي تعتمدها البنوك العاملة في الجزائر من أجل تلافي حالات الفشل المصرفي عن طريق التعرّف على مدى اعتمادها لأساليب الإدارة المتطورة، و مبادئ الحوكمة المصرفية إضافة إلى تقديم أنموذج يحاول التّمييز بين فترات الفشل المالي في البنوك و قد تم الاستعانة بعينة من بنكين لفترة من سنة 2003-2013 و تم اختيارها حسب نوع البنك (خاص- عمومي) باستخدام نسب مالية (تشابه مع دراسة Fulmer)، هذا الأنموذج المقترح يعمل كمؤشر للإنذار المبكر حول الخطر الذي يحيق بالبنك (تشابه مع دراسة محمد أليفي) وما إذا كانت في طريقها نحو التعثّر من عدمه مما يتيح المجال للإدارة المصرفية لاتخاذ ما يَلزم من إجراءات لمحاولة وضع الحلول اللاَّزمة لمواجهة هذا الخَطر و تلافي أوجه القصور والسلبيات التي يمكن التغلب عليها، وقد استخدمت الدّراسة أسلوب دراسة الحالة فيما يخص الجانب المتعلق بإدارة المخاطر، و الأسلوب الإحصائي و الكمّي لإيجاد أفضل مجموعة من النسب وتم صياغة النموذج، و بالتالي فان هذه الدّراسة تأتي على خطى دراسة الأستاذ محمد أليفي، من جانب إدراج المؤشرات الرائدة للإنذار المبكر و تقديم وضعية للبنوك باستخدام أساليب الإشراف المصرفي.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل تم التطرق لأهم الأساليب لإدارة المخاطر المصرفية الحديثة المتمثلة في الحوكمة المصرفية و مقررات لجنة بازل في طبعاتها الثلاث، هذا يعكس جدية النُظم الرّائدة في هذا المجال و نيتها في التقليل من حدة الأزمات المصرفية خاصة بعد الأزمة الأخيرة، و بعدها تم التطرق لمفاهيم الفشل المصرفي، أسبابه و مراحله اتضح لنا أنَّ الفشل لا يعني بالضرورة توقف المؤسسة و تصفيتها و إنما يمثل علامة على توجهها نحو التعثر و الذي يمكن التنبّؤ به من خلال الأساليب و النماذج المتعلقة به، فيجب على البنوك أن تجعل عملية التنبّؤ بالفشل جزءا من حياتها التشغيلية حتى يمكنها أن تتعرف على مراحله في الوقت المناسب و الملائم، بالاعتماد على المؤشرات السابقة الذكر، حتى تأخذ على عاتقها الإجراءات المناسبة و الملائمة لتلافي الوقوع في خطر الإفلاس.

لما كانت هذه النظم و الأساليب معتمدة في عديد الدول المتقدمة و حتى النامية، فهل هي معتمدة في الجزائر، الفصل الموالي يسلّط الضوء على الأساليب الاحترازية و أساليب التنبّؤ و التقييم المالي للبنوك العاملة في الجزائر، مع محاولة طرح نموذج للإنذار بالفشل المصرفي .

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني :

بُغية رفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن الممارسات والمقاييس الدولية للإشراف المصرفي الفعلي و الفعال و التّرجمة في الواقع لتطورات الإطار المؤسساتي للإشراف المصرفي المنبثق من التدابير الجديدة للأمر رقم 10-04 مجهودات تكييف وتعزيز الهيكل التنظيمي المعمول به خصت الأعمال المدرجة في هذا الصدد بعصرنة وتعزيز القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية هذا من جهة، و من جهة أخرى إنطلق بنك الجزائر في أشغال تصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية بموجب المقاييس المنصوص عليها، في هذا الفصل وفي جزءه الأول سوف نسلط الضوء على أساليب درء المخاطر في النظام المصرفي و اختباره على العينة محل والدّراسة و من في الجزء الثاني سنحاول طرح أنموذج للإنذار خاص بالبنكيين .

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدّراسة

يتناول هذا المبحث عرضا لمنهجية وأدوات الدّراسة، وتفصيلا عن بيانات المستعملة و دلالة النسب المالية المستخدمة في النموذج، و كذا شرحا للبرنامج و للأسلوب الإحصائي المعتمد في التنبّؤ بالفشل المصرفي للعينة.

المطلب الأول: منهجيـــــة و طــريقة إعـــــداد الدّراسة

أولا مجتمع و عينة الدّراسة :

يتَكون مجتمع دِراستنا من عَينة مِن المؤسسات المالية في السّوق المصرفي الجزائري المكوّن من 29 مؤسسة مالية تتوزع على20 بنكا و 9 مؤسسات مالية، من بينها 5 مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي[*]، و هذا في فترة 10 سنوات تمتد من (2004 – 2013)، لاستحالة دراسة القطاع كاملا تم اختيار عينة تتكون من بنكين و هما بنك القرض الشعبي الجزائري و هو بنك عمومي يرمز له اختصارا بـ (Cpa)، له 15 مجموعة تتوزع على كل أنحاء الوطن بمجموع 139 وكالة، و بنك خليج الجزائر و هو بنك خاص و يرمز له اختصارا بـ (Gulf) و هو يتبع المجموعة المالية الكبرى KIPCO الكويتية يضم حاليا 35 وكالة، و قد تم اختيارهما لعدد من الأسباب أهمها تم تقسيم الدّراسة لتشمل أنواع البنوك من الناحية القانونية (عمومية، خاصة، مختلطة)، يلاحظ أن السّوق الجزائرية لا تحتوي على بنوك مختلطة (عمومية/خاصة)، و كذلك تم مراعاة الجانب المهم و هو الإفصاح المالي للبنوك فهما الوحيدان في القِطاع المصرفي ذوي الإفصاح الجيّد من النَّاحية المالية يشار إلى أن بنك القرض الشعبي الجزائري لم تتوفر معطيات السنة الأخيرة من الدّراسة (2013) إلاّ أنّ هذا لا يؤثر على الدّراسة حسب اعتقادنا لأن مدّة الدّراسة كافية و أطول من المتوسط المطلوب في الدّراسات الاقتصادية (04 سنوات)، و فيما يخص البنوك محل الدّراسة تم إدراج مجمل مواردها في خلال مدّة الدّراسة باحتساب المتوسط السّنوي لحجم الموارد المتاحة و الشّكل أدناه يوضّح نصيب البنكين من متوسّط الاقتصاد البنكي الجزائري.

[*]– ارجع إلى: المقرر رقم 14-01 المؤرخ في 02 جانفي 2014، يتضمن نشر قائمة البنوك و قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

ثانيا متغيرات الدّراسة :

أولا نذكر أن سبب تحوُّل الدّراسة من بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المصرفي إلى نموذج إنذار و قياس للصّلابة الخاص بالعينة محل الدّراسة يعود لعدة أسباب نذكر أهمها:

- إلزامية توافر عينة متناظرة و متماثلة من البنوك بحيث تمثل المجموعة الأولى بنوك تعاني من الفشل المالي، و العينة المقابلة بنوك لا تعاني من الفشل، و هذا العنصر الأساسي غير متوفر في السوق المصرفية الجزائرية فمعظم البنوك عمومية تسيطر على 90% من الاقتصاد و هي لا تعاني الفشل و لا يمكن أن نحكم عليها بالفشل لأي سبب من الأسباب؛
- توافر عدد كبير من المشاهدات في هذا التحليل لمدة زمنية كافية و هذا ما لم يتوافر لدينا و إن توفر تكون ناقصة، فمن جملة البنوك العمومية الست توفرت لنا بيانات بنك القرض الشعبي الجزائري على مدة 10 سنوات، فيما خلا ذلك بنك البركة و بنك الوطني الجزائري توافرت لمدة 04 و 05 سنوات لدا استبعدا من الدّراسة، بالنسبة للبنوك الخاصة، توفرت بيانات بنك خليج الجزائر و بنك سوستي جنرال لمدة 10 سنوات هي الأخرى، البقية لم تزاول النَّشاط لفترة تمتد أكثر من 02 سنة لدا تم استبعادها؛

و بالتالي أهم العناصر التي من شأنها المساهمة في بناء النموذج التنبّؤي غير متوفرة، هذا ما جعل الدّراسة تحاول تعديل الجانب التطبيقي بمحاولة بناء نموذج إنذار خاص بعينة الدّراسة هذا الأُنموذج الذي يعد مؤشرا للصّلابة و المتانة المالية، يمكن البنوك من تحديد وضعيتها المالية و الاقتصادية في مجال سُمي في هذه الدّراسة بهامش الأمان المصرفي، و بُغية ذلك اعتمدنا في دراستنا على متغيرات مالية (كمية) تمثلت في 13 نِسبة تُشكّل في هذه الدّراسة المتغيرات المستقلة التي يتم الاعتماد عليها للتمييز بين المؤشرات التي تترجم الفشل المصرفي، و قد ضمّت نسب إدارة المخاطر المعتمدة في الجزائر بالإضافة لمؤشرات نموذج CAMELS، و نشير كذلك بأن كل من نظام تأمين الودائع المصرفية و التّصفية هي أساليب إدارة علاجية و ليست آلية تنبؤ لدا لم تدرج في النّموذج.

نشير إلى أن اعتمادنا على النّموذج الأمريكي كونه أشمل من مؤشرات بازل و عناصره متوافرة إلى حد ما في قواعد الحذَر المطبّقة في الجزائر، حتى و لو كانت بشكل متباين.... ، لدا قمنا بحساب هذه النّسب لكلّ مؤسسة على مدى سنوات الدّراسة الـ 10 انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسات بالاعتماد على برنامج Excel 2007، قبل ذلك تم تجميع القوائم في قائمة مالية موحدة فقبل سنة 2009 كانت القوائم مخالفة لما هو عليه الآن بعد انتهاج نظام SCF المصرفي.

ثالثا تلخيص المعطيات المجمعة :

من خلال ما تقدم يمكن تبسيط طريقة الدّراسة في الشّكل التالي :

الشكل رقم (01): يوضـــــــــــــح هـــــيكل الدّراسة

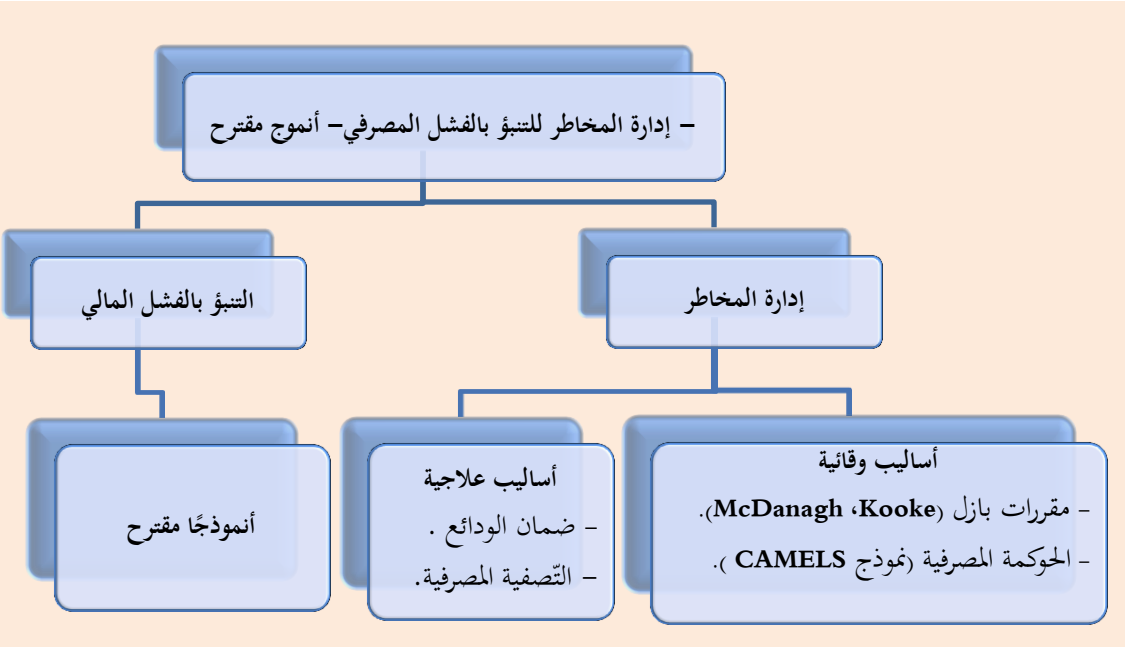

الشكل رقم (02): يوضح توزيع نصيب الموارد بين البنوك العمومية و الخاصة

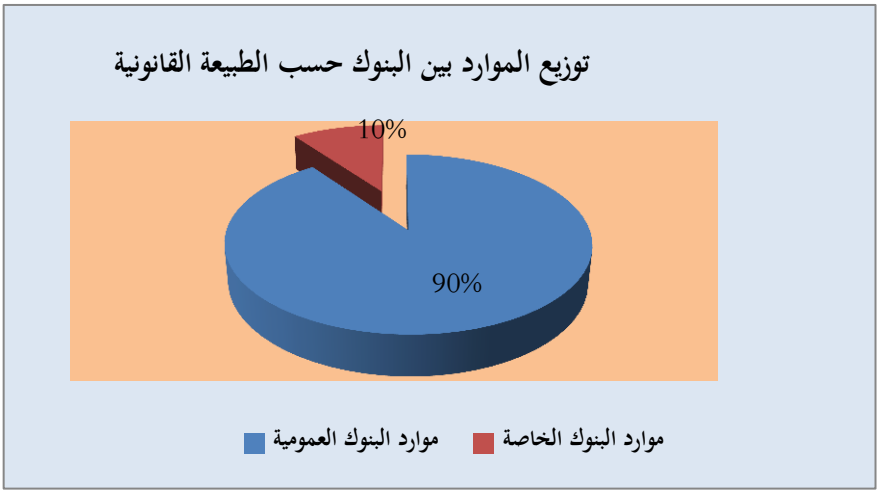

الشكل رقم (03): يوضح نصيب البنوك محل الدّراسة من مجمل القطاع المصرفي الجزائري

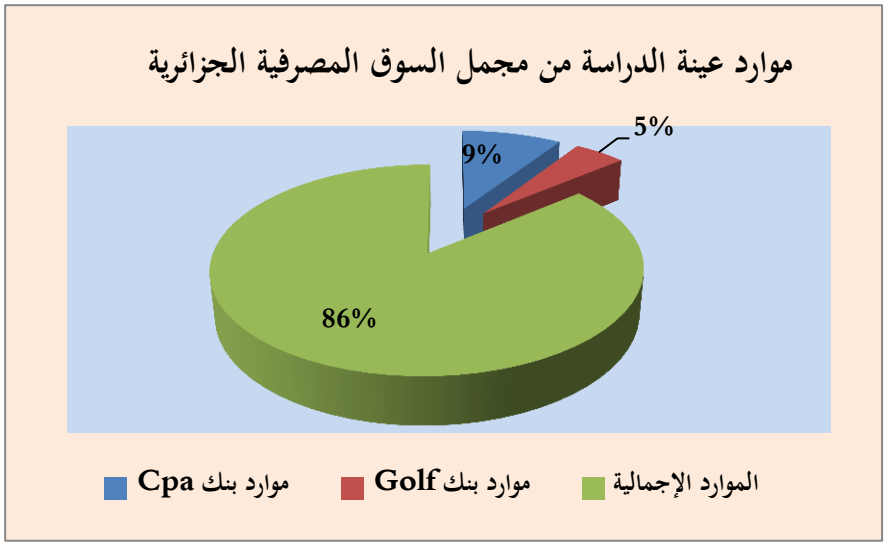

المصدر: إ عداد الطالب بناءا على:

- Banque Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel- juin 2008, N 03.
- Banque Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel- juin 2013, N 08.

أما فيما يخص النسب المالية المعتمد عليه فقد تم تبويبها في الجدول رقم (01) أدناه :

متغيرات نموذج (CAMELS)		متغيرات إدارة المخاطر	
	رأس مال الأدنى	(Cap Min) = رأس المال ÷ رأس مال المحدد من السلطات	أولى النظام المصرفي الجزائري أهمية كبيرة لمستوى رأس مال و ذلك بالرفع في مستواه منذ صدور قانون النقد و القرض الأول عدة مرات بفترات قياسية متوسط 04 سنوات.
	الاحتياطي القانوني	(oblig. reserv) النقد لدى البنك المركزي ÷ الودائع و ما حكمها	نسبة الاحتياطي القانوني تبين التزام البنك بالتشريعات التنظيمية.
	الاعتماد على رأس المال	(Cap/Cap.ness) رأس مال القاعدي ÷ رأس مال الأساسي	تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأس ماله الأساسي في تغطية أصوله الحرجة، و كلما اقتربت النسبة من 01 كان دالك مؤشرا غير جيداً.
	كفاية رأس المال "C "	تغطية القروض(prts.couvrent) = الأموال القاعدية ÷ حجم القروض	هامش الأمان الذي يجنب البنك مشاكل عدم السداد.
		تغطية الأصول(Act.couvrent) = الأموال الخاصة القاعدية ÷ الأصول	هامش الأمان الذي يغطي مجمل نشاط البنك.
	جودة الأصول" A"	TCR = المخصصات ÷ (حقوق الملكية + المخصصات).	معدل المخصصات العامة للبنك.
		WCR = القروض المتعثرة ÷ (حقوق الملكية+ المخصصات).	معدل المخصصات الموجه للقروض المتعثرة.
	الربحـــية " E"	العائد على الأصول (ROA) : النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول	يبين الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال الفترة
		العائد على حقوق الملكية (ROE) : النتيجة الصافية ÷ إجمالي حقوق الملكية	النسبة لعائد كل وحدة نقدية من حقوق الملكية، كلما ارتفع كان أفضل .
	مخاطر السّيولة "L "	نسبة الرصيد النقدي (Sold.mon): النقد في الصندوق ÷ الودائع.	و هي توضح العلاقة بين ما يمتلكه البنك من موارد سائلة و التزاماته الأساسية التي تتمثل في الودائع، و مدى قدرة البنك على الوفاء بها.
		نسبة النقدية (Rat.mon): الأصول النقدية و شبه النقدية ÷ الخصوم المتداولة	يبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصير.
	مخاطر السوق "S"	مخاطر السوق (Intr.effect.h.bilan) = ترجيح الأصول الحساسة لأسعار الفائدة و للأسعار الصرف، بالنسبة للأصول الميزانية و خارج الميزانية حسب ترجيح نظام 94– 74 .	

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في إعداد الدّراسة

أولاً الأَدوات المستخدمة في جَمع البيانـات:

مِن أجل إعداد دراسة تطبيقية ميدانية مُناسبة لموضوع البحث حاولنا تحرِّي صِحة المعلومات سواء من ناحية الجَمع أو من ناحية حساب المؤشرات، لِدا اعتمدنا على المعطيات من مَصادر قريبة تمثلت في تقارير البنوك و تقرير بنك الجزائر و حتى بعض نشرات صندوق النَّقد الدولي، أما مَا يخص جانب الحَوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية كون هذا المفهوم حديث نسبيا في المجال المصرفي و بالأخص النَظام الجزائري لهذا تم تقسيم الجزء التطبيقي إلى قسمين الأول تطرقنا فيه إلى الأسَاليب الإدارية لدرء المخاطر في النظام المصرفي الجزائري و مدى مواكبتها للنظم العالمية الرائدة و من ثم اختبارها على العينة قيد الدّراسة، أما القِسم الثاني و هو مُحاولةً مِنا بناء نموذج للإنذار المبكر يخص البنكين من اجل أن يكون أنموذجا مستعملا للتَّحوُّط و للتَّقييم المصرفي، نشير إلى أنَّ اتفاقية بال 03 كانت قد أشارت إلى أهمية بِناء أنظمة إنذار مبكِّر خاصة بالبنوك في النَّشرة التي قدَّمتها في 2012، ويمكن تلخيص خُطوات الدّراسة على النحو التالي:

1. إدارة المَخاطر في البُنوك الجزائرية : تم عرض عام لأَنظمة الاحترازية الجزائرية للإشراف و إدارة الخطر المصرفي و هي الأنظمة الموافقة للنُّظم العالمية الرائدة و قد تم عرضها تسلسليا كالآتي:

أ- الأساليب الوقائية للمخاطر المصرفية : تم التّطرق للمعايير المستمدة من لجنة بازل للرقابة المصرفية، و من ثَم اختبارها على البنكين لمعرفة الوضعية المالية و الاقتصادية لهما، و فيما يخص الحَوكمة المصرفية فتم الاعتماد على نموذج الرقابة و التقييم الأمريكي (CAMELS) لاختبار مدى حوكمة البنوك الجزائرية، في سبيل الإيفاء بهذا تم الاعتماد على المصادر التشريعية التالية :

- قانون النّقد و القرض (90-10، 03-11، 10-04).
- القانون المتضمّن قواعد الحذر :(91-09، 94-74، 95-04، 08-04، 11-03، 13-01، 14-01).
- القانون التجاري الجزائري 93-08.
- القوانين المتعلقة بالحَوكمة المصرفية (01-06، 02-03، 10-05 ،11-08).

ب- الأساليب العلاجية للمخاطر المصرفية: من أجل التطلع لهذا الجانب قدمنا بعض التجارب الجزائرية التي تمثلت في اعتمادها لاستراتيجية التأمين على الودائع بصياغتها لقانون 04-03، و تجربتها الحاسمة في التّصفية المصرفية لعدّة بنوك ثَبُت عدم مقدرتها على النَّشاط المصرفي، العينة تضمنت ثلاث بنوك (بنك الصّناعي التجاري بنك الخليفة، ترَستْ بنك).

2. **إعداد نَموذج الإنذار في البنكين محل الدّراسة** : من أجل الوصول إلى النّموذج المقترح تم إعداد مُلحق للنسب المالية في مجال التقييم بالاعتماد على نسب نموذج التقييم الأمريكي CAMELS بلغت عدد النّسب 13 نسبة (الجدول رقم 01) مثلت في مجملها المتغيرات المستقلة، أما المتغير التابع و هو هامش الأمان المصرفي الذي اعتمدنها هو نسبة الملاءة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل و اخترناه لعدّة اعتبارات منها أنه نسبة ملاءة ذات مفهوم وقائي واسع يقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي متطلبات الدنيا للأموال الخاصة، الرقابة الوقائية و كذا تنظيم السوق، بمعنى انها تشمل معظم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، و بعلاقة الانحدار المتعدد تم تجسيد أنموذجا مقترح.

ثانيا الأدوات الإحصائية / القِياسية المستخدمة:

بهدف اكتشاف النسب الأكثر دلالة تم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج STATA.12 تم تحليل البيانات إحصائياً من خلال استخدام التَحليل الإحصائي لنَموذج الانحدار الخطي المتعدد (Analysis Multiple Regression) في اختبار العَلاقات المفترضة بين المتغيرات المستَقلّة والمتغير التابع وتحديد أي المتغيرات المستقلّة أكثر تأثيرا على المتغير التابع (درجة الأمان المصرفي).

ثالثا البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات :

تم الاستعانة ببرنامج Microsoft Excel 2007 من أجل الوُصول إلى نتائج أدق خصوصًا في حِساب النِّسب و إعداد القوائم المالية الموحّدة، إضافةً إلى مُلحق الميزانية المالية التي سهّلت عملية الدّراسة، هذا البرنامج هو احد برامج الجداول الإلكترونية والتي يمكنك أن تستعمله الإدارة البيانات و تحليلها، و التي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تَطورت إلى برامج مالية ومُحاسبية خاصة بإجراء الحِسابات المالية كإعداد الرّواتب والموازنات وغيرها، تم الاعتماد أيضًا على هذا البرنامج في الجزء الأول من الدّراسة التي تعنى بإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية و تم التَّوصل عن طريقه إلى مختلف التوزيعات و الأشكال البيانية في الدّراسة، إضافة إلى برنامج STATA.12 و هو برنامج إحصائي تم إنتاجه في عام 1985 من قبل Stata.Corp للأغراض العامة للقياس الإحصائي و الاقتصادي، معظم مستخدميها بالعمل في مجال البحوث، وخاصة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية، والطب الحيوي وعلم الأوبئة، وتشمل القدرات الحسابية لإدارة البيانات والتّحليل الإحصائي، والرسومات، والمحاكاة، تحليل الانحدار (خطي ومتعددة)، وبرمجة مخصصة، وهو يتضمن أربعة نسخ تتمثل في STATA: (MP لأجهزة الكمبيوتر متعددة المعالجات، SE لقواعد البيانات الكبيرة، IC وهو الإصدار القياسي، **SMAL** المعتمد في الدّراسة الحالية من أجل التوصل إلى النموذج المقترح.)

المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج المتوصّل إليهـا

المطلب الأول : النتائـــــج المُستوفـاة من الدّراسة

في هذا المطلب نقوم بالإفصاح عن النتائج و المعلومات المتوفرة و المتوصل إليها، التي تم جمعها و تبويبها للوصول إلى هدف الدّراسة (إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية و محاولة تقديم نموذج إنذار للعينة قيد الدّراسة).

الجزء الأول إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية :

الفرع الأول الهيآت ذات الصلة بتقدير المخاطر :

يعتبر الالتزام بقواعد الحيطة و الحذر في ممارسة النَّشاط المصرفي من أَهم الالتزامات الواقعة على عاتق البنوك نظرًا لخُطورة النَّشاط المصرفي و ما يمكن أن ترتبه من آثار مهمة، و قد دعّم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنّقد و القرض الإطار القانوني للنشاط المصرفي و ذلك بتعزيز استقرار النّظام المصرفي و لاسيما شروط الدخول إلى المهنة المصرفية، على المستوى التنظيمي واصل مجلس النقد و القرض و بنك الجزائر جهودهما في توطيد و تعزيز شروط مهنة ممارسة النَّشاط المصرفي و التقارير المصرفية، و استمر بنك الجزائر و اللجنة المصرفية في العمل على تدعيم الإشراف المصرفي بجعله على الخصوص مطابقا للمعايير و المبادئ العالمية في هذا المجال بالتوازي مع ذلك قاما بتمحيص آليات المراقبة، و اليقظة و الإنذار بالنسبة للنظام المصرفي في مجمله.

– **أولاً اللّجنة المصرفية** : أسست اللّجنة المصرفية بموجب نص المادة [*]143 من قانون النقد و القرض 90-10، و هي هيئة خُصّت بمهمة رقابة النَّشاط المصرفي، و قد توسّع نشاطاتها إلى البنوك الجزائرية العاملة في الخارج إذا اقتضت الضّرورة لذلك[**] ، و رغم إلغاء القانون إلا أن المشرّع أبقى على اللّجنة مع تعزيز صلاحيتها و تعتبر اللجنة المصرفية من الهيآت الإدارية المستقلة[1]، المستخدمة من طرف المشرع الجزائري لأجل الإسهام في عملية الضبط الاقتصادي التي ارتأت الحكومة التخلي عن جزء منها لصالح هيأت أكثر تخصصا.

---

[*]– المادة 143 من الأمر 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاقبة المخالفات المثبتة، تبحث اللجنة عند اقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص غير مرخص لهم يقومون بأعمال البنوك و المؤسسات المالية و تنزل بهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون على أن لا يحول ذلك دون بقية الملاحقة المدنية و الجزائية.

[**]– ارجع إلى المادة 110 من الأمر 10- 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد و القرض.

[1]– آيت وازو زاينة، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ضل القانون الجزائري** رسالة دكتورة في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص 310.

– **ثانيا مُحافظي الحسابات** : تَتم الرّقابة الخارجية على البنوك من خلال مُدققي الحسابات وقد نص قانون البنوك 90-10 في مادته المائة على تعيين محافظين للحسابات على الأقل.

– **ثالثا خلية الاستعلام المالي** : أُنشِأت بموجب المرسوم التنفيذي (02-127) [*] تكلف بمكافحة الجرائم المالية و هي ذات بعد وطني و دولي، و بهذا الصدد كانت لجنة بازل قد أصدرت اتّفاقية حول استعمال النظام المصرفي لتبييض الأموال و العوائد ذات المصدر الأجنبي في 2001 و توجيهاتها تعتبر مكملة للتوصيات العظمى التي أصدرتها [**] (FATF) في 1989.

– **رابعا مركزيات بنك الجزائر** : تعتبر من بين الهيئات التي يستعين بها بنك الجزائر، لرقابة أحوال القرض، وسير رؤوس الأموال عبر القنوات المصرفية، أي بمثابة بنك للمعلومات، يستعان بها للاستعلام عن العملاء .

أ– مركزية الأخطار : لجنة عملها منقسم إلى قسمين يسميان الأولى "مركزية مخاطر المؤسسات التي تسجِّل المعطيات الخاصة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين و الأشخاص الطبيعيين و" مركزية مخاطر الأسر" التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد[1]، و الجدول أدناه يوضح تصاريح المؤسسات المالية لمركزية المخاطر .

جدول رقم (02) : تصاريح المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية مخاطر للفترة 2002–2013

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد التصاريح	24816	32557	43584	54639	63943	69657
السنة	2010	2011	2012	2013		
عدد التصاريح	72766	87107	94708	92814		

المصدر : بالاعتماد على : بنك الجزائر، **التغيرات الاقتصادية و النقدية في الجزائر**، التقرير السّنوي 2007،2008،2009،2010،2011،2012.

[*]– المادة 01 من الأمر 02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002 يتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي و تنظيم عملها: تنشأ لدى الوزير المكلف بالمالية خلية مستقلة لمعالجة الاستعلام المالي تدعى في صلب النص" الخلية ". هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

[**]–FATF: مجموعة العمل المالي هي منظمة حكومية دولية أُنشئت في عام 1989 من قبل وزراء الدول الأعضاء فيها .تتمثل مهام مجموعة العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي .وتعمل أيضاً مجموعة العمل المالي بالتعاون مع جهات دولية معنية أخرى، على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من الاستغلال.

[1]– المادة 01 : النظام 12-01، المؤرخ في 20 فيفري 2012، يتضمن مركزية مخاطر المؤسسات و الأسر و عملها.

إن تطور عدد التّصاريح في مركزية الأخطار يدلّ على أن حجم تبادل المعلومات بين القطاع المصرفي في تزايد/ هذا يعطي ثِقة اكبر للمؤسسات المالية و تدل على الموثوقية و النّزاهة في توافر و تبادل المعلومات حتى في جو يسوده التنافسية بين البنوك و الأهم من ذالك بين الخاصة و العمومية، إنّ توافر هذه التصريحات ضروري لكي تستطيع هذه المركزية مساعدة المصرّحين و المؤسسات المالية بمعرفة أكبر بزبائنهم و تقييم أكبر لمخاطر قروضهم على أكمل وجه، فخلال الفترة 2009/2004 تمّ القيام على وجه الخصوص بإنشاء نظام استشارة عن بعد على مستوى المصارف والمؤسسات المالية المصرّحة، و ابتداء من سنة 2007 مشروع إنشاء مركزية مخاطر جديدة تضم القروض الممنوحة للأفراد خلال سنة 2008 و استنادا لنتائج دراسة تمت بمساعدة تقنية من البنك العالمي تقرر إنشاء مركزية جديدة تشمل كل القروض الممنوحة للمؤسسات و الأفراد بدون تحديد عتبة وتسمح بمركزة شهرية.

في نهاية ديسمبر 2013، يتوفر لدى المركزية ببنك الجزائر بطاقية دائمة تَضمُّ كل مؤسسة وشخص طبيعي يمارسون نشاطات مهنية مصرّح بهم من طرف البنوك الجزائرية بلغ عددها حسب تصريح بنك الجزائر 94708 في نهاية سنة 2012، و في نهاية ديسمبر 2013 بلغ قائمة القروض المصرح بها 5551360 مليون دينار جزائري، مقابل 4510599 مليون دينار في سنة 2012، أي بارتفاع نسبة حوالي 02 % مقارنة بالتصريح في سنة 2012.

ب– مركزية عوارض الدفع : قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92- 02 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على الواسطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية، وتقديم المعلومات الضرورية لها حيث تقوم بتنظيم هذه المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، و الجدول أدناه يوضح تصاريح المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية عوارض الدفع للفترة الدّراسة.

جدول رقم (03) : تصاريح المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية عوارض الدفع للفترة 2002–2013 (مليون دينار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد التصاريح	31271	43351	31059	37861	38538	32643
المبالغ	18	28	21.3	20.3	26.5	27.9
السنة	2010	2011	2012	2013		
عدد التصاريح	37895	غير مصرح	44207	48862		
المبالغ	35.7	غير مصرح	50.5	57		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : بنك الجزائر، **التغيرات الاقتصادية و النقدية في الجزائر**، التقرير السنوي ،2012،2011،2010،2009،2008،2007.

ما نلاحظه من الجدول هو تطور مبالغ القيم و الشيكات التي لم تدفع و هذا ليس دليل لحجم القروض غير مسترجعة أو لحجم الإفصاح عنها بل هو دليل لعدم جدوى، الدراسات الائتمانية أو لعدم الاستغلال الجيد لتصاريح مؤسسة مركزية المخاطر فمثلا ما بين سنة 2005-2009 كانت المبالغ المصرح بها في انخفاض هذا دليل على تحسن استعمال و استغلال هذه الهيأة أما ما بعد سنة 2009 إلى غاية نهاية فترة الدّراسة المبالغ المصرح بها تطور إلى الضعف و هذا مؤشر خطير حول مدى استغلال المركزيات و مدى جدوى الدراسات الفنية و الاقتصادية للقروض و المشاريع الاستثمارية.

ج- جهاز الوقاية و مكافحة إصدار شيكات بدون رصيد : إذا كانت مركزية عوارض الدفع تقوم بتجميع المعلومات المرتبطة بمشاكل الدفع الخاصة بالقروض أو بأدوات الدفع، فإن جهاز مكافحة إصدار الشيك بدون رصيد جاء ليَدعمَ ضبط قواعد العمل بأحد أهم وسائل الدفع المتمثل في الشيك أنشئ هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92- 02، و هو الآن يخضع للتنظيم 08-01 ليعمل على تجميع العوارض المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوُسطاء هذا و قد أصدر بنك الجزائر التعليمة 01-2011 المتعلقة بترتيبات الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد ومكافحتها.

د- مركزية الميزانيات : أنشئت بموجب المادة الأولى من النظام رقم 96- 07 تعتبر مركزية الميزانيات مرصد إحصائي محاسبي ومالي للمؤسسات، مهَامُها تتمثل في رقابة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية قصد تعميم طرق موحدة في التّحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي.

الفرع الثاني الأساليب الاحترازية الوِقائية في إدارة المخاطر المصرفية الجزائرية:

01. رأس المال الأدنى النظام 08-04: قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك من أوّل القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، ومن خلال هذه القاعدة يُلزم المشرع البنكي، البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس النَّشاط المصرفي بتحديد التقيد بمبلغ 10 مليار دينار جزائري[1]، و مبلغ ثلاث ملايير و خمسمائة مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر(03-11)[*]، دون أن يقل هذا المبلغ عن % 50 من حجم الأموال الخاصة و تم منح مهلة للالتزام بالحد الأدنى لرأس المال الجديد قدرها سنة واحدة على خلاف المرة السابقة للتقيد بأحكام هذا النظام بموجب هذا تلغى كل الأحكام السابقة له[**] و المتعلقة بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و

---

[1]- المادة 02، الفقرة أ، النظام رقم 08-04، المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية.

[*]- المادة 71 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد و القرض : لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم، و لا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، و بإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى..يقصد أحكام النظام (90-01 & 04-01) المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال في المؤسسات المالية.

[**]- يقصد أحكام النظام (90-01 & 04-01) المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال في المؤسسات المالية.

المؤسسات المالية، هذا وقد أستثنى المشرع الجزائري شركات التأمين و إعادة التأمين برأسمال تأسيسي أدنى قدره مليار دينار بالنّسبة إلى الشّركات ذات الأسهم التي تمارس عمليات التأمين على الأشخاص و الرسملة، و مبلغ 02 مليار دينار جزائري بالنسبة لشركات التأمين التي تمارس التّأمين على الأضرار و 05 مليار دينار جزائري بالنسبة إلى شركات التأمين التي تُمارس عملية إعادة التأمين[1].

جدول رقم (04): يوضح تطور نسبة رأس المال في البنوك الجزائرية (مائة مليار دينار جزائري)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البنوك العمومية	11.62	15.97	23.9	21.78	21.9	21.6	غير متوفر
البنوك الخاصة	23.48	20.24	35.26	31.6	31.2	31.9	غير متوفر

Source: rapport du FMI, Tableau 02. Algeria: indicateurs de stabilité financière n 14/161 , juin 2014,p17.

أَولَى النّظام المصرفي الجزائري أهمية كبيرة لمستوى رأس مال البنوك و دليل ذلك هو الرفع في مستواه منذ صدور قانون النقد و القرض الأول عدة مرات بفترات قياسية متوسط 04 سنوات.

الشكل رقم (04): يوضح تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري

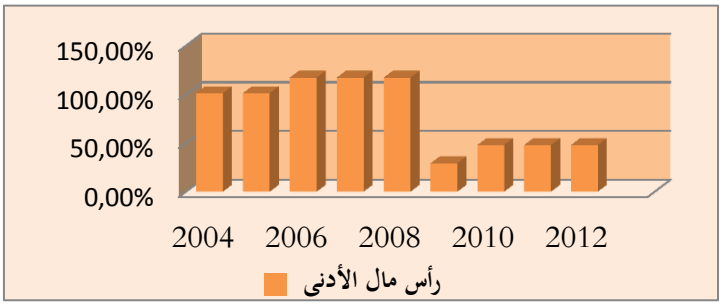

يوضح الشّكل أعلاه أن البنك أوفى بشروط رأس المال طوال الفترة 2004-2008 أما خلال بقية الدّراسة لم يلتزم بالشروط أي بالأمر08-04 رغم رفعه بداية سنة 2009 إلا انه ليس حسب الأمر الأخير الذي طالب برفع رأس مال البنوك و المؤسسات المالية 04 أضعاف ما نص عليه الأمر04-01.

[1]– المادة 02، النظام رقم 09-375، المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين.

الشكل رقم (05): يوضح تطور رأس مال بنك خليج الجزائر

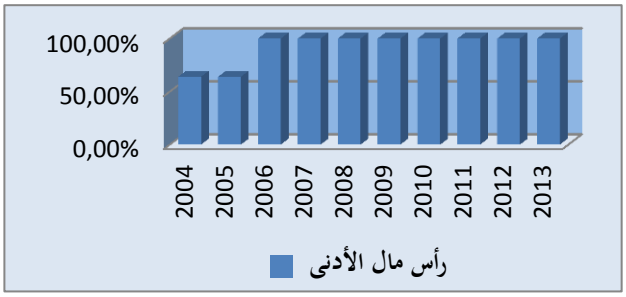

بنك الخليج قد أوفى بشروط النظامين (04-01)& (08-04) طيلة فترة الدّراسة التزاما دقيقا .

02. الاحتياطي الإلزامي الأمر 04-02: حسب المادة 70 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض بتكوين الاحتياطي الإلزامي من مجموعة الاستحقاقات المجمعة أو المقترضة بالدينار و الاستحقاقات المرتبطة بالعمليات خارج الميزانية باستثناء العمليات المتعلقة بالبنك المركزي، و نصت المادة 05 من الأمر 04-02 ألا تتجاوز نسبة الاحتياطي الالزامي15% و يمكن[1] أن تساوي 00 %، في التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73-94، و حدد معدل الاحتياطي الإجباري في هذه التعليمة بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة، وبعد ذلك رُفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمة رقم 01-2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعد تطبيق هذه التعليمة بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمة أخرى تحت رقم 06-2001 برفع النسبة لـ 4.25 % انطلاقا من 25 ديسمبر 2001 وهذا يدل على رغبة البنك المركزي بجعلها واستخدامها كوسيلة هامة للتحكم في سُيولة البنوك، و الشّكل التّالي يُوضّح تطور نسب الاحتياطي الإلزامي في الجزائر.

الشكل رقم (06): يوضح المنحنى تطور نسبة الاحتياطي

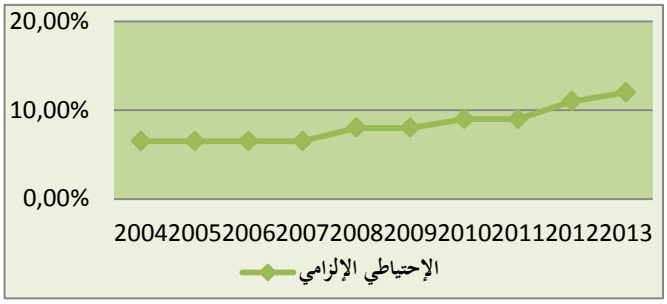

المصدر: إعداد الطالب بناءا على:

- Banque Algérie, Bulletin Statistique Trémestriel - juin 2008, N 03 & juin 2013, N 08

[1] – المادة 05، النظام رقم 04-02، المؤرخ في 04 مارس 2004، يتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي.

يلاحظ أن السُّلطات النّقدية رفعت من مستوى الاحتياطي الإلزامي بدءا من سنة 2007 و التي شهدت بحبوحة مالية، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن الرفع يؤدي إلى التسيير و التحكم من طرف البنك المركزي، نعني بذلك انه في نفس السنة كانت معدلات التضخم في ارتفاع أيضا ففي سنة 2012 على سبيل المثال كان 08.9% الذي يقابله احتياطي 12% بمعنى أن ربط المعدل الجبري يخضع لمقاربات أخرى.

الشكل رقم (07): يوضح تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي في البنكين

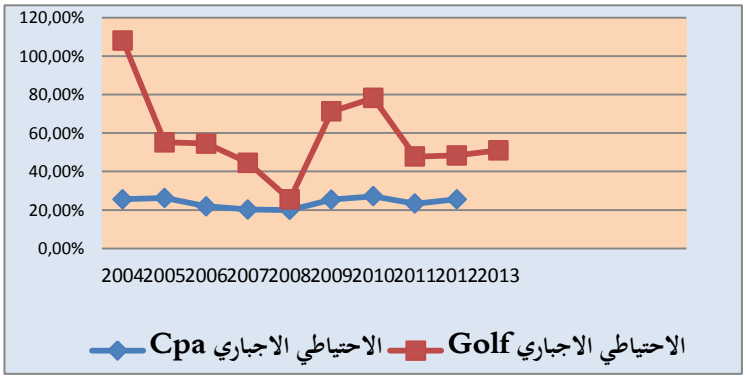

نلاحظ من الشَّكل أن بنك القرض الشعبي يغطي ما مجمله 25 إلى 30% من ودائعه بالاحتياطي الإجباري و هذه نسبة جيدة جدا باعتبار أن المشرع الجزائري لا يلزم نسبة تفوق 15% حسب النظام 04-02، أما بنك الخليج يغطي ودائعه بالاحتياطي الإجباري بنسبة جيدة جدا أكثر من 40%.

03. نظام اختبار القدرة على تحمُّل الضَّغط : تبعا للإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة بموجب تعزيز وتطوير وظيفة الرّقابة المصرفية، عمِل بنك الجزائر على مواصلة جهود عصرنة الأدوات الخاصة بمراقبة القطاع المصرفي الوطني، فقد تمحورت أعمال تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التّقنية للبنك الدولي حول تطوير نظام متكامل وديناميكي لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وذلك باستخدام منهجية طوّرها صندوق النقد الدولي.

هذا و قد باشر بنك الجزائر بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي، في مشروع جديد يتضمن منهجية جديدة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط ترتكز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي[1]، وتندرج في منظور ديناميكي يسمح بتحقيق سيناريوهات أزمات معقولة حادة تهدف إلى تحديد وقياس هشاشة وقدرة المصارف والمؤسسات المالية فرديا وهشاشة وقدرة النظام المصرفي في مجمله على المقاومة بالتّوازي مع القيام بالأعمال الخاصة بوضع أداة الرّقابة هذه، والتي هي من النّوع الاحترازي الكلّي، تواصل العمل على عصرنة مديرية الرقابة على أساس المستندات من خِلال المشروع المهيكل المتعلق بإقامة

[1] - Rapport Banque Algérie , 2013, p 133.

نظام يسمح بالمعالجة والاستغلال الآلي للتقارير الاحترازية، يندرج هذا المشروع المسمى" SYNOBA[*] " في إطار مواصلة إقامة نظام التَّنقيط المصرفي الجزائري والذي شُرع فيه في سنة 2011 من خلال إنشاء لجنة مكلفة بتّسيير وتتبع المشروع ويكمن الهدف من هذا المشروع في إعلامية مجمل التقارير المحاسبية و الاحترازية التي تتَسلمها من المصارف والمؤسسات المالية حاليا بواسطة تحميل مغناطيسي، و جعل رقابتها آلية للتّأكد من تناسق المعطيات بين مختلف التقارير والسماح باستخراج البيانات حسب الاحتياجات.

04. النظام 90–01 يتعلق بالحد الأدنى لملاءة رأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر: نصت المادة الرابعة من هذا الأمر بإلزامية التقيد بنسبة ملاءة[1] لا تقل عن 08% هذه النسبة تلزم حتى البنوك الجزائرية العاملة في الخارج، هذا النظام عدل بنظام آخر هو 95–04 من حيث مكونات بسط معامل الملاءة حيث قسم الأموال الخاصة إلى صنفين (قاعدية و أخرى مكملة).

05. النظام رقم 13–01 القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية:

صدرت هذه التعليمة خصيصا لدعم الإفصاح في المؤسسات المالية و البنوك بكل معلومات المالية المتعلقة بالنَّشاط المصرفي[2] سواء في سوق ما بين البنوك أو العمليات الأساسية مع العملاء.

06. النظام رقم 11–03 /11–04 يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك & تسيير و رقابة خطر السّيولة :

هذا الأمر يجبر البنوك و المؤسسات المالية أن تحوز على منظومة مراقبة داخلية لتوزيع قوائمهم من القروض و الاقتراض ما بين البنوك، لاسيما تلك التي تتم في السوق النقدية[3]، و قد حدد هذا الأمر أقسام السّيولة في البنوك إلى معامل سيولة قصير الأجل و آخر طويل الأجل[4].

07. التعليمة 94–74 يتضمن قواعد الحذر المطبقة في البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر:

وضّحت هذه التعليمة قواعد الحذر و نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، بهدف الإدارة الحصيفة للبنوك والمؤسسات المالية هذه التعليمة مكملة للنظام 91–09، حيث أدرجت معدلات الملاءة الواجب التقيد بها في البنوك و المؤسسات المالية و الفترة الزمنية الواجب التقيد بها و هو موضح في الشكل رقم 08 أدناه.

---

[*]– System Notation Bancaires : يعتمد هذا الأسلوب على مؤشرات مالية للتقييم تعتمد على الدقة و سرعة المعالجة للخلل المصرفي هذه المؤشرات هي نفسها المطبقة في النموذج الأمريكي للتقييم المصرفي الفعال.

[1]– المادة 04، النظام 90–01 المؤرخ في 04 جوان 1990 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[2]-

[3]– المادة 01، النظام 11–03 المؤرخ في 24 ماي 2011، يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك.

[4]- المادة 04،01، النظام 11–04 المؤرخ في 24 ماي 2011، يتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة.

08. النظام 14-01 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر:

تضمنت قواعد الحذر المطبقة في النظام المصرفي الجزائري نظاما خاصا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية القروض المختلفة أو خارج الميزانية، حيث تم إدراج معاملات ترجيح مستوى المخاطر مابين 0% إلى % 100 تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وفقا لنوعية العميل وطبيعة العملية فبالنسبة لعناصر الأصول داخل الميزانية، يتم حساب المخاطر المرجحة من خلال الحصول على المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد حساب كل المخصصات والضّمانات اللّازمة مرجّحة بمعامل ترجيح معين.

يهدف هذا النظام إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية[1]، بحيث يجب على احترام بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره (09.5 %) بين مجموع أموالها الخاصة القانونية و من جهة و مجموع مخاطر القرض* و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى[2]، هذه المخاطر يجب أن تغطى بواقع (07%) حسب المادة الثالثة من نفس القانون، هذا و جاء أيضا مفهوم حديث في إدارة المخاطر المصرفية بحيث أوجب البنوك و المؤسسات المالية بتشكيل وسادة أمان تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي نسبة (02.5%)، من مخاطرها المرجحة[3]، هذا و قد أدرج التنظيم معاملات المخاط وفقا لمتطلبات بال بحيث يتم حساب مبلغ مخاطر السوق المرجحة بضربها في 12.5، و المخاطر العملياتية كذالك في نفس المعامل و يتم احتساب المعامل بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطرالسوق + التشغيلية + القرض}} \geq 9.5\ \%$$

أ- مكونات الأموال الخاصة الصافية للبنك : تَنصّ قواعد الحذر المطبقة في الجزائر على أن الأموال الخاصة الصافية تشمل كلا من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية، و الجدول التالي يوضح مكوناته*.

---

[1] – المادة (01): النظام 14- 01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[*]– تتضمن مخاطر القرض : مخاطر الميزانية و خارج الميزانية، و يشار بالذكر أن اللجنة المصرفية يمكنها أن تفرض على البنوك و المؤسسات المالية ذات الاهمية النظامية معدلات و معايير ملاءة أكبر مما ورد في المادة (02-03) من نفس القانون المنظم.

[2]– المادة (02): النظام 14- 01.

[3]– المادة (04): النظام 14- 01.

[*]– و تتكون أساسا من الاستخدامات المشكلة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات الإقراض الأخرى سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سلفات وسندات المساهمة المشروطة والممنوحة أو الصادرة عن مؤسسات الإقراض.

الأمـــــــــــــوال الخاصـــــــــــــة	
الأمـــوال الخاصـــة القاعـــــــــديةٍ(*)	– رأس المال و العلاوات المتعلقة، الاحتياطات عدا (فوارق التقييم، إعادة التقييم)؛ – الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد؛ المؤونات القانونية، النتيجة، الضرائب و الأرباح المرتقب توزيعها؛ و يطرح من كل هذه العناصر ما يلي : – الأرصدة المدينة المرحلة من جديد؛ النواتج العاجزة قيد التخصيص – ؛الأصول الثابتة غير مادية صافية من الاهتلاك و المؤونات التي تشكل قيما معدومة (فارق الاقتناء)؛ – % 50 من مبالغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة؛ – المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات؛ – المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية؛% 50 من مبالغ فوارق إعادة التقييم؛
الأموال الخاصـــة التكـــــــــميلية	– % 50 من فوائض القيمة الكامنة و الناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع (خارج سندات المساهمة المحجوزة على البنوك و المؤسسات المالية)؛ – مئونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة مكونة على المستحقات الجارية للميزانية، في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض؛ – سندات المساهمة و سندات أخرى ذات مدة غير محددة؛ – الأموال المتأتية من إصدار سندات أو اقترض بشرط (لا تكون قابلة للتسديد إلا بمبادرة من المقترض و بموافقة مسبقة من اللجنة المصرفية، و أن لا تعطي للمقترض إمكانية تأجيل دفع الفوائد إن كان مستوى مردوديته لا يسمح بها الدفع، أن تكون متاحة لتغطية الخسائر حتى إن كان ذلك بعد توقف النَّشاط)؛ – الأموال المتأتية من إصدار سندات أو قروض مشروطة التي، دون الاستجابة للشروط المذكورة سابقا؛

المصدر : إعداد الطالب بناءًا على القانون 14-01.

ب– ترجيح و تنقيط مخاطر القروض في الجزائر : من أجل تحديد ترجيحات خطر القرض و حسب طبيعة و نوعية الطرف المقابل تستعمل البنوك و المؤسسات المالية التنقيط الممنوح من طرف الهيآت خارجية لتقييم القرض، و التي تحدد قائمتها من طرف اللجنة المصرفية، أو تستعمل الترجيحات الجزافية التي يَنصُّ عليها النظام 14-01 في حالة عدم وجود تنقيط ممنوح.

(*)– نذكر أنه من الممكن أن تحتوي الأموال الخاصة القاعدية على أرباح بتواريخ وسيطية بشرط أن تكون :
– محددة بعد التسجيل المحاسبي لمجموع التكاليف المتعلقة بالفترة و مخصصات الاهتلاك و المؤونات؛
– محسوبة صافية من الضريبة على الشركات و من تسبيقات على الأرباح الموزعة؛
– مصادق عليها من طرف محافظي الحسابات و موافقا عليها من طرف اللجنة المصرفية؛

ج–ترجيح و تنقيط مخاطر العمليات في الجزائر : المخاطر العملياتية خطر الخسارة النّاجمة عن نقائص أو اختلال متعلق بإجراءات و المستخدمين و الأنظمة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية أو المتعلقة بأحداث خارجية، و يستثنى هذا التعريف الخطر الاستراتيجي و خطر السمعة[1].

د– ترجيح و تنقيط مخاطر السوق في الجزائر : تغطي متطلبات الأموال الخاصة، بموجب مخاطر السوق، خطر الوضعية على محفظة التداول و خطر الصرف[*]، يتمثل معيار الملاءة المصرفية كما ورد في توصيات لجنة بال 1996 في علاقة رأس المال الصافي (الأموال الخاصة الصافية) و المخاطر المترتبة المرجحة و حسب ما نصت عليه المادة (02) من التنظيم 91–03 الصادر في 14 أوت 1991 و المادة (03) من التعليمة رقم 74– 94 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية، فإن المؤسسات المالية ملزمة باحترام و بصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل (8%)، احترام تطبيق هذه النسبة جاء بصفة تدريجية و هذا بسبب خصوصية البنوك الجزائرية التي تتميز بضعف رأس مالها، حيث تراوحت نسبة الملاءة من 4% إلى 8% ابتداء من سنة 1995 كما أوردنا سلفا، بنك الجزائر قد أولى أهمية كبرى لهذه النسبة[2]، وجاء احترام تطبيقها بصفة تدريجية وذلك لكي تتوافق وطبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية والاقتصاد الجزائري عموما و التوجه نحو اقتصاد السوق، وحداثة تطبيق مثل هذه القواعد على البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر و جاء تطبيق نسبة كوك تدريجيا على مراحل، حدد آخر أجل لها نهاية ديسمبر 1999 ، على النحو التالي[3] :

الشكل رقم (08) : مراحل تطبيق معايير لجنة بازل II للملاءة المصرفية

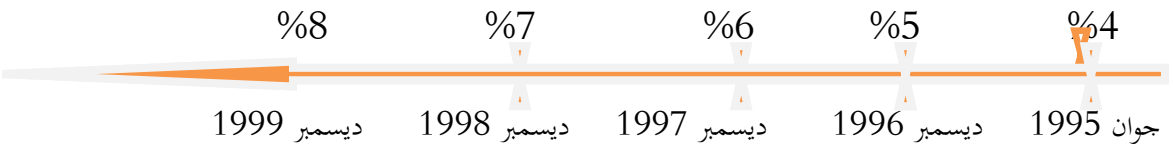

وفي ما يلي عرض عام لوضعية عينة البنوك محل الدّراسة حسب ما تطرق إليه سلفا :

[1]– المادة (20–21): النظام 14/ 01.

[*] -http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm .

[2] – آسيا قاسيمي– حمزة فيلالي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة 12–13 ديسمبر 2011 ، ص 10.

[3] – article 03, Instruction N 94-74 Relative A La Fixations Des Regales Prudential's De Gestion Des Banques Et Establishments Financiers.

الشكل رقم (09): مؤشر الملاءة كوك في بنك القرض الشعبي الجزائري

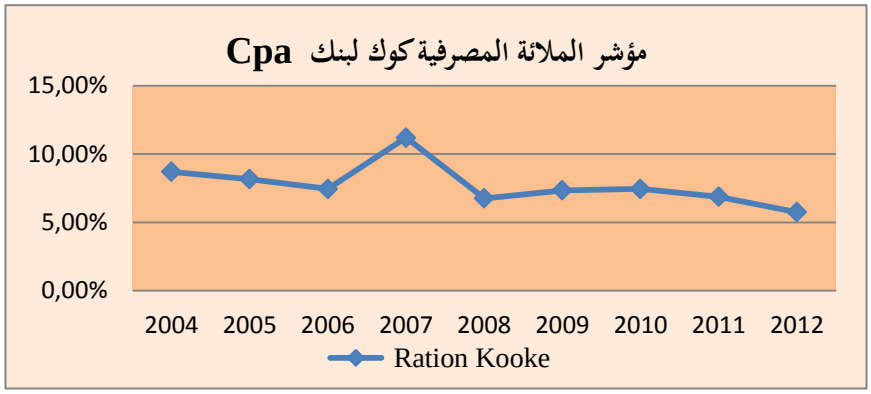

يتضح من الشّكل أعلاه أكد أساساً على ضرورة تشديد المصارف لأجهزتها المتعلقة بالرقابة الداخلية، و الحرص على حيازتها على مستويات سيولة دنيا في المدى القصير و لأَجَل، وتعزيز وتحسين نوعية أموالها الخاصة والتي ينبغي أن تكون قادرة على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن نشاطها، و بالرغم من أن البنوك العمومية كحال بنك القرض الشعبي الجزائري ليس لها مشكل من ناحية الملاءة إلا أنها أولت أهمية لها، هذا البنك بلغت نسبة ملاءة مؤشر كوك 08 % منذ صدور الأمر 94-74 و خلال فترة الدّراسة كانت النسبة فوق الحد الأدنى المطلوب من سنة 2007/2004 حتى بلغ نسبة 11.34 % سنة 2007 هذه السنة التي عرفت بحبوحة مالية، و بعدها تراجع المؤشر قليلا سنة 2008، ثم دخل في مرحلة تذبذب بهامش لا يفوق 01% بالرغم من انه حقق أدنى مستوى له في 2012 بنسبة قدرت بـ 05.74 % نتيجة توسع نشاطات البنك.

الشكل رقم (10): مؤشر الملاءة كوك في بنك خليج الجزائر

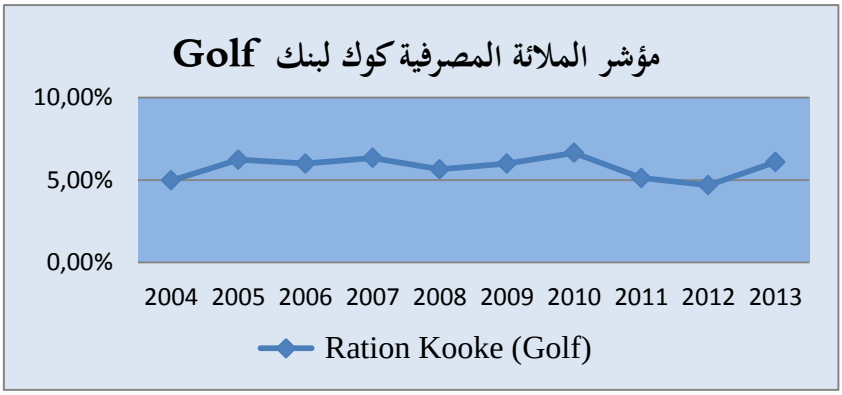

المصدر : إعداد الطالب بناءًا على برنامج Excelle.

بالنسبة لبنك خليج الجزائر لم يكن بمتوسط النسبة المطلوبة طيلة فترة الدّراسة ففي بداية النَّشاط سنة 2004 كانت النسبة حرجة تقريبا ثم بدأت ترتفع و تتذبذب بهامش من (05 إلى 07 %) ما خلا سنة 2010

الذي حقق فيها نسبة 6.6 % ، بالرغم من نمو أرباحه المتزايد إلاّ أنه لم يولي أهمية كبير ة لهذا المؤشر لأنه يعتمد على حجم احتياطاته و مخصصاته ذات الحجم الكبير.

الشكل رقم (11): مؤشر الملاءة Mc Donaugh في بنك القرض الشعبي الجزائري

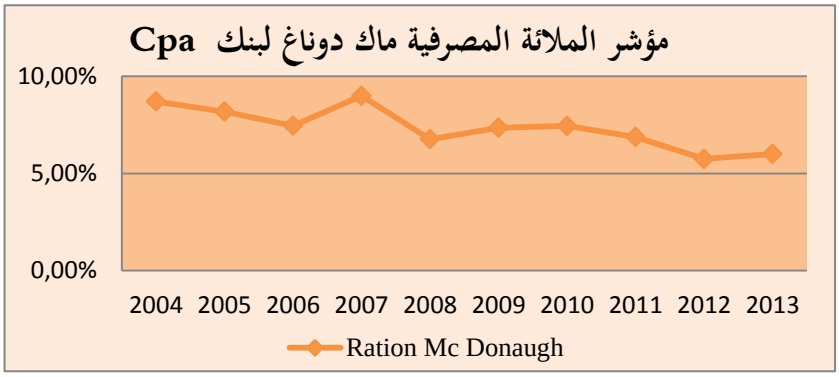

تعتبر نسبة الملاءة Mc Donaugh الجانب الثاني لمقررات لجنة بال بحيث تحتسب على خلاف نسبة كوك مخاطر إضافية هي مخاطر التشغيل، هذه المخاطر هي من التصنيف الداخلي، و يصعب تقييمها لأنها تعني بأخطاء النظام و الموظفين و فشل السياسة المصرفية، إلا أن هذا المؤشر يعطي في حقيقة الأمر وضعية أحسن من السابق، و مخرجات الأدوات الإحصائية شخصنا وضعية بنك القرض الشعبي الجزائري، و أظهرت النتائج انه لم يكن بالمستوى المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة لرفع هذا المعيار، فقد تراوح طيلة فترة الدّراسة بين 08 و 06 % لكن بوتيرة متذبذبة متزايدة كما يوضح الشكل، ونلاحظ أن قياس المخاطر التشغيلية صعب بدليل أن منحنى تحرك المؤشرين (Couk، Mc Donaugh) بنفس الوتيرة و نفس الاتجاه.

الشكل رقم (12): مؤشر الملاءة Mc Donaugh في بنك خليج الجزائر

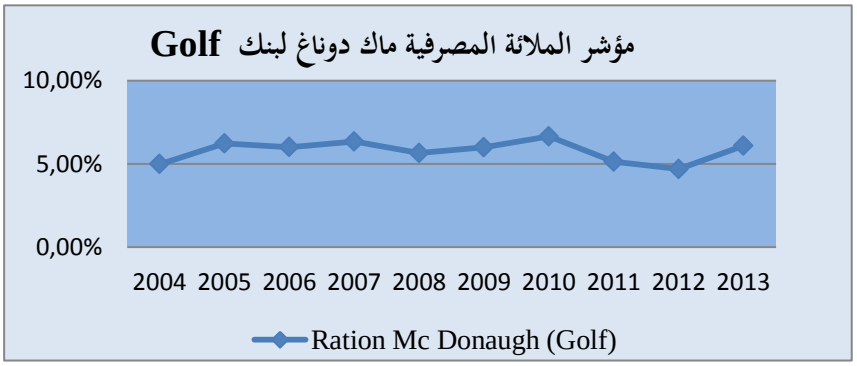

المصدر : إعداد الطالب بناءا على برنامج Excelle.

نفس سلوك مؤشر الملاءة كوك يبقى في المؤشر Mc Donaugh بطبيعة الحال البنك لم يفي بشروط الملاءة حسب تقديرنا طوال فترة الدّراسة يرجع الأمر لاعتماده على احتياطات و مخصصات كبيرة .

تعتبر الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية و المتعلقة بالحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به في البنوك لمواجهة المخاطر المحور الأساسي في الاتفاقية، حيث لم تختلف نسبة كفاية رأس المال عن المؤشر الأول و التي قدرت بـ 08 % فنجده لا يختلف في الاتفاقية الثانية عن الأولى كثيرا باستثناء إدراج مخاطر السوق والتشغيل في مقام النسبة وطرق جديدة في الحساب وترجيح المخاطر كما رأينا سابقا، و قد بدأ العمل بهذه النسبة في البنوك الجزائرية مع نهاية شهر جوان 1995، في هذا السّياق تحتسب المخاطر التشغيلية باعتماد معامل (β) يقدر بـ 12.5 (بصدور النظام 14-01)، تطرقت لجنة بازل إلى المخاطر التشغيلية المرتبطة بمخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية كما أن درجة التنوع والتعقيد التي تميز العمل المصرفي تجعل من مهمة الرقابة على هذا النوع من المخاطر صعبة وضرورية لأقصى درجة، هذا القرار جعل النظام المصرفي الجزائري يقوم بإصدار الأمر رقم 02-08[*]، و الأمر رقم 02-99[**]، يعكس إدراك السلطات النقدية أن المخاطر التي تواجهها البنوك لا تتعلق فقط بمحيط نشاطها وتعاملاتها مع العملاء والبنوك الأخرى والمؤسسات بل قد تصدر من داخل البنك ذاته.

الشكل رقم (13): مؤشر حسن الإدارة في البنكين

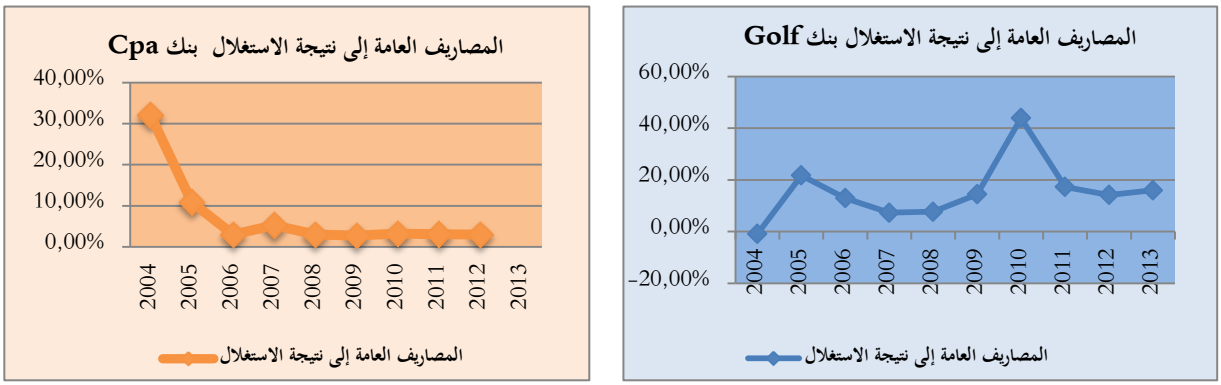

المصدر : إعداد الطالب بناءا على برنامج Excelle.

(*)– الأمر 08/02 المؤرخ في 26 ديسمبر 2002 المتضمن للنماذج التي وفقها تقوم البنوك بالإعلان عن مستوى التزاماتهم وديونهم الخارجية.

(**)– الأمر 99/02 المؤرخ في 07 أفريل 1999 المتعلق بضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية – بالإعلان والتصريح بالقروض الممنوحة من طرفها للمدراء والمساهمين في هذه البنوك والمؤسسات المالية.

حسب هذا المؤشر فكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على عدم تحكم الإدارة في التكاليف، و يلاحظ من الشكلين مدى تحكم البنك العمومي في تكاليفه عن مثيله البنك الخاص محل الدّراسة، و ما نشير إليه هو أن معظم الدراسات في هذا الخصوص أثبتت حسن الإدارة في البنوك الخاصة عن مثيلاتها في البنوك العمومية، إلا أن المثال المدروس أعطى اتجاه آخر، و هذا لا يدل على أن بنك خليج الجزائر ذو إدارة و تحكم التكاليف سيئ بدليل تنامي حجم أرباحه يعادل ضعف بنك Cpa، إلا أن البنك العمومي كان الأحسن حتى في مؤشرات مشابهة كمؤشر نتيجة الاستغلال إلى مجمل الأصول، حيث أعطى نفس التفسير السابق، و لعل عامل الخبرة في التسيير لها الدور الفعال في هذا.

تَعرف المنظومة المصرفية الجزائرية قُصورًا كبيرا من النّاحية العملية للرقابة و المراجعة المصرفية الدعامة الثانية لمقررات اللجنة بازل II التي تتعرض بشكل مباشر لقضايا إدارة المخاطر واستخدام أفضل الأساليب للرقابة عليها في البنوك، هذا ما يستوجب عليها مضاعفة الجهود سواء من طرف اللجنة المصرفية المخولة بالإشراف المصرفي أو البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، لقد أصدر المشرع البنكي العديد من التعليمات والأنظمة التي تُلزم البنوك والمؤسسات المالية[1]، بالقيام بالإفصاح عن مختلف البيانات ذات العلاقة بنشاطها فقد ألزمت اللجنة المصرفية البنوك والمؤسسات المالية، على القيام بالإعلان كل ثلاثة أشهر عن معدّل الملاءة الخاص بها ويمكن للّجنة المصرفية أن تطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية الإعلان عن معدل الملاءة في تواريخ أخرى غير محددة في إطار عملها الرقابي والإشرافي.

الشكل رقم (14): مؤشر الرافعة المالية في بنك القرض الشعبي الجزائري

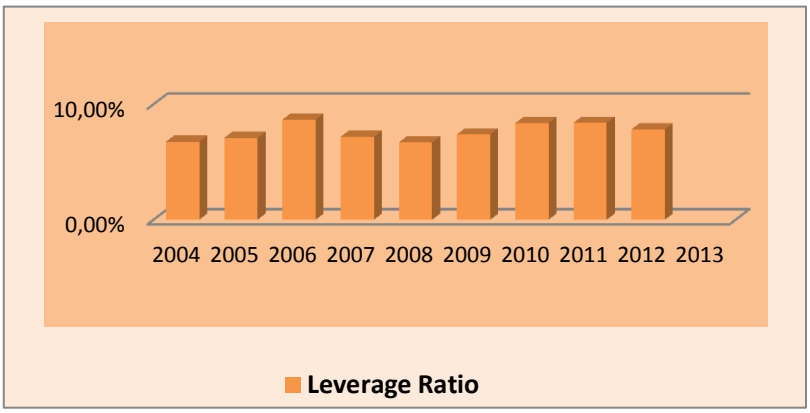

يحدث الرفع المالي كلما قامت مؤسسة ما بتمويل نشاطها بديون حاملة للفائدة، ويهدف تحليل الرّفع المالي إلى التأكّد مما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح تفوق (تغطي) تكاليف الاقتراض، و يلاحظ أن البنك

[1] - لعراف فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 135.

بعيد عن الهامش المحدد من قبل اللجنة (بازل III و هو 03%) طوال فترة الدّراسة، فقد أخد هامش ما بين 07-09%، و هو بالتالي يستفيد جيدا من هذه الخاصية.

الشكل رقم (15): مؤشر الرّافعة المالية في بنك خليج الجزائر

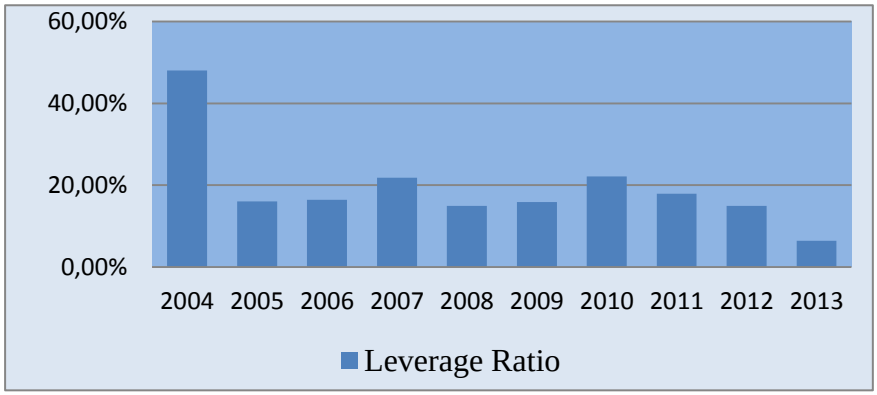

المصدر : إعداد الطالب بناءا على برنامج Excelle.

في المقابل البنك الخاص هذا يتميز بنسبة رفع مالي جيدة جدا، فمند سنة تأسيسه 2005/2004 في البلاد وهو يحقق نسبة رافعة اكبر من 10%.

09. الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية : ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الدلالات التي تشير سعي الجزائر إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المصرفية و كذلك تفعيل دورها في محاربة مختلف الأنماط الفساد الذي يهدد استقرارها، كما قام بنك الجزائر باتخاذ عدة إجراءات و تدابير من أجل تطبيق هذه المبادئ و من أهمه هذه الدلالات نجد:

أ- **سن قوانين محاربة الفساد و مكافحته:** حيث القانون 01-06 المتضمن محاربة الفساد، كما تم التصديق على الأمر 10-05 المعدل و المتمم له، و قصد تفعيل الشفافية في قطاع البنوك و محاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، أصدرت السلطات العمومية القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، هذا الأخير الذي عدل بالقانون 15-06، ثم صدور الأمر 12-02 المعدل و المتمم له الذي نص على ضرورة تكيف البنوك الجزائرية مع التقنيات الجديدة التي يستعملها المجرمون في انتهاك الأنظمة المصرفية ومع تكنولوجيا المعلومات .

ب– **المراقبة و المسائلة في البنوك الجزائرية** : قانون المراقبة المالية للبنوك و المؤسسات المالية، الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير و تحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بمراقبتها و التحكم فيها[1]، هذه الأنظمة تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر، هذا أيضا و في سبيل تحكيم النظام المصرفي أصدرت الجزائر النظام (02-03) & (11-08) يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية سمح التنظيم بوضع إجراءات رقابية من خلال وضع آليات تسيير فعالة وفقا للمعايير الدولية للتحكم في المخاطر و إيجاد الإجراءات التصحيحية في أقرب الآجال و ذلك من خلال :

أ- نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية[2].
ب- التنظيم المحاسبي و معالجة المعلومات[3].
ج- أنضمه تقييم المخاطر و النتائج[4]
د- قواعد الحوكمة[5].
هـ- نظام التوثيق و الإعلام.

ج– التّقييم المالي حسب نموذج CAMELS :

يتناول هذا الجانب تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في دعم عمليات الحوكمة المصرفية من خلال تطبيقه على العينة محل الدّراسة، ما نشير إليه هو أن النّظام المصرفي الجزائري لا يعتمد هذا النموذج على غرار بعض الدول الأوربية أيضا ففي أوروبا نجد نماذج أخرى منها علي سبيل المثال النّموذج الفرنسي الذي يستخدم نظام "ORAP" أو نظام "SIGAL" (System d'Information de l'Inspection Général) و ايطاليا بنظام "PATROL" و ألمانيا التي تستخدم نموذج يرمز إليه بـ " BAKIS" و تحتوي تلك النّماذج علي مجموعة من المؤشرات تشتمل علي عدد من النسب المالية تختص في تحليل جودة الأصول (في ألمانيا يحتوي هذا المؤشر علي 18 نسبه)، هذا ما جعل النظام الجزائري يبني نموذج خاص به أيضا يدعى نظام التنقيط المطور SYNOBA و هو مستوحاة من النموذج الأمريكي، بالرغم من أن النموذج جاهز للتطبيق منذ 2012 إلا أنه لم يعم تطبيقه على البنوك التجارية بعد و استعماله محصور على البنك المركزي حاليا، لهذا ارتأينا إلى تقييم البنكي من خلال النّموذج الأمريكي.

---

[1]– المادة 01: النظام 02-03، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية.

[2]– المادة 04-05: نفس القانون.

[3]–المادة 31 : النظام 11-08، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك و المؤسسات المالية.

[4] – المادة 22: النظام 11-08.

[5]– المادة 63 : النظام 11-08.

01. كفاية رأس المال (Capital Adequecy): في الجدول أدناه نبين تصنيف رأس المال حسب نموذج التقييم الأمريكي.

التصنيف	الـــــــدلالة الاقتصاديـــــــة
الصنف 01	– مستويات رأس المال والنسب المالية تتجاوز جميع المتطلبات القانونية، الأداء القوي للأرباح – إدارة العمليات المصرفية والنمو الجيد للأصول . – الحجم المنخفض للأصول المتعثرة .
الصنف 02	لديه خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (01)، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة . فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً لا تتجاوز (25% من إجمالي رأس المال).
الصنف 03	يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة ولكن يظهر نقاط ضعف رئيسية في أحد العوامل المذكورة، مما يتطلب بالعادة إشرافا تنظيمياً و اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال . ومن أسباب التصنيف أيضاً هو المستوى المرتفع للأصول التي تواجه مشاكل والتي تتجاوز (25%) من إجمالي رأس المال فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله . وهي في حد ذاتها عوامل كافية لتدمير مستويات رأس المال لدرجة قد تقود إلى الإعسار .
الصنف 04	تشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر العمليات المصرفية. ويكون بالعادة لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز 50% من إجمالي رأس المال، كما يشهد هذا المصرف خسائر كبيرة في معاملاته وتبادل العملات الأجنبية أو العمليات الائتمانية، و/أو تحقيق نتائج سلبية.
الصنف 05	تعتبر معسرة . بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لملافاة خسائر المودعين و الدائنين، حيث أن خسائر الأوراق المالية، وتبادل العملات الأجنبية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بان تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

المصدر : إعداد الطالب إعتمادا على علي عبد الله شهين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الشكل رقم (16): تقييم رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري

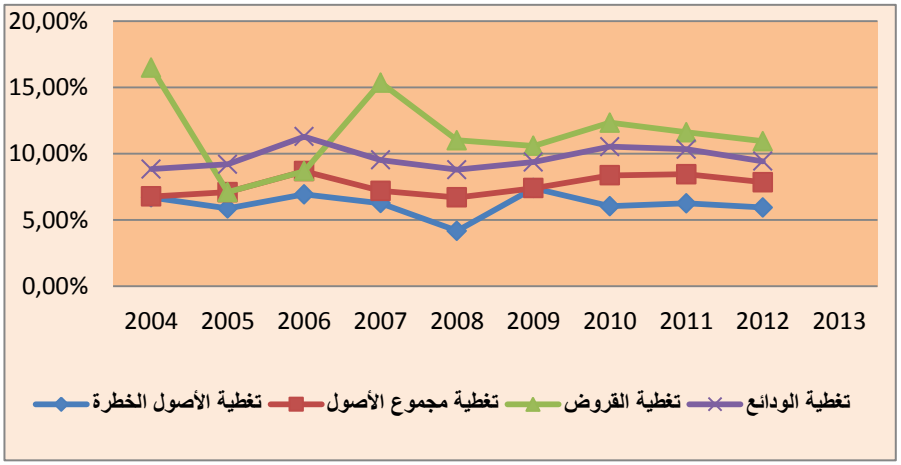

تشير نسبة تغطية إجمالي الأصول سنة 2004 إلى 6.30% وهو مؤشر ضعيف، ثم ارتفعت أكثر سنة 2006 إلى 09% نتيجة رفع رأس المال ثم تحسن الوضعية المالية و الاقتصادية للبنك، على العموم بقي المؤشر ضعيف طوال فترة الدّراسة بهامش يتراوح بين (08.20- 7.40%) عدا سنة 2008 التي تقهقر فيها إلى 04%، أما مؤشر تغطية الأصول الخطرة كان متوسطا بمجمل سنوات الدّراسة، و بالنسبة لرأس المال و تغطية للودائع فقد أظهرت ارتفاعات متذبذبة (شكل متزايد) في هامش ما بين (9- 10%) طوال فترة الدّراسة هذا يدل على مقدار البنك في التحكم بمسألة سداد الودائع و ما يدل عليه هو تناسب منحنى الودائع مع تغطية الأصول، و بالنسبة لرأس المال و تغطية القروض فهو محرج جدا في هذا البنك فلم تتعدى هذه النسبة في أحسن مستوياتها سنة 2004 بـ 16% و قد تدهورت خلال السنة 2006/2005 إلى أدنى مستوى حيث قدر سنة 2005 بـ 7.09% و 8.67% سنة 2006 ثم أرتفع مجددا سنة 2007 إلى 15.35% نتيجة قيام البنك بتجميع كل ديونه الخارجية ذات الارتباط بالنّشاط الأساسي و نتيجة الوفر الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال هذه السّنة، نلاحظ أن البنك طول فترة الدّراسة لم يوفي بجميع الشروط تغطية رأس المال هي لم تتعدى 7% في أحسن ظروفها (بال2)، تغطية مجمل الأصول كان متوسط على العموم و بالنسبة لتغطية الودائع كان جيدا جدا، تغطية القروض كان مستوى ضعيف فإن عنصر رأس المال في وضعية ضعيفة وهو بذلك استوفى شروط الدرجة "04"، لدا على البنك تحسين أصوله الخطرة بالطرق المتاحة.

الشكل رقم (17): تقييم رأس مال بنك خليج الجزائر

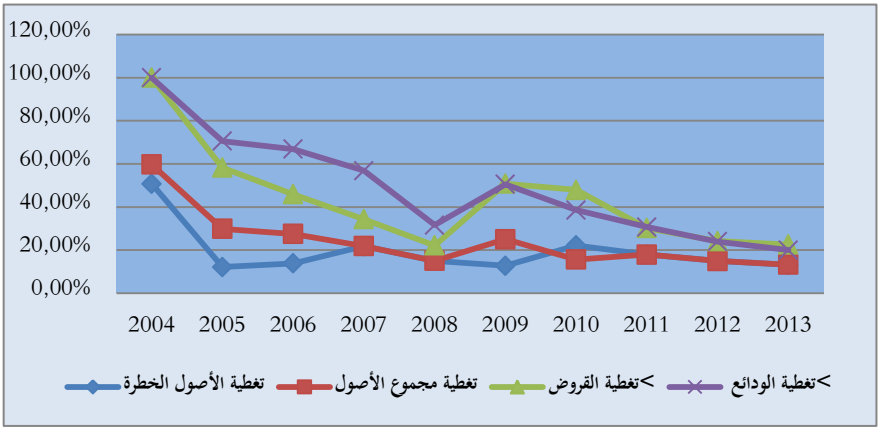

المصدر : إعداد الطالب بناءًا على برنامج Excelle.

إنّ تمتع رأس المال بمستوى عالٍ جدًا من ناحية جميع المؤشرات في سنة 2004 هو يعطي تعبير اقتصادي جيد جدا إلا أن السّبب هو فقط كون المؤسسة في بداية نشاطها و ليس بحسن تدبير منها، فقد كان مؤشر تغطية الأصول أحسن من البنك الأخر و قد سجل مستوى أعلى سنة 2005 بمعدل 12.14% و وصل نموه بمعدل قياسي حتى وصل أعلى مداه سنة 2010 بمعدل22.17% هذا يعني مدى تحكم البنك في أصوله المالية.

بالنسبة لتغطية مجمل الأصول كانت أيضا أحسن من الطرف الآخر فقد سجلت أعلى مستوياتها سنة 2005/2004 بمعدل يفوق 30% ثم بدأت بالتراجع نتيجة توسع نشاط البنك حتى بلغت أدنى مستوياتها سنة 2013 بمعدل يقدر ب 13.20% و رغم هذا المؤشر يوحي بمدى قدرة البنك على التنسيق بين حجم رأس ماله و نمو أصوله، أما بالنسبة لمؤشر لتغطية القروض طوال السنوات الثلاث الأولى تمتع البنك بالقدرة على تغطية أكثر من نفس قروضه فسنة 2004 كانت القدرة 100% ثم تراجع إلى 60% السنة الثانية ثم حوالي 50% في سنة 2006، أما فيما يخص السنوات بعد الرّواج الذي شهده الاقتصاد الكلي فقد تناقصت النسبة بعد قيام البنك بالتوسع لتبلغ أدنى مداها سنة 2013 بـ 23% و مع ذلك تغير لنسبة متوسطة عموما، استطاع البنك أن يحافظ على المؤشرات في مستوى مقبول عموما لهذا فهو يتناسب مع التصنيف في المستوى 03.

02. مؤشرات جودة الأصول (Assets Quality): بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسّسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات و المرهونات و التجارة بالمشتقات، إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين، الجدول التالي يبين ذلك[1].

جدول رقم (05): يبين تصنيف جودة الأصول في البنوك

التصنيف	النوع	نسبة التصنيف المرجحة TCR*	نسبة إجمالي التصنيف WCR**
01	قوية	≥ 05 %	≥ 20 %
02	مرضية	من 05 % - 15 %	من 20 % - 50 %
03	جيدة بعض الشيء	من 15 % - 35 %	من 50 % - 80 %
04	جيدة	من 35 % - 60 %	من 80 % - 100 %
05	غير مرضية	≤%60	≤%100

المصدر : عاشوري صوريا، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة ماجيستير، دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011، ص 92.

[1]– علي عبد الله شهين، أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي (CAMELES) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية– حالة دراسية على بنك فلسطين–، بحث مقدم للجامعة الإسلامية بغزة، 2005، ص 23.

(*)– **TCR**(Total Classification Ratio) **=** المخصصات ÷ (حقوق الملكية + المخصصات).

(**)– **WCR** (Weighted Classification Ratio) **=** القروض المتعثرة ÷ (حقوق الملكية + المخصصات).

الشكل رقم (18): تقييم جودة الأصول في بنك القرض الشعبي الجزائري

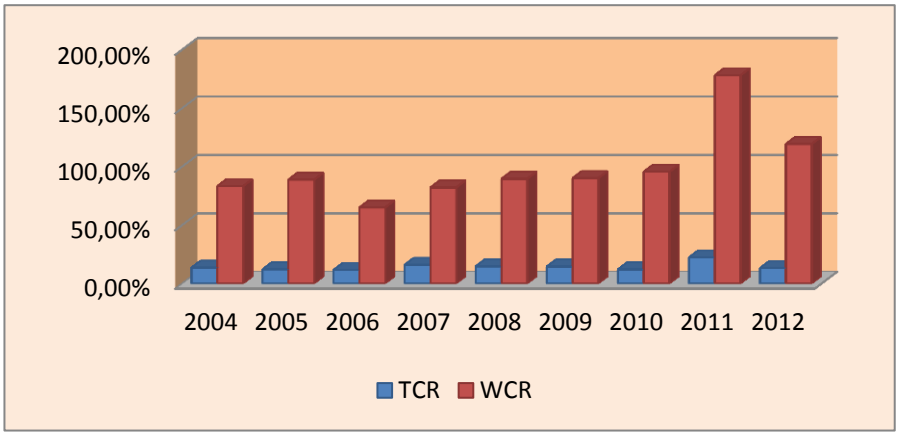

من الشكل نلاحظ ان منحنى TCR مستقر طوال فترة الدّراسة، في هامش يغطي 19%- 20% من المخصصات و الأخطار العامة للبنك و هذا المنحنى يوضح حجم المخصصات التي تغطي مخاطر الاستغلال و فيه 20% هي نسبة متوسطة، أما بالنسبة لمنحنى WCR فنلاحظ جليا نسبة القروض المتعثرة إلى مخصصات و رأس المال تجاوزت 80% منذ 2004 و بلغت أقصى مداه سنة 2011 ب 180% هذا المؤشر يعطي دلالتين :

1- إما أن محفظة القروض المتعثرة تنمو بشكل أكبر من المخصصات و هذا يعني أن البنك يولي ثقة في حجم القروض الأخرى و جدواه المالية و الفنية إضافة إلى حزمة أصوله المالية أو المادية الأخرى وهو الأقرب حسب المؤشرات المدروسة سابقا، وكذلك ثبات نسبة المخصصات و رأس المال.

2- إما أن القروض المستمرة في التزايد أكبر و هذا ما ينفيه حجم عوائد البنك و معدل ROA و ROE عموما المؤشر مقبول إلى حد ما.

الشكل رقم (19): تقييم جودة الأصول في بنك خليج الجزائر

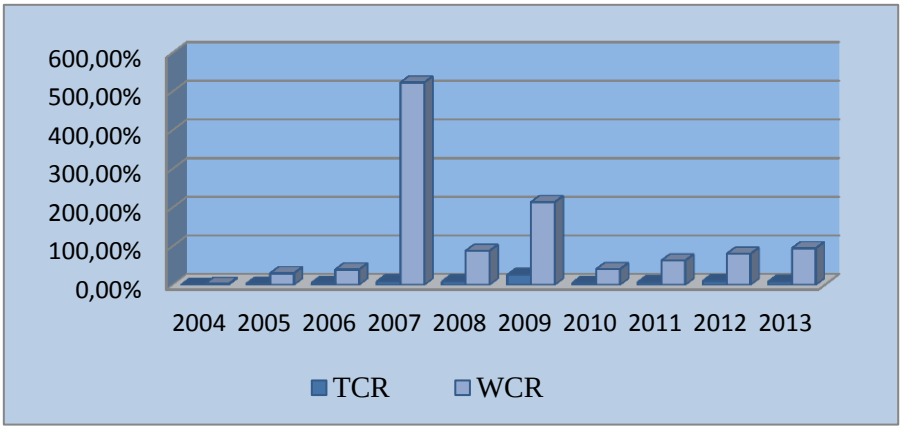

المصدر : إعداد الطالب بناءا على برنامج Excelle.

من الشكل المقابل نلاحظ كيف أن بنك GULF يتحكم في منحنى TCR جيد بدليل اقتراب النّسبة من 00%سنة 2004 و إن كانت هذه السنة لا يؤخذ بها؟ إلا أنها لم تتعد في أقصى مداها 25% في سنة 2009، أما بالنسبة لمؤشر WCR كان مقبول عموما سنوات الدّراسة بمعدل لم يتجاوز 100% عدا الفترة (2007–2009) حيث تجاوزت النسبة 500% سنة 2007 نتيجة توسّع البنك في منح القروض و نسبة 200% سنة 2009 إلا أن هذا ليس مؤشر خطير لأن هذه الفترة تميزت بالتوسع في منح القروض على العموم الاقتصاد، القرار نتيجة البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة البنك في هذا المؤشر جيد على العموم.

03. مؤشرات سلامة الإدارة (Management): سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسّسات المالية إلا أنه في الحقيقة يصعب دراسة سلامة الإدارة في أي مؤسسة وهي تصنف طبقا لسياسة التقييم المركب في ضوء العديد من العوامل والمؤشرات كفهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية ومدى الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول، أو الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول وكفاءة رأس المال و الأرباح و السّيولة و غيرها من المؤشرات التي تساعد في فهم كفاءة النَّشاط، و في ضوء عدم تضمن القوائم المالية المنشورة لأي بيانات تتعلق بهذه الأمور، و عدم وجود أي إمكانيات لنا في الاطلاع أو الحصول علي البيانات الكافية بشأن أغلب القضايا والتي غالبا ما يتم تحديدها من خلال الزيارات التفتيشية الميدانية وكذلك الاستبيانات التي تعد لهذا الغرض يصعب علينا وضع تصنيف لهذا العامل.

04. مؤشرات الإيرادات والربحية (Earnings) : لما كان تحديد نسب الربحية يتم عادة بالاستناد إلى أداء المصارف ذات الصفات المتشابهة للمساعدة في عمليات التصنيف، فإن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدى إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال: قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر الأرباح تأتي من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية عالية المخاطر كما أنّه بالرغم من ارتفاع الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقي غير كاف للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطى نمو الأصول، و إذا كانت (ROE) من حيث المستوى تعتبر أعلى في البنوك الخاصة منها في العمومية إلا انه يبقى مؤشرا متباينا بين النوعين من البنوك، و البنكين محل الدّراسة يعطيان فكرة حول هذا التباين، و الجدول(06) أدناه الذي يصنف جودة الربحية .

درجة التصنيف	نسبة العائد
01	Roa > 1.5
02	0.75 < Roa <1.5
03	0.4 < Roa < 0.75
04	00 < Roa < 0.4
05	Roa < 00

المصدر : عاشوري صوريا، نفس المرجع السابق، ص 103.

الشكل رقم (20): مؤشر الربحية في بنك القرض الشعبي الجزائري

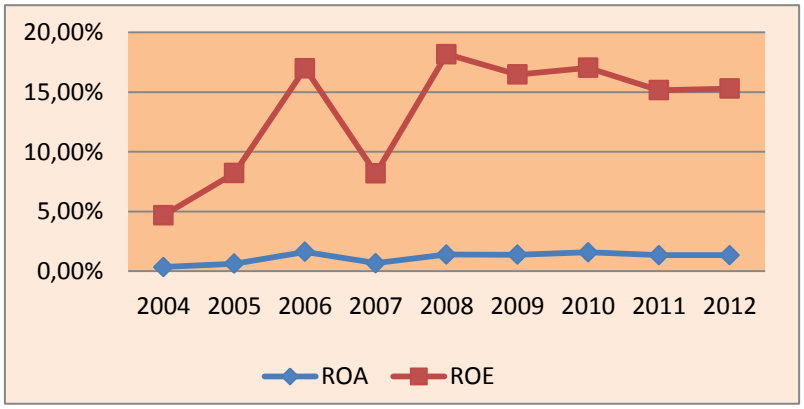

إن مؤشر الربحية (ROE) في سنة 2004 لم يعدو 5% إلا انه تجاوز المتوسط العام بين البنوك العمومية المقدر 4%، حسب الوضعية الإجمالية لهم فقد كانت إجمالي النسبة بين البنوك العمومية 23.11% في هذه السنة بمتوسط 3.30% للبنوك العمومية إلا أن النسبة كانت أكبر من أي بنك عمومي آخر، هذا كون البنك حقق أرباح كبيرة مقارنة بالبنوك العمومية الأخرى فبنك الوطني الجزائري BNA أكبر البنوك العمومية حق في هذه السنة بالذات خسائر كبيرة فاقت 29 مليار دينار[*]، بالرغم من حيازته المرتبة 16 في أحسن البنوك العربية حسب تقرير اللّجنة العربية لاتحاد المصارف العربية في ذلك الوقت، ثم و في سنة 2006/2005 ارتفع نسبة عائد الأموال الخاصة نتيجة لازدهار السوق المصرفي و الاقتصاد الوطني ككل حتى بلغت النسبة 17% و 18% هي النسبة الأعلى إلى غاية نهاية فترة الدّراسة بفعل ازدهار الاقتصاد الكلي الجزائري، هذا كسبب خارجي أما الأسباب الخاصة بالبنك فرفع رأس مال البنك جعله يتوسع في نشاطه.

بالنسبة لسنة 2010/2009 قد تراجع أداء الأموال الخاصة ب 4.7 نقطة عن سنة 2008 بالنسبة لمجمل البنوك العمومية، و بنك القرض الشعبي الجزائري تراجع أيضا بنسبة نقطتين إلى ثلاث، و يعود الانخفاض إلى استقرار نتائجه بما في ذلك المؤونات ذات الطبيعة الاحتياطية، و تحت تأثير الدمج في الاحتياط لجزء كبير من نتائج2009 تم دفع جزء للملاك (الدولة) في شكل حصص أرباح أسهم، خلال باقي فترة الدّراسة الثلاث و نتيجة رفع رِوس أموال البنوك العمومية و بنك القرض الشعبي الجزائري ومن خلال زيادة عدد وكالاته (فتح 05 وكالات جديدة) أدى هذا التوسع في الاستثمار إلى رفع مؤشر الأموال الخاصة لديه، أما بالنسبة لمؤشر ربحية الأصول ففي سنة 2004 كان متدني عن المتوسط البنوك العمومية كان جيدا بالنسبة لمتوسط البنوك العمومية في هذه السنة 0.1 % فبنك القرض الشعبي الجزائري كانت نسبته 0.35% فكانت مجمل مؤشراته الأحسن مقارنة بين البنوك العمومية، بالنسبة لسنة 2006/2005 تحسن المؤشر نوعا ما ارتفع في سنة 2005 بنسبة 0.3% ثم

[*]– ارجع إلى التقرير السنوي للبنك سنة 2004.

بلغ السّنة الموالية 1.61% نتيجة قيام البنك بتجميع لمستحقاته من القروض المتأخرة و انخفاض مستوى القروض غير العاملة فنسبة الديون المرتبطة تم استرجاع 95% منها، و في سنة 2007 تراجع العائد قليلا بسبب ارتفاع حجم الأصول ما يترجمه بند فارق إعادة التقييم الذي ارتفع بحجم كبير مقارنة بالسنة التي سبقتها هذا و في ضل تراجع أرباح هذه السّنة بأكثر من النّصف كل هذه العوامل أدّت لتدهور المؤشّر بالرغم من مرحلة الرواج الذي شهده القطاع في هذه السنة بالذات، بتحسن نتيجة السنة المالية و نموها بشكل متواصل طيلة فترة 2013/2008 وفي ضل رفع البنك لرأس ماله و توسع نشاطاته لأكثر من 135 فرع و وكالة و تزايد حجم تعاملاته مع الجمهور أو مع المؤسسات المالية الأخرى، على العموم كان مؤشر الربحية مقبول نوعا ما في البنك.

الشكل رقم (21): مؤشر الربحية في بنك خليج الجزائر

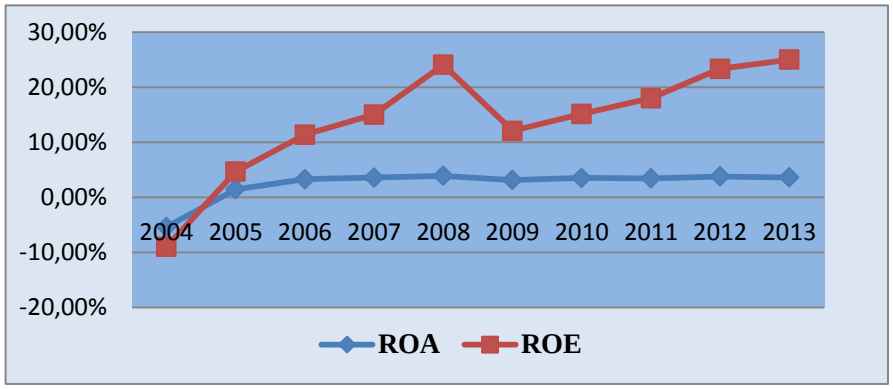

يعرف أن البنوك الخاصة تكون عوائد الأصول و الأموال الخاصة فيها أعلى منها في البنوك العمومية، بطبيعة أن توسعها في جانب الأصول و الأموال الخاصة يكون بنمط أكبر مقارنة بتنامي حجم أرباحها و إن قلّت، إنّ بنك خليج الجزائر بالرغم من تحقيقه لخسائر في بداية نشاطه في الجزائر سنة 2004، إلاّ ان أرباحه نتمت بشكل كبير خلال السّنتين التاليتين لينافس بذلك البنوك العمومية من ناحية مؤشر الرّبح، في سنة 2006 قدرت نسبة ROE 11.80% و نسبة ROA قدرت ب03.30% بنمو قدر بـ 4.70% و 1.45% للمؤشرين على التوالي، هذا بسبب استقطابه لعدد كبير من العملاء فالبنك هذا لوحده يستقطب نصف جمهور البنوك الخاصة تقريبا، فالنتيجة ارتفعت خلال 03 سنوات الأولى بحوالي 157% .

في سنة 2008 بلغت مؤشر ROE أعلى مستوياتها بنسبة قدرت بـ 24.08% هذا البنك كما ذكرنا سلفا استحوذ على نصف موارد البنوك الخاصة تقريبا نتيجة الازدهار الذي شهده الاقتصاد الجزائري في هذه السنوات اضافة الى ارتفاع نتيجة السنة المالية أعلى من 100% عن السّنة التي سبقتها ، في ضل ثبات رأس مال البنك أدى تحسن المؤشر، أما فيما يخص ROA فقد تحسن كذلك نتيجة تحسن نشاط المؤسسة الأساسي ما يترجمه حساب النتيجة الصافية من جدول النتائج.

واصل بنك الخليج في النمو حسب هذا المؤشر ليصل إلى أعلى مداه في نهاية فترة الدّراسة بما يعادل 25% بالنسبة لمؤشر ROE و3.62 % بالنسبة لمؤشر ROA و رأس المال الذي تم رفعه بمعدل 04 أضعاف ساهم بشكل كبير في رفع هذه المؤشرات، بموازات نمو حجم الأرباح التي حققها بشكل متنامي خلال السنوات 2013/2008، عموما كان مؤشر الربحية جيدا في البنك.

الشكل رقم (22): مؤشر مساهمة الأصول في نتيجة بنك القرض الشعبي الجزائري

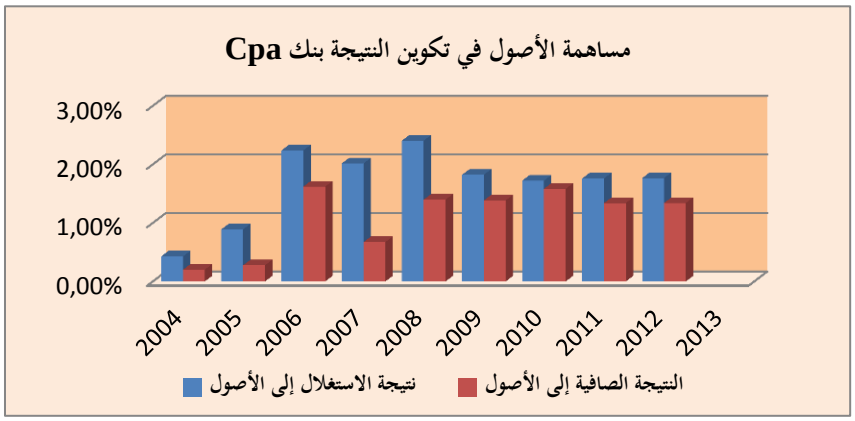

من العمود الذي يترجم أداء سنة 2005/2004 نلاحظ كيف أن الأصول تساهم بشكل كبير في تكوين نتيجة الاستغلال (النَّشاط الأساسي) مقارنة بنتيجة الأصل الاقتصادي ففي سنة 2006 نلاحظ أن الأصول تساهم بأكثر من 02% من نتيجة النَّشاط الأساسي كذلك بالنسبة لسنة 2005 حيث نلاحظ أن الأصول تساهم بأكثر 2%من عن مثيلتها نتيجة الميزانية ب 1.5% عما نلاحظ أنه في سنة 2007 كيف تأثرت نتيجة السنة المالية، حيث أنخفض بسبب توسع النَّشاط في البنك ما يترجمه بقاء نتيجة الاستغلال في نفس المستوى تقريبا مع السّنة التي سبقتها، ثمّ في سنة 2008 نمت النسبة إلى حوالي 2% لنتيجة الاستغلال و 1.4% بالنسبة للنتيجة الصافية النمو استمر حتى نهاية فترة الدّراسة مع وجود تذبذب في اتجاه موجب .

الشكل رقم (23): مؤشر مساهمة الأصول في نتيجة بنك خليج الجزائر

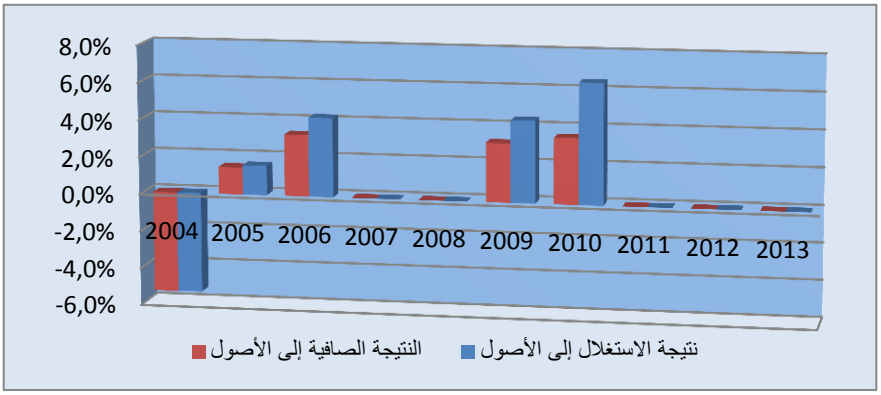

خلاف سنة 2004 التي كانت النتائج سلبية على العموم في البنك كونها سنة التأسيس إلا أن هذا المؤشرات كانت متزايد في سنة 2005 السنة الأولى التي تلت بداية النَّشاط حيث وصلت نسبة مساهمة الأصول في النتيجة 2% و كانت مساوية لنشاط الاستغلال للان النتيجة كانت مكونة فقط من الأصول فالبنك لم يكن له استغلال مباشر في النَّشاط الأساسي بمعنى أنها نتيجة فرق الأصول و ليست نتيجة استغلال .

خلال السنوات 2008/2006 شهد ارتفاع مستمر النسبة حتى بلغ أقصى مداه خلال السداسي الثاني من سنة 2008 بنسبة 6% لنتيجة الاستغلال المساهمة من الأصول و 4 % بالنسبة للنتيجة ثم تراجعت النتيجة في السنة الموالية 2009 بمعدل 1% لكلا النسبتين نتيجة تراجع النَّشاط في البنك على العموم و شهدت سنة 2010 أفضل مستو له حيث بلغ مؤشر نتيجة نشاط الاستغلال أعلى مداه بحوالي 6.30% بسبب نمو أصول البنك، فقد بلغت إراداته أعلى مستوى لها منذ تأسيسه في المقابل انخفضت أعباء الاستغلال إلى أكثر من 50% من حجمها المعتاد هذا ما جعل مؤشر نشاط البنك في أحسن مستوى له إلى غاية نهاية فترة الدّراسة ثم خلال باقي السنوات تواصل المؤشر في التذبذب بشكل متزايد بهامش ما بين 3.40%-5% لكلا المؤشرين، بسب ارتفاع أصوله المالية و عليه متوسط النسبة كان جيدا خلال فترة الدّراسة.

الشكل رقم (24): مؤشر المصاريف إلى ربحية النَّشاط الأساسي

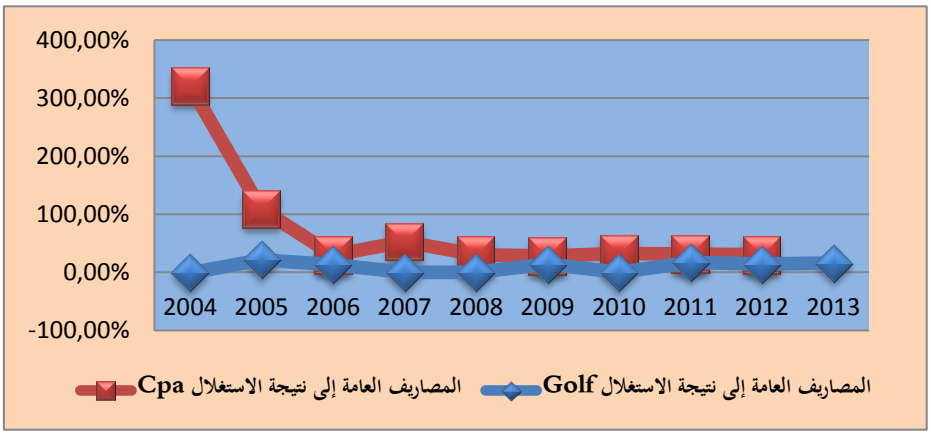

المصدر : إعداد الطالب بناءا على برنامج Excelle.

يتضح من خلال الشكل أعلاه قدرة البنك على التحكم الجيد في المصاريف العامة و العامل يعود أساسا لخبرة البنك الطويلة في النَّشاط المصرفي، أما ما يلاحظ في بنك الخليج هو التذبذب و هو يدل على عدم تحكم البنك بعد في هذه المصاريف.

05. مؤشرات السّيولة والتمويل (Liquidity) : في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة، للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السّيولة، تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السّيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير و الشكل الموالي يعرض مؤشرات السّيولة للبنكين.

الشكل رقم (26): مؤشر السّيولة بنك القرض الشعبي الجزائري

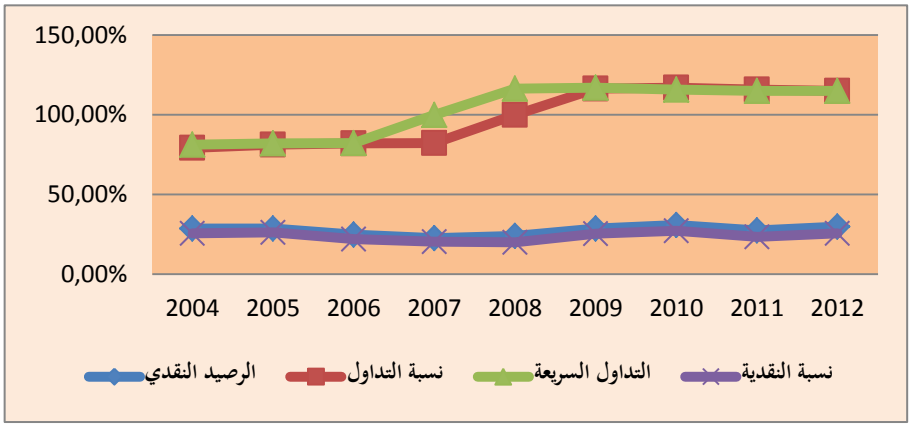

الرصيد النقدي : بلغت نسبته أكبر من 20 % بمعنى أنها في مستوى جيد، عموما فالبنك بمقدوره تسديد هذه النسبة نقدا من ودائع العملاء، و سجلت سنة 2010/2009 أحسن مستوى لها بـ 29-30% على التوالي.

نسبة التداول : كانت نسبة التداول خلال السنوات 2007/2004 دون 01 و هي النسبة المثالية إلا أنها ليست في الحدود الدنيا غير مرغوب فيها، أما خلال السنوات بعد 2008 استطاع البنك تجاوز النسبة المثالية حوالي 120% بقية سنوات الدّراسة، هذا يدل على قدرة البنك في التحكم في موارده و استخداماته قصيرة الأجل، لكنها قد تسبب له مشاكل وخطر تجميد مستقبلا.

نسبة التّداول السّريعة : هذه النسبة غير معبرة في البنوك و المؤسسات المالية و الخدمية، على العموم لأنها لا تحتوي على مخزون سلعي بالرغم من ذلك تبقى جيدة على العموم ما عدا سنة 2006/2004 التي كانت دون المستوى.

نسبة النّقدية : هذه النسبة تبين قدرة السّيولة على تغطية الدّيون في المدى القصير تكون عادة بمنحنى يتناسب مع منحنى الرصيد النقدي بها أقل بقليل أحيانا و البنك استطاع تحقيق نسبة تجاوزت قدره 21% طوال فترة الدّراسة و هو معدل مقبول عموما قدرة البنك من هذه الناحية جيدة، و عليه و بعد تقييم البنك من الناحية التي تعنى بالسّيولة الجاهزة تبين قدرة البنك في تحمل ما قدره 20 % ديونه القصيرة بواسطة نقديته الجاهزة أو القابلة لتحقيق.

الشكل رقم (27): مؤشر السّيولة بنك خليج الجزائر

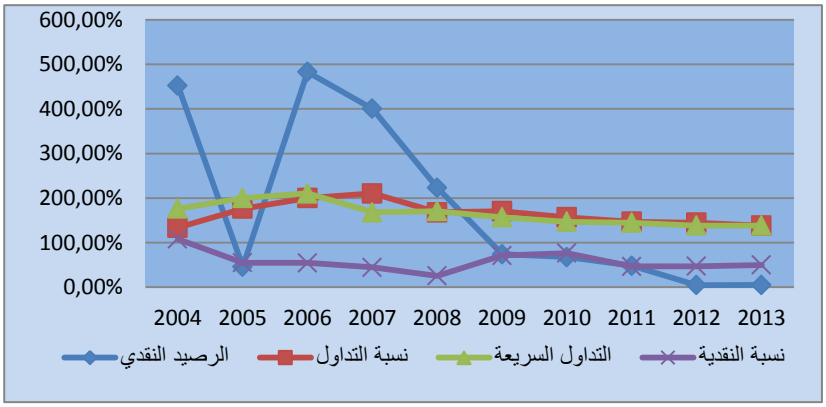

المصدر : إعداد الطالب بناءًا على برنامج Excelle.

نسبة النقدية : حقق البنك في السنة الأولى من النّشاط نسبة عالية من السّيولة قدرة ب 500% هذا المؤشر لا يعني بأن البنك يعاني من مخاطر التجميد، بل لأسباب اقتصادية كون البنك بدأ ن شاطه حديثا خلال الفترة المسجلة، ما نلاحظه خلال السنة الثانية لتبلغ 45% ثم تحافظ على الارتفاع و التذبذب بمستوى مقبول إلى جيد خلال السنوات 2008/2005، ثم انخفضت بشكل خطير بقية السنوات اللاّحقة لتبلغ مستوى05%، هذا يطرح تساؤل حول قدرة البنك في هذه الفترة على سداد ديونه القصيرة نقدا.

نسبة التداول : طوال فترة الدّراسة تراوحت في مجال أكبر من 01 و هو النسبة المثالية حيث بلغت أعلى مستوياتها 200% سنة 2007، يوحي بان البنك يتحكم في موارده القصيرة متناسبة مع أصوله المتداولة.

نسبة التداول السريعة : كانت النسبة طوال فترة الدّراسة جيدة عموما تراوحت بين 01-02.

الرّصيد النقدي : بلغت النسبة سنة 2004 معدل أكبر من 100%، و هي ليست بمخطر تجميد كما أسلفنا سابقا، ثم بدأت بالتماثل بقية سنوات الدّراسة بعد التوسع في منح الائتمان، بلغت أدنى مستوياتها 25.44% سنة 2008 السنة التي عرفت توسع لمنح القروض نتيجة الرّواج الذي شهده الاقتصاد ثم ارتفعت تدريجيا إلى 50% في السنة الأخيرة من الدّراسة، عموما البنك قدرته على الوفاء جيدة في المدى القصير.

06. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية (Sensitivity of Market Risk) : هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر

أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، و الأشكال توضح التناسب بين عناصر أصول البنك الحساسة لمخاطر السوق.

الشكل رقم (28): الأصول الحساسة لمخاطر السوق بنك القرض الشعبي الجزائري

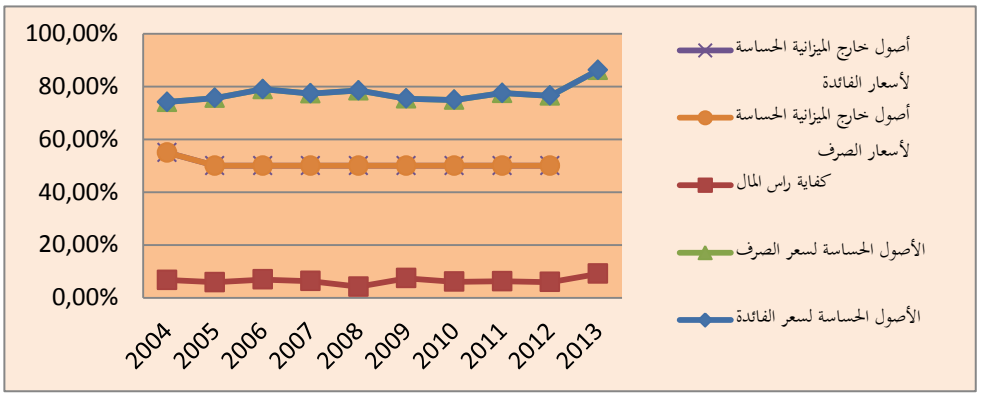

نلاحظ مدى التناسب بين منحنى كفاية رأس المال و مخاطر السوق ما يدل على أن البنك بالرغم من مستو الكفاية الذي لم يساير متطلبات بال إلى انه يتماشى مع مخاطر البيئة المصرفية.

الشكل رقم (29): الأصول الحساسة لمخاطر السوق بنك خليج الجزائر

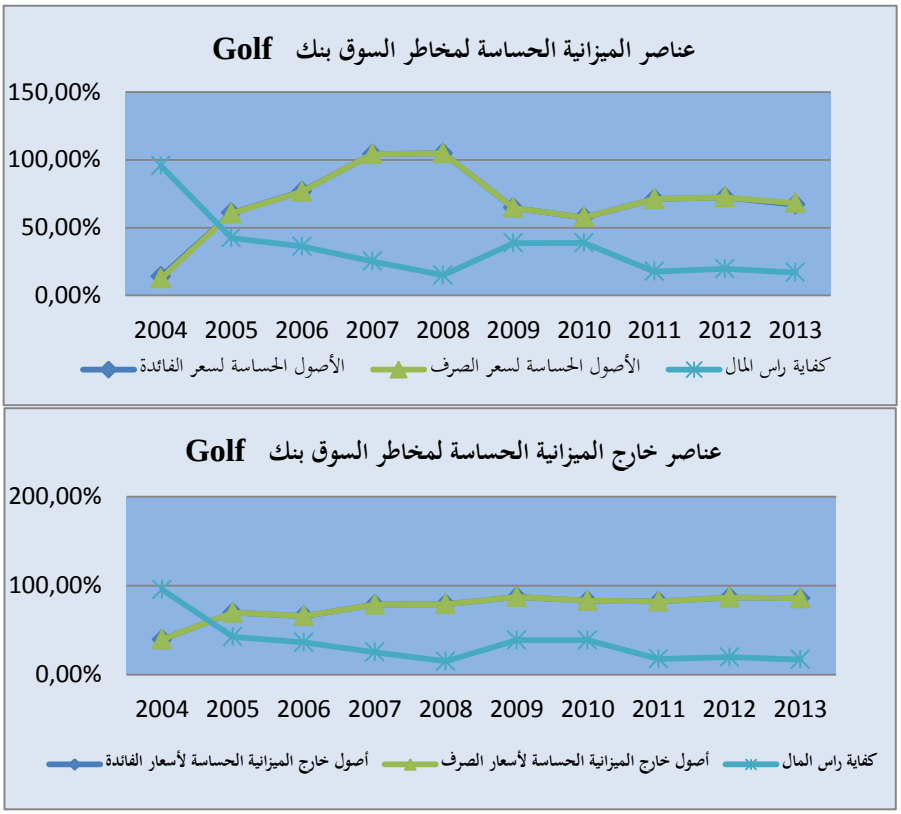

المصدر : إعداد الطالب بناءا على برنامج Excelle.

إن العلاقة العكسية بين كفاية رأس المال و المخاطر توحي بعدم مراعاة البنك للمخاطر السوق و تركيزه على التوسع في الحصة السوقية.

07. تنقيط و تقييم وضعية البنوك بنموذج CAMELS: الجدول أدناه هو التّنقيط حسب نظام CAMELS فيه سنقوم بجمع سلم الترتيب و بعدها بقسمة المجموع على 06 سوف يسمح لنا بمعرفة وضعية البنك خلال فترة الدّراسة التي امتدت 10 سنوات.

الجدول رقم (07): التنقيط حسب نظام CAMELS

الصفة	Rating Analysis	المدى Rating Range	التنقيط Rating Scale
قوي	Strong	1.4 – 1	1
مرضي	Satisfactory	2.4 -1.6	2
معقول	fair	3.4 -2.6	3
هامشي – خطير	Marginal	4.4 -3.6	4
غير مرضي	Unsatisfactory	6.5 - 4	5

المصدر: عاشوري صوريا، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- تصنيف رقم (1) القوي : إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [01 – 1.4].
- تصنيف رقم (2) مرضي :إذا كان متوسط تصنيف مكوناتCAMELS يقع ضمن المجال [1.6 – 4.2].
- تصنيف رقم (3) معقول : إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [2.4 – 3.6].
- تصنيف رقم (4) هامشي : إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [3.6 – 4.4].
- تصنيف رقم (5) غير مرضي : إذا كان متوسط تصنيف مكونات CAMELS يقع ضمن المجال [4.6 – 5].

العنصر	Cpa	Gulf
C	03	04
A	03	02
M	02	03
E	03	02
L	02	04
S	05	04
TOTAL	3.00	3.16

نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري متوسط التصنيف كان يظهر نقاط الضعف و القوة فقد رُتّب في الخانة 03 بتصنيف معقول لدا وجب وضع برنامج رقابة و متابعة مستمرة عليه، و على البنك الاهتمام بعناصر (S،E) من اجل تحسين وضعيته فهو يعرف قصور في هذه العناصر، أما بالنسبة لبنك خليج الجزائر فلم يكن حظه أوفر بتصنيف أحسن فقد احتل نفس التصنيف لكن عليه الاهتمام بالعناصر التالية(S،L،C) حتى تتحسن وضعيته.

الفرع الثالث الأساليب العلاجية للمخاطر المصرفية :

أولاً نـــظام التّأمين علـــــى الودائـــع المصرفية :

نصّت قواعد الحذر في الجزائر التي تهدف لمواجهة الأخطار المصرفية إلى حماية النظام المصرفي من جهة و من جهة أخرى مصالح المودعين، على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة، وتكوين المخصصات اللازمة لها[1]، لأجل ذلك كرّست آليات تتمثل أساسا في صندوق ضمان الودائع المصرفية، فهي مسألة جوهرية اهتم بها المشرع خصوصا بعد الفضائح التي عرفها القطاع المصرفي، و تمسك بها منذ صدور قانون النقد و القرض[*] 90 -10، و على هذا الأساس كرست المادة [**] (118) من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض هذا الأمر و ألزم المشرع من خلالها البنوك على المشاركة في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية.

ثـــــــــانيا التّـــــصفية المصرفيـــــــــة :

لقد وضع المشرع مسألة تصفية البنك أو المؤسسة المالية تحت رقابة اللّجنة المصرفية، كما خولت هذه الأخيرة سلطة تحديد كيفيات هده التصفية، دون الإحالة على أية نصوص أخرى، مما يجعلنا نتساءل حول مصير أحكام القانون السّاري في المسألة، في هذا الصدد يقصد بالتّصفية إنهاء جميع العمليات الجارية للشركة وتسوية المرتكز القانونية باستيفاء حقوقها ودفع ديونها تمهيدا لوضع الأموال الصافية بين يدي الشركاء، يمكن القول أن التعريف الكامل للتصفية هي" كافة العمليات اللازمة لتحديد صافي أموالها الذي يوزع على الشركاء بطريق القسمة بعد استيفاء الحقوق وسداد الديون وبيع مال الشركة منقولا، أو عقارا و يستدعينا القول أن التّصفية واجبة بقوة القانون في جميع أنواع الشركات التي استكملت مقومات وجودها قانونا واكتسبت الشخصية الاعتبارية ثم انقضت أو طلب حلها بحكم القانون، و المصفي شخص تعهد إليه مهمة تصفية الشركة، وقد نصت عليه المادة 445 **ق م ج** والمواد من 782 إلى 784 **ق.ت.ج.** بعد الانتهاء من التصفية وبعد قفلها تأتي مرحلة تقسيم أموال الشركة. بانتهاء عملية التصفية تنقضي الشخصية المعنوية للشركة وتدخل مرحلة قسمة موجداتها بعد تحويلها إلى مبالغ نقدية.

---

(1) - article 17, Instruction N 94-74.

(*)–المادة 170 من القانون 90-10: يجب على البنوك أن تكتتب برأسمال شركة مساهمة ضمان للودائع المصرفية بالعملة الوطنية، يخول للبنك المركزي الاضطلاع بدور المؤسس الوحيد لهذه الشركة دون أن يكتتب أسهما مع رأسمالها، فضلا عن الأسهم التي يحوزها يلزم كل بنك منحة ضمان سنوية قدرها 02% على الأكثر من مبلغ ودائعه بالعملة الوطنية الذي يحدده المجلس سنويا....تعتبر جميع الودائع العائدة للشخص الواحد لدى البنك كوديعة واحدة و لو كانت بعملات أخرى.

(**)– المادة 118 من الأمر 03-11:يجب على البنوك المشاركة في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشئه بنك الجزائر، و يتعين على كل بنك أن يدفع علاوة ضمان سنوية نسبتها 01 % على الأكثر من مبلغ ودائعه.

1. تصفية البنك التّجاري و الصّناعي الجزائري: يعتبر الخطأ الذي يؤدي إلى تهديد وجود البنك نفسه، و الذي سيستتبع حتما تهديد ودائع المودعين في ذلك البنك، من الأخطار المصرفية التي يكفيها الفقه المصرفي على أنها أخطار تهدد النظام المصرفي ككل، و عليه يتدخل البنك المركزي لأجل مواجهة هذا الخطر و هذا بهدف حماية المودعين أولا و حماية النظام المصرفي، من انتقال عدوى الإفلاس، نظرا لوجود سوق بنكية و معاملات بنكية متشابكة، فالخطر كالفيروس يمكن انتقاله من مؤسسة مصرفية لأخرى بسهولة، الشيء الذي يؤدي في النهاية (بتتابع سقوط حجارة الدومينو) إلى الإفلاس المصرفي و الأزمة المالية إن لم تتدارك هذا و قد عرف النظام المصرفي الجزائري فضائح مصرفية تورطت فيها بنوك تبث عدم التزامها بالنظم و القواعد المصرفية السارية، و سنأخذ على سبيل المثال و ليس الحصر قضية بنك التجاري و الصناعي الجزائري ، الذي اتخذت ضده إجراءات انتهت بسحب الاعتماد و حرمانه من مزاولة النَّشاط المصرفي[1].

1.1. أسباب متابعة البنك الصناعي و التجاري الجزائري BCIA : أسس البنك التجاري الصناعي الجزائري برؤوس أموال خاصة جزائرية تقدر بحوالي 1.000.000.000دج وقد تحصل على اعتماد من قبل مجلس النقد والقرض بموجب القرار رقم 98-09 و تم حصوله أيضا على الترخيص من محافظ بنك الجزائر بموجب القرار الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 1998. أخذ هذا البنك شركة ذات أسهم و اخذ من العاصمة مقرا رئيسيا له كما تم قيده في سجل التجاري تحت رقم 4629B98، قامت المفتشية العامة لبنك الجزائر في إطار برنامج الرقابة و المؤسسات المالية بما فيها البنك الصناعي و التجاري الجزائري ووفقا على البرنامج مسبق تم تسطيره من طرف اللجنة المصرفية بعدة تقارير قدمت من طرف مفتشين منذ سنة 2001 وقد شملت ما يلي:

- الوضعية المالية العامة للبنك (مارس 2002 ديسمبر 2002)
- مراقبة التعامل مع الشيكات غير المدفوعة (ماي2003)
- مراقبة حول الكمبيالات الاحتياطية (جوان2003)

و نتج عن ذلك كله ثبوت خروق قانونية و نظامية للنشاط المصرفي.

أ. عدم احترام قواعد النسب الاحترازية: ثبت على بنك BCIA انه لم يلتزم بقواعد النسب الاحترازية خاصة نسب تقييم الأخطار و نسب القدرة على السداد و هذا الخرق أسفر على خمسة إرساليات رسمية (من ابريل 2002 إلى ابريل 2003) من قبل بنك الجزائر يذكر فيها الأنظمة التي لم يتم إتباعها من طرف البنك.

ب. عدم احترام مواعيد إرسال الوثائق التنظيمية: لوحظت تأخيرات كثيرة فيما يخص إرسال الوثائق التنظيمية الدورية التي تستعمل كأساس للمراقبة و تتمثل هذه الوثائق في إرسال الوضعية المحاسبية الشهرية و التصريح بالنسب الاحترازية والتصريح بالالتزامات الخارجية بالتوقيع التصريح بالقروض الممنوحة للمسيرين و المساهمين وكذا

[1]– آيت وازو زاينة، مرجع سبق ذكره، ص336.

التّصريح بوضعية الصّرف مع التذكير إلى أنه تم إعلان المديرية العامة لبنك BCIA فيما يخص هذه التأخيرات و هذا بموجب التعليمات التي أصدرها بنك الجزائر في هذا الشأن خصوصا فيما يتعلق بالصّرف و التعاملات الخارجية كونها تمس بحركة العملة الصعبة التي يوليها البنك المركزي أهمية و متابعة بالغة.

ج. عدم مطابقة تحرير رأس مال المكتتب نقداً: لقد بينت الرقابة عدم تطابق تحرير رأس المال المكتتب نقدا و المؤونات التنظيمية وقد تم تقديم تقرير في ديسمبر 2002 بهذا الصدد مع التنبيه من البنك الجزائر في أفريل 2003 و على أثر المراقبة تبين أن: تحرير المال المتبقي 656.4 مليون دج انطلاقا من الأرباح المدونة في الوثائق المحاسبية خلال سنة 2001 والسنوات السابقة و المصاريف الإعدادية لم يتم استهلاكها كما هو منصوص عليه محاسبيا في القانون التجاري لاسيما نص المادة 719 [*]، كذلك تبث أن المؤونات المكونة في31 ديسمبر 2001 قدرت بـ 858 مليون دج بدلا من 206 مليون دج مصرح به من قبل بنك BCIA، و تقدير نتيجة السنة المالية لـ 2001 بخسارة تقدر بـ 93 مليون دج عوض نتيجة ربح صافي بـ 559 مليون دج كما صرح به البنك.

د. عدم احترام قواعد حسن سير المهنة في معالجة الشيكات غير المدفوعة : أظهر عمليات مراقبة في عين المكان و الخاصة بمعالجة الشيكات غير المدفوعة و التي تمت في 18مارس 2003 إلى17 افريل2003 العديد من الشيكات غير المدفوعة، كما كشف وجود طريقة للغش في العديد من الشيكات مرتبطة بسفاتج احتياطية تربط وكالات بنكية بزبائنها، هذه الشيكات الغير مدفوعة المخصومة على مستوى غرفة المقاصة كشفت عن مخالفات خطيرة بين البنك التجاري الصناعي BCIA و بنك الجزائر الخارجي BEA أدت إلى متابعة قضائية، ففي 17افريل2003 وعلى مستوى غرفة المقاصة بوهران تم الكشف عن عدد هائل من الشيكات المرفوضة في غرفة المقاصة بسبب عدم كفاية الرصيد كما وجد تدليس بين الوكالة رقم 201 لبنك BCIA و الوكالة 74 لبنك BEA و بعض الزبائن، بلغت قيمته 2438624776297دج. وقد حدث هذا نتيجة لان الوكالة 201 تقدم ضمان للكمبيالات لزبائنها تسلم بالمقابل شيكات مسحوبة في بنك الجزائر الخارجي على مستوى و وكالة 75بوهران، كما يتم تقديم قروض لزبائن الوكالة 74 بوهران التابعة للبنك الخارجي BEA بخصم الكمبيالات المضمونة من طرف البنك التجاري الصناعي الجزائري، وهذه الشيكات ترفض لعدم كفاية الرصيد على مستوى وكالة BCIA لعدة مرات قبل تسديدها و بما أن القانون لا يَنسب للبنك جنحة إصدار شيكات بدون رصيد بل مخالفة قواعد حسن سيرة المهنة بما أنه ليس صاحب الشيكات ولا هو المستفيد لكنه قام بتقديمها للتسديد.

هـ. وضعية غير كافية: للحساب الجاري وغياب لتكوين الاحتياطات الإلزامية مع خرق التشريعات و التنظيمات الخاصة بالصرف سجل منذ 27 ماي 2003 أن الحساب الجاري BCIA لدى بنك الجزائر قد

---

[*]– فيما يخص الشركات يتم الاعتماد على التقنين التجاري الجزائري و ليس قانون النقد و القرض.

انخفض انخفاضا خطيرا للوصول إلى الوضعية المالية لا تسمح بتغطية احتياجات الدفع المطلوبة لدى غرفة المقاصة، و هذا ما يعبر عن الصعوبات المالية التي يواجهها بنك BCIA، لم باحترام الأحكام التشريعية و التنظيمية التي تلزم البنوك بتأسيس احتياطات إلزامية لتفادي المخاطر، تبعا لمهنة المراقبة لعمليات التجارة الخارجية و الصرف خلال السداسي الأول لسنة 2003 و الخاصة بسنوات 2000-2001-2002 لوحظ أن بنك BCIA خرق الأحكام التشريعية و التنظيمية في هذا المجال حيث ثبتت:

- عدم وجود الموافقات المسبقة للتحويلات و الضمانات الكافية.
- التصفية غير الشرعية لملفات تعيين المحل.
- غياب متابعة و مراقبة ترحيل نتائج الصادرات.
- عدم احترام مستوى الالتزامات الخارجية بالتوقيع.

قد تورط في هذه الفضيحة التي اشتهرت باسم قضية[1]"البيسيا"، 75 شخصا منهم إطارات من البنك الخارجي الجزائري وصاحب بنك البيسيا الذي سحب منه الاعتماد في سنة 2003 و كذا رجال أعمال زبائن لدى البنك تربطهم علاقات بشخصيات نافذة في السلطة وجهت لهم تهم تكوين جمعية أشرار، تبديد واختلاس أموال عمومية، التزوير واستعمال المزور والمشاركة فيه. وقد كشفت هاته القضية التي فصلت فيها محكمة جنايات وهران في شهر فبراير 2007في شقها الجزائي وتم إدانة المتورطين ما بين 10سنوات و7 سنوات سجنا نافذا ومجموعة من الأحكام الغيابية تخص بعض المتهمين الموجودين في حالة فرار أصدرت في حقهم ذات المحكمة أمرا دوليا بإلقاء القبض عليهم.

1.2. الإجراءات المتخذة ضد البنك الصناعي و التجاري الجزائري : أدى ثبوت المخالفات ضد هذا البنك من خلال عدة تقارير للمراقبين إلى اتخاذ إجراءات خطيرة ضده، لاسيما إجراء سحب الاعتماد و منعه من مزاولة النَّشاط المصرفي مستقبلا. لكن ما تجدر الإشارة إليه أن و وفقا للتشريع الوطني الجزائري عاد اختصاص الإجراءات الردعية إلى اللجنة المصرفية كما أوردنا سلفا، هي صاحبة الاختصاص الأول في ذلك في حين اقتصر دور بنك الجزائر في إمداد التقارير و الملف المدين لهذا البنك، بعد تحويل ملفه للجنة المصرفية التي قامت بدورها وفقا للإجراءات المنصوص عليها باتخاذ القرار 03-07 المؤرخ في19 أوت 2003 المتضمن تأجيل القضية لعدم ورود الرد على قرار التأنيب في الآجال المحددة و القرار 03-08 المؤرخ في 21 أوت 2003 المتضمن سحب الاعتماد من البنك ووضع البنك قيد التصفية و تعيين مصنف للقيام بعملية التصفية و إلام الجمهور العام بمنطوق القرار.

(1)- http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=6693.

2. **تصفية بنك الخليفة (فضيحة القرن)**[1]: أسس بنك الخليفة الجزائري سنة 1997، و حصل على الترخيص من طرف مجلس النقد و في 22 مارس 1998، و اعتمد من بنك الجزائر في 27 أوت 1998، بدأ نشاطه فعليا سنة 1998 في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، قسمت على 5000 آلاف سهم، و يمثل بنك الخليفة أول بنك تجاري برؤوس أموال خاصة جزائرية، و عرف البنك مشكلة التعثر بعد تراكم مجموعة من الأسباب المؤدية لتلك المشكلة، ساهمت في تصفيته لاحقا و خروجه من النَّشاط المصرفي، ما أعطى صورة سلبية عن تجربة و دور البنوك الخاصة، ومن أجل التطرق إلى مشكلة تعثر هذا المصرف فإننا سنقوم بتناول العناصر التالية :

2.1. **أسباب تعثر بنك الخليفة** :أشارت اللجنة المصرفية إلى أن مشاكل البنك ترجع في الأساس بالتسيير و سوء الإدارة و أخرى اجتماعية و ثقافية و مؤسسية وقد ساهم الانفتاح المالي المتسرع في القطاع المصرفي الجزائري إلى استقطاب عدد من المستثمرين الخواص الوطنيين، الذين قاموا بالاستثمار في إنشاء مؤسسة مصرفية لم يكونوا قادرين على تسييرها نظرا لعدم كفاءتهم و خبرتهم في العمل المصرفي، زيادة على هذا تميز مؤسسو بنك الخليفة بانتمائهم لفئت المستثمرين المحبين للمخاطرة، و ما يؤكد ذلك سعيهم لتحقيق الأرباح لعدد من الوكالات البنك على مستوى السوق المصرفي خلال الفترة 1998-2001 مثلما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (08) : تطور عدد وكالات بنك الخليفة للفترة من 1998–2001

السنة	1998	1999	2000	2001
عدد الوكالات	5	5	24	24

المصدر: محمد أليفي، نقلا عن :

Office National Annear Statistique, de l'Algérie n 20 , résultat 1999-2001,Edition 2003, Algeria, p 360.

يتبين من الجدول أعلاه أن شبكة فروع بنك الخليفة ارتفعت من 05 وكالات إلى 24 وكالة بمعدل متسارع جدا بمرور 03 سنوات فقط من بداية النَّشاط الفعلي هذا الارتفاع السريع كان بغرض تدعيم إستراتيجية البنك المتمثلة آنذاك في الهيمنة على المصادر الموارد المالية في السوق المصرفية الجزائرية باستخدام أسلوب المنافسة السّعرية، عن طريق رفع معدلات الفائدة على الإيداع لأجل توظيفها في عمليات مربحة، ولكن هذا التوسع لم يقابله وجود موارد بشرية كفئة لتسيير تلك الوكالات تعمل الحد من الممارسات السليمة في جلب الودائع و توظيفها.

[1] – محمد أليفي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

أثبتت التحريات القضائية في ملف الخليفة، أن مسيري وإطارات بنك الخليفة [1]، لجئوا إلى منح لفوائد كانت تتراوح ما بين 14%و18% على الإيداعات، في الوقت الذي كانت فيه البنوك العمومية تمنح فوائد تتراوح ما بين 4.5% و10% بالمائة، مثلما جاء في نتائج الإنابة القضائية المؤرخة في 8 أفريل 2006، وما يؤكد أن البنك غير قادر على دفع هذه الفوائد، هو أنه كان يأخذ نسبة فائدة على القروض أقل بكثير من نسبة الفوائد الممنوحة للإيداعات، مثلما تضمنته تقارير بنك الجزائر. وتوصلت التحقيقات إلى أن مسيري بنك الخليفة قد ارتكبوا عدة تجاوزات وخروق قانونية في عهد المحافظ السابق لبنك الجزائر، "عبد الوهاب كرمان "، ومع ذلك لم يتعرضوا لأية عقوبات تأديبية، حسب ما تضمنه تقرير اللجنة المصرفية لبنك الجزائر، المؤرخ في 26 ماي 2003، والذي شمل ملخص الرقابة و التفتيش التي خضع لها بنك الخليفة خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى فيفري 2000، وكذا الفترة الممتدة م ن 1 جوان 2000 إلى 13 جويلية 2000، وبتاريخ 16 جانفي 2001، لاحظ المفتشون قيام مسيري بنك الخليفة بالتنازل عن الأسهم وتغيير المسيرين بدون رخصة مسبقة من بنك الجزائر، حسبما تقتضيه أحكام المادة 139 من قانون النقد والقرض والمادة 12من النظام المحدد لشروط البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى التأخر في التصريحات المتعلقة بالقروض الممنوحة لمسيري البنك و التأخر أيضا، في إعداد الميزانيات والتقارير الأولية لمحافظي الحسابات.

اتسمت تشكيلة اللجنة المصرفية قبل صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض بطابعها القضائي أكثر منه إداري لهذا تم تسجيل قصور في الرقابة المصرفية، تأكدت في التأخير الكبير المسجل في اكتشاف مؤشرات التجاوزات التي وقع فيها بنك الخليفة هذا يعني عدم استعداد السلطات الإدارية المختصة في المجال.

استعمل بنك الخليفة لمعدلات الفائدة على الإيداع تفوق معدلات المطبقة في البنوك العاملة آنذاك في الجهاز المصرفي الجزائري، بالرغم من أن هذه المعدلات لم تكن مخالفة للتنظيم المعمول به لأن اللجنة المصرفية لم تثبت ذلك في تقريرها، ولكن هذه المعدلات المطبقة سمح باستقطاب موارد مالية معتبرة، و لكن باعتبار أن الجزائر خرجت من إتباع سياسة اقتصادية (نقدية) تقشفية (1994-1998) تجلت نتائجها في تراجع معدل النمو الاقتصادي، و مع تحسن أسعار النفط عمدت إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، هذا ما خلق للبنك عدم التناسب بين أسعار الفائدة المدينة و الدائنة ، كما أن الجنة المصرفية في مذكرتها لم تحدد طبيعة الاستثمارات الممولة من طرف البنوك، ولكنه ذكرت أنها ليست مربحة و استفادة المساهمين الرئيسيين منها و في الغالب هي مشروعات بطيئة النضج ولا يمكنها أن تحقق عوائد قبل 03 سنوات على الأقل، و هو ما أوقع البنك في مشكلة سيولة و إعسار و فشل مالي، عدم احترام قواعد الحذر و خاصة المتعلقة بقواعد تغطية توزيع

[1] - http://www.echoroukonline.com/ara/?news=10673. (ـــ، مقال منشور، الشروق أونلاين، تاريخ التصفح ـــ مارس 2015)

الأخطار، فالمذكرة التي أصدرتها اللجنة المصرفية في 29 ماي 2003 أظهرت تفاقم مشكلة السّيولة و تآكل رأسماله حتى وصلت الخسائر إلى المودعين و هو بذلك كان متوقفا فعليا عن الدفع، و ارجع العجز الهام في السّيولة بالإضافة إلى العوامل السابقة إلى تراكم قيم الديون غير قابلة لاسترجاع على المؤسسات الداخلة في مجمع الخليفة و ازدياد حالات التهافت الجماعي للمودعين خشية على عدم استرجاع أموالهم.

2.2. **إجراءات معالجة تعثر بنك الخليفة:** إثر تفاقم مشكلة تعثّر البنك أعلن عن توقفه عن الدفع و قررت اللّجنة المصرفية سحب الاعتماد منه و تصفيته، و تعاملت بطريقة صارمة مع تعثره من أجل إعادة بعث الثقة في المودعين و تحسين انضباط السوق وفق مرحلتين هما :

– إجراءات تسير و تصحيح حالة الإعسار لبنك الخليفة : تلخصت في استجواب مسيري و إداريي البنك مع تعزيز الإطار القانوني و التنظيمي عن طريق إصدار أنظمة و أوامر هدفت إلى ملئ الثغرات القانونية المكتشفة من الممارسات اليومية للبنك، كما قامت اللجنة المصرفية بتحرير وثيقة إعلامية شرحت فيها أسباب مشكلة تعثر البنك هدفت إلى طمأنت جمهور المودعين عن طريق توضيح الإجراءات اللازمة لعلاجها، و في نفس الإطار عمد بنك الجزائر إلى تجميد تحويلاته من أجل تجنب تدهور تحويلاته الخارجية، و بالنظر إلى استحالة قيام مسيري البنك بالإجراءات المطلوبة قررت اللجنة المصرفية تعيين مسير مؤقت الذي أنيط به اكتشاف مدى سلامة التوازن المالي للبنك من عدمه مع القيام خلال فترة معينة بتصحيح الاختلافات المسجّلة ولكن و نظرا لتفاقم أزمة حدّة السّيولة بسبب الذعر[*] المصرفي اتجاه بنك الخليفة، و رغبة الجمهور بسحب ودائعهم أقر المسّير المؤقت بتوقفه عن الدفع و بالتالي مباشرة إجراءات التّصفية التي تمت تحت إشراف اللجنة المصرفية بدأت بسحب الاعتماد منه و تصفيته بتعيين مصف له.

2.3. **إجراءات تصفية بنك الخليفة:** جاءت هذه العملية إثر عدم جدوى إجراءات معالجة تعثره و توقفه عن الدفع، لذا تم اللجوء إلى إجراءات إعلان إفلاسه و تصفيته إضافة إلى هذا تم المباشرة في إجراءات استعجاليه منها نشر و وثيقة معلومات من قبل اللجنة المصرفية شرحت فيها مهمة الرقابة على البنوك بصفة عامة، و مهمة اللجنة على الخصوص في تصفية البنك و إصدار أحكام و نصوص متعلقة بنظام التأمين على الودائع و أخيرا الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض.

(*)– ويطلق عليه أيضاً "**ذعر المصرفيين**"، جاء هذا المفهوم بعد الأزمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية (الذعر المصرفي الأمريكي سنة 1907) حينما انهارت سوق البورصة بصورة مفاجئة فاقدة ما يقرب من 50% من الحد الأقصى للقيمة المالية، و قد حدث هذا الذعر في فترة ساد فيها الكساد إثر عمليات سحب للأموال المودعة في البنوك التي تقدم خدمات مصرفية عامة للأفراد و بنوك الاستثمار الأمر الذي أفضى إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات، وتعزى الأسباب الرئيسة في هذه الأزمة إلى ما شهدته بنوك نيويورك من سحب للسيولة وفقدان الثقة لدى المودعين و عدم وجود صناديق ضمان الودائع.

3. **تصفية ترست بنك:** أنشئ المصرف في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 750 مليون دينار جزائري، و الذي تم رفع حدوده إلى 2.5 مليار دينار جزائري في سنة 2006، وبعد إصدار مجلس النقد و القرض للنظام 08-04، قام مساهموه قام المساهمون برفع رأس ماله إلى الحد المطلوب في السنة المالية 2009 لكن اللجنة المصرفية قررت بأنه إجراء يتنافى و أحكام قانون النقد و القرض لأنه جاء بمساهمات غير نقدية، حيث يتوفر قانونا ثلاث أساليب تتمثل في المساهمة النقدية أو عن طريق تحويل احتياطات البنك إلى رأس ماله أو مساهمة جديدة من طرف المساهمين، و حسب اللجنة المصرفية فإن البنك رفع رأسماله دون اللجوء إلى الخيارات السابقة، وتبعا لذلك قامت بتعيين مسير مؤقت ابتدءًا من 12 جانفي 2012 أعلنت إنهاء هذا الأخير[1]، بعد أن لاحظت حسب التقرير، ضمان المصرف لشروط رفع رأسماله و على الظروف العادية لاستمرار نشاطه حيث بلغ رأسماله 13 مليار دينار جزائري في فيفري 2012.

الجزء الثاني إعداد نموذج الإنذار (المقترح) :

تُقاس المخاطر المصرفية في البنوك بمجموعة من النّسب المالية و المؤشرات الأخرى ذات الطبيعة المحاسبية، هذه النّسب المستخرجة من القوائم المالية للبنوك تقيس الوضعية المالية و الاقتصادية من ناحية الملاءة، العـــــائد، و المخاطرة، و إمكانية مواجهة المخاطر غير المتوقعة، بعبارة أخرى تحديد أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي، ومن ثم الحكم على قوة تأثيرها على زيادة إحتمالية ظهور مشكلة الفشل المالي من جهة و الحكم على مدى قدرة المصارف على استخدام أساليب إدارة المخاطر للتقليل من حدوث الخسائر و بالتالي زيادة درجة الأمان، لدا يعمل المنظِّور و الباحثون دائما في محاولات مستمرة لتطوير نماذج مالية تمكنهم من الحكم على سلامة المؤسسات المالية و الاقتصادية، لذلك فإن النَّمذجة المالية هي عبارة عن بناء نموذج يتم استخدامه لغرض معين، و هذا الغرض يكمن في التنبّؤ مسبقا بوضعية البنك معتمدا على النسب المالية المتعارف عليها، حيث أن هناك النماذج المبنية على مؤشرات وصفية أو نوعية إلا أن كل مؤشر يعبر بدرجة مختلفة عن المؤشر الآخر، كما وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي نموذج مالي قد تم بناءه أو استحداثه في فترة معينة وعلى بيئة معينة أو في ظروف اقتصادية معينة لا يمكن تطبيقه في فترة أخرى ضمن ظروف اقتصادية مختلفة وفي بيئة مختلفة أيضا إلا إذا تم تعديل النموذج المالي وفق ما تقتضيه الظروف البيئية و الاقتصادية للمؤسّسات التي سيتم تطبيق النموذج عليها، و لتحقيق هذا الغرض سنعمل على بناء نموذج قياسي يجمع مؤشرات إدارة المخاطر المصرفية التي من شأنها ترجمة الأمان المصرفي الذي يشار إليه في الدّراسة بنسبة الملاءة المصرفية و هي التي تمثل المتغير التابع (SecBan) و هذه الخطوات المعتمدة في بناء النموذج:

---

[1]- (ـــ، مقال منشور، موقع الأخبار الدولية، تاريخ التصفح 05 ماي 2015 / 22:36). -http://rihanate.com/node/543

الفرع الأوّل طريقة التّقدير :

تم التّحليل الإحصائي لنموذج الانحدار المتعدد (Regression Liner) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في اختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد أيُّ المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرا على المتغير التّابع (درجة الأمان المصرفي) ومن خلال ذلك تم التركيز على[1]:

أ- تحليل التباين: استخراج قيمة تفسير النّموذج للمتغير التابع من خلال معامل التّحديد و نظرا لأن هذا الأخير يتأثر بدرجة الحرية المستعملة (يزداد بازدياد المعلمات المقدرة) فنقوم بتصحيحه أخدين بعين الاعتبار عدد صغير من المشاهدات مقارنة بعدد المتغيرات التّفسيرية يسمّى بمعامل التحديد المصحح حيث أنّ هي عدد المشاهدات و هي عدد المعلمات المقدرة بما فيها الثابت و يكون العادة معامل التحديد أكبر من معامل التحديد المصحح (Adjusted R- squared).

ب- معامل الارتباط البسيط (Person Correlation): لمعرفة قوة و نوعية العلاقة (طردية أو عكسية) بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ؛

ج- اختبار (Students T- distribution): للحكم على معنوية المعلمات و دلالة التأثير للمتغيرات ؛

د- اختبار إحصائية فيشر(Fisher): قصد اختبار المعنوية الكلية للنموذج ؛

هـ- اختبار (Durbin-Watson stat): يستخدم للتأكد من الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ من عدمه ؛

الفرع الثاني النمذجة القياسية :

تمر النمذجة عبر مرحلتين، تمثل المرحلة الأولى مرحلة التقييم الإحصائي لتقييم معنوية النموذج كليا و معنوية المعلمات لكل متغير تفسيري أما المرحلة الثانية تضم التقييم الاقتصادي حيث يتم التعرض إلى إشارة المعلمة و قيمتها مع التّفسير الاقتصادي، لهذا الغرض أدرجت المؤشرات المالية لعينة البنوك، هذه المؤشرات التي تعبر عن المتغيرات المستقلة و التّابعة و باستعمال برنامج الإحصائيSTATA.12 حاولنا التّوصل للنموذج المقترح بأسهل الطرق المتاحة في ضل صعوبة إدراج نموذج تمييزي للفشل المالي الكلي للبنوك العاملة في الجزائر، و يقترح أسلوب المتعمد على إدخال المتغيرات، و بالتالي هو يسمح باستبعاد بعض المتغيرات التي تم اختيارها في المراحل السابقة عند كل مرحلة من المراحل الآتية إذا تم اكتشاف علاقة قوية بينه و بين احد المتغيرات المستقلة التي ضمها النموذج

[1]- محمد أليفي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

في المراحل اللاحقة و بتطبيق هذا الأسلوب توصلنا إلى نموذج الانحدار المتعدد لكل بنك نبينها في الخطوات التالية:

أولا بنك القرض الشعبي الجزائري Cpa :

نقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (درجة الأمان المصرفي) و المتغيرات المستقلة (المخاطرة المصرفية) لكل بنك، وقبل ذلك نذكر بالفرضيات التي تم صياغتها في هذا الخصوص.

- H0 : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = \%\ 05$) بين مؤشر الأمان المصرفي (هامش الفشل المالي) و إدارة المخاطر المصرفية المعتمدة في الجزائر.
- H1: توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = \%\ 05$) بين مؤشر الأمان المصرفي (هامش الفشل المالي) و إدارة المخاطر المصرفية المعتمدة في الجزائر.

يلخص الملحق رقم (01) مخرجات البرنامج الإحصائي STATA لجدول الاختبارات و معادلة الانحدار لمتغيرات بنك القرض الشعبي الجزائري بين درجة الأمان المصرفي (المتغير التابع) و المتغيرات المستقلة التي تتمثل في أساليب إدارة المخاطر المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري (المتغيرات المستقلة) هذه المتغيرات تمثلت في نسب إدارة المخاطر المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري التي ترجمت العلاقة بين إدارة المخاطر و الفشل المصرفي (هامش الفشل المالي)، و عليه يمكننا تقديم تحليل إحصائي للنتيجة على النحو التالي :

بالنسبة للمتغيرات التي تم إدراجها في البرنامج بلغ عددها 13 نسبة تمثل أساليب إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر 03 منها مستقلة بذاتها و المؤشرات الأخرى تمثل نموذج CAMELS، عولجت على مرحلتين، حيث في المرحلة الأولى تم استبعاد04 مؤشرات بسبب مشكل ارتباط خطي (ROA، ROE، captal min، reserv، oblig) ثم حذفت 03 مؤشرات أخرى بسبب أنها تندرج في نفس السياق مع مؤشرات أخرى، و هي(WCR ، affecté. d'intérêt ، cover.l'actif) بقية المؤشرات أدرجت في النموذج أدناه.

عند اختبار معالم و متغيرات النموذج (المخرجات الاحصائية أدناه) تبين لنا باستعمال إحصائية T ستيودنت أن المتغيرات: Sold.Mon و Rat.monn و Intr.effect.h.bilan لها معنوية إحصائية و بالتالي فهي المفسرة للمتغير التابع هامش الأمان المصرفي، قُدّرت قيمة معامل التحديد (R^2)بـ 0,970%، بلغ

معامل التحديد المصحح R-squared 0,921 تصحيح تأثير درجة الحرية و يعني ذلك أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير 92,17% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (درجة الأمان المصرفي)

Source	SS	df	MS	Number of obs =	9
				F(5, 3)	= 19.83
Model	.000792526	5	.000158505	Prob> F	= 0.0166
Residual	.000023984	3	7.9948e-06	R-squared	= 0.9706
				Adj R-squared	= 0.9217
Total	.00081651	8	.000102064	Root MSE	= .00283

secban	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval[
soldmona01	-1.062485	.2025489	-5.25	0.013	-1.707086	-.4178834
ratmonna04	1.086863	.2159754	5.03	0.015	.3995325	1.774193
capcapneseser	-.0078416	.0051344	-1.53	0.224	-.0241818	.0084985
prtscouvrent	.1019286	.0390761	2.61	0.080	-.022429	.2262863
tcr	.0475034	.0367992	1.29	0.287	-.0696079	.1646147
intrtaffecthorsbilan	(0 omitted)					
cons	.0976558	.0135152	7.23	0.005	.0546442	.1406673

Durbin-Watson stat 2.103139

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات و البرنامج الإحصائي STATA12.

من خلال إحصائية فيشر نستطيع ترجمة القوة التفسيرية للنموذج الكلي فقد بلغت 19,83، أكبر من القيمة المجدولة بقيمة 3.18 و بالتالي هذا يؤكد تفسير نموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية أي أن الاختبار الكلي للنموذج مقبول ومعنوي عند مستوى الدلالة 5%، بالنسبة للإحصائية T ستيودنت أثبتت المعنوية للمتغير الثابت، و بالنسبة لمتغيرات نسب السّيولة Sold.mon ، Rat.mon، و كذا Intr.effect.h.bilan عند مستوى معنوية 05% ذات معنوية إحصائية هذا يؤكد قبول النموذج لها إحصائيا، أما بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي استعملت إحصائية (Durbin-Watson stat) حيث بلغت قيمته 2.103 بالمقارنة مع الجدولية (التوزيع الطبيعي لدربن واتسون)، نجد أنه في المجال حيث لا وجود لمشكل ارتباط للأخطاء، و عليه و اعتمادا على التفسير الإحصائي المقدم و لخلو المشاكل الإحصائية بالنموذج يمكن صياغة معادلة الانحدار لدرجة الأمان المصرفي لبنك القرض الشعبي الجزائري على النحو التالي :

$$\mathbf{SecBan}_{\mathbf{Cpa}} = \mathbf{0.98} - \mathbf{1.06}\ \text{Sold.mon} + \mathbf{1.09}\ \text{Rat.mon}$$

- Sold.mon: الرصيد النقدي
- Rat.monn: نسبة النقدية

ثانيا بنك خليج الجزائر Gulf :

عند اختبار معالم و متغيرات النّموذج تبين لنا اختبار المعنوية الإحصائية باستعمال إحصائية T ستيودنت أن 03 متغيرات لها معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = \%\ 05$ يعني أنها مقبولة و التي فسرت المتغير التابع هامش الأمان المصرفي، هذا و قد قدرت قيمة معامل التحديد (R^2) 0,999 كما بلغ معامل التّحديد المصحح R-squared 0,998 و هي عالية و يعني ذلك أن المتغيّرات المستقلّة (المفسرة) استطاعت تفسير99,87% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، ومنه من خلال إحصائية فيشر نستطيع ترجمة القوة التفسيرية للنموذج الكلي فقد بلغت 1179 في حين المجدولة كانت 2.98 و هنا يؤكد تفسير نموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية أي أن الاختبار الكلي للنموذج مقبول جدا ومعنوي عند مستوى الدلالة 5%، بالنسبة للإحصائية T ثبت أنه معنوي للمتغير الثابت،Sold.mon، prts.couvrent ،Tcr،Intr.effect.h.bilan عند مستوى معنوية 05% بينما المتغير Rat.mon كان معنويا عند ألفا 10%، هذا يؤكد قبول النموذج لهما إحصائيا، و بالنسبة لمشاكل الارتباط الذاتي إحصائية Durbin-Watson stat قدرت 2.4949 تدل على أنه لا وجود للارتباط بين الأخطاء.

Source |	SS	df	MS		Number of obs	=	10
					F(6, 3)	=	1179.18
Model |	.555005009	6	.092500835		Prob> F	=	0.0000
Residual |	.000235335	3	.000078445		R-squared	=	0.9996
					Adj R-squared	=	0.9987
Total |	.555240344	9	.061693372		Root MSE	=	.00886

secban |	Coef.	Std. Err.	T	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
Sold.mon |	.0077042	.002633	2.93	0.061	-.0006752	.0160836
rat.mon |	.0626426	.0278087	2.25	0.110	-.025857	.1511421
cap/capneseser |	.0254071	.0161451	1.57	0.214	-.0259737	.076788
prts.couvrent |	.1342916	.0048702	27.57	0.000	.1187925	.1497908
tcr |	-.3765814	.0651676	-5.78	0.010	-.5839737	-.169189
Intr .Efct.h.bilan |	.4170369	.0827345	5.04	0.015	.1537388	.6803351
_cons |	-.35763	.0621123	-5.76	0.010	-.5552989	-.1599611

Durbin-Watson stat 2.494925

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات و البرنامج الإحصائي STATA12.

و عليه و اعتمادا على التفسير الإحصائي المقدم يمكن صياغة معادلة الانحدار لدرجة الأمان المصرفي لبنك خليج الجزائر على النحو التالي :

$$SecBan_{Gulf} = -0.036 + 0.01\,Sold.Mon + 0.13\,prts.couvrent + 0.42\,Intr.effect.h.bilan - 0.38\,Tcr$$

- Sold.mon: الرصيد النقدي
- prts.couvrent: تغطية القروض
- Tcr: مقياس لجودة الأصول
- Intr.effect.h.bilan: مخاطر السوق الحساسة لأسعار الفائدة– خارج الميزانية–

من خلال هذا التحليل الإحصائي للبنكين محل الدّراسة و بعد خلو النتائج من المشاكل الإحصائية و من خلال اختبار فيشر تبين عند مستوى دلالة (α =%05) وجود دلالة إحصائية بين مؤشر الأمان المصرفي (هامش الفشل المالي) و إدارة المخاطر المصرفية المعتمدة في الجزائر، يعني قبول الفرضية H01 و رفض فرضية العدم الفرضيةH0.

المطلب الثاني : مناقشـــــة النتائـــج المستوفاة من الدّراسة.

نحاول مناقشة النتائج المتوصل إليها عن طريق إدراجها بشكل متسلسل ثم محاولة طرح تحليل و نقد لها .

الفرع الأول فيما يخص قواعد الإدارة و الإشراف المصرفي لدرء المخاطر :

النظام المصرفي في نهاية 2013 يتكون من 29 مؤسسة مالية تتوزع على20 بنكا و 09 مؤسسات مالية من بينها 05 مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي،تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، من أجل إقامة نظام مخاطر و إنذار مبكر للأزمات له، تعتمد الجزائر على توليفة واسعة من النظم الاحترازية ذات الطابع الاقتصادي و القانوني، كآلية لدرء المخاطر في الجهاز المصرفي لكن ما يعاب عليه هو خلوه من الطابع التنبّؤي بالرغم لمحاولة مسايرتها للنظم الرائدة في المجال على غرار متطلبات لجنة بازل و برامج صندوق النقد الدولي.

أولا هيآت تقدير المخاطر :

يُنص الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض أن بنك الجزائر مكلف بالتحقق من سلامة وصلابة الجهاز المصرفي، و قد عزز الإطار القانوني للنشاط المصرفي، لاسيما شروط الدخول في المهنة المصرفية، بعد إفلاس المصارف الصغيرة الضعيفة مما أدى إلى سحب اعتمادها.

أ– واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر على المستوى التنظيمي، جهودهما في مجال توطيد وتعزيز شروط ممارسة النَّشاط المصرفي، والتقارير المصرفية وحماية زبائن المصارف والمؤسسات المالية، العمل بنشاط على جعله على وجه الخصوص مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال، طبقا للمبادئ الأساسية التي تنص عليها لجنة بازل، تعتمد هذه المراقبة على رقابة دائمة والقائمة أساسا على الوثائق المحاسبية و الاحترازية المرسلة دوريا من طرف المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة، وعلى مهمات الرقابة، بالتوازي مع ذلك، قام بنك الجزائر بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار، لاسيما متابعة المصارف بتمارين لاختبار المقاومة ومؤشرات صلابة النّظام المصرفي، لهذا الغرض، قام بتحيين الإجراءات والمدونات المنهجية للرقابة المصرفية من ناحية أخرى[1].

ب– بالرّغم من الصّلاحيات الواسعة للّجنة المصرفية و ما تتميز به من طابع الآمر الناهي في التّشريع المصرفي من خلال عدم تقييد للسلطات النقدية لمهام اللجنة و تركها مفتوحة إلا أن دور اللجنة المصرفية حسب تقديرنا كان قانوني ملزم أكثر منه في المهام الذي يتمثل في الحوكمة المصرفية حتى صدور قانون 11-08 الذي وضح بحق

[1] - بنك الجزائر، **التغيرات الاقتصادية و النقدية في الجزائر**، التقرير السنوي ،2012/2007، بتصرف.

الوضع الذي يجب أن تلتزم به المصارف التجارية، بالرغم من الشوط الذي انتهجته اللجنة المصرفية في ضبط القوانين المحكمة و المنذرة في حالة عدم الالتزام إلا أنه قد شابت النظام المصـرفي عدة حالات للفشل و عجز و قصور أساسها المباشر في رأينا هو غياب المتابعة الدقيقة و التغيرات الموجودة في أنظمة الضّبط المصرفي.

ج– بالنّسبة لدور محافظي الحسابات أن هذه من أهم قواعد الرقابة الخارجية المنتهجة ليس فقط الجزائر بل في جُل نظم المصارف إلى أن دور محافظي الحسابات في الجزائر يشتَمل في المقارنة و الضبط بين النُظم الدّاخلية و الخارجية للبُنوك فقط بسبب عدم دراية محافظي الحسابات بنظم و التّقنيات البنكية بشكل معمق يسمح لهم بكشف الثغرات و التحايل المعقد،... بِتحفظ نشير إلى أن دور محافظي الحسابات و بسبب عدم التأطير و الدراية الكاملة بالتقنيات المصرفية خاصة المعقدة التي تعني بالمخاطر جعل دورهم شكلي، وما ننصح به هذا النقطة هو ضرورة ضبط و إرساء قوانين تأمر بالالتزام البنوك بوجود أنظمة تدقيق خارجية تدعم نظام 02-03 وحتى مشاركة الوكالات الدولية للتصنيف في التقييم المالي للبنوك.

د– خلية الاستعلام المالي: اقتصر دور هذه الخلية على كشف الجرائم المالية فقط داخل و خارج البنوك الجزائرية بالرغم من أن الآلية التي تعمل بها قادرة على التّعدي لدور المساهمة في سياسة منح و تحليل الائتمان كون طابعها وطني و دولي على حسب رأينا لو أُنيطت بها المهام هذه لَربما كان لها اثر في تخفيض و معالجة مشاكل مركزيات البنك المركزي بمعنى أن يكون دورها مكمل للمركزيات فالأخيرة تكشف و الأخرى تعالج و تتخذ الإجراءات حتى يكون دورها مكملا خاصة مركزية عوارض الدفع.

هـ– بَعد التَّطرق لموضوع مركزيات بنك الجزائر الخمس تبين لنا مدى مُساهمتِها الفعّالة في كشف الوضعية المالية الحقيقية لحسابات البنوك في التعامل مع العملاء بالرغم من أن دورها كان الكشف فقط عن أماكن القصور إلا أن دورها حسب رأينا دور فعال .

و– قواعد الحيطة و الحذر الأخرى التي تم التطرق إليها آنفاً بعظها متناسبة مع النظم و المعايير الدولية الأخرى خاصة المتعلقة بكفاية رأس المال في حدود مقدرة القطاع المصرفي الذي يمتاز بالبساطة في التسيير .

- الاحتياطي الإلزامي في الجزائر من أهم أساليب الرقابة و الضّبط المباشر على البنوك التجارية هذه الآلية التي تُعتمد في مُعظم النُظم المالية و المصرفية العالمية تُعتبر أداة للرّقابة أكثر منها إدارة للمخاطر المصرفية.
- رأس مال الأدنى للبنوك هو أوّل أساليب درء المخاطر في النّظام المصرفي الذي أعتمد منذ نشأة قانون 90-10 و قد أتبث نجاعته في أكثر من موضع إلا أن بعض البنوك العمومية لا تلتزم بها مثال ذلك القرض الشعبي الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية، نعني بذلك الأمر 08-04 .
- نظام التنقيط المصرفي المطور SYNOBA نظام التنقيط البنكي المطور طريقة إشراف مستوحاة من طريقة CAMELS و من أحسن الممارسات الدولية، و هو يرتكز على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المؤسسات المالية بفضل طابعه التنبّؤي للمخاطر يسمح هذا النظام بـ :

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة تسمح بمواجهة صعوبات قد تعرفها مؤسسة مالية؛
- تخفيض تكلفة الإشراف، بتقييم أحسن لمخاطر كل مؤسسة مالية وباستعمال أكثر عقلانية للموارد؛
- استهداف المصارف التي تعرف صعوبات و اتخاذ الإجراءات اللازمة ؛

ثانيا الأساليب الاحترازية ذات الصلة بمقررات لجنة بازل :

أ- بالنسبة لاتفاقية بازل I فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1991 بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992 و بصدور القانون 94-74 إلا أن الجزائر أضافت فترة انتقال تقدر بخمس سنوات إلى نهاية 1999، وذلك تماشيًا مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه و بصدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض و النظامين 11-08 & 14-01، حسب تقديرنا فالنظام المصرفي الجزائري يتضمن كل اللوائح و التنظيمات و المقررات الخاصة بلجنة بازل الأولى و بعض لوائح الثانية[1].

حَدِّدت التّعليمة 94-74 المعدَّلات المتعلَّقة بالقواعد الحذر (Les régles prudential's) أهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد فَرضت هذه التّعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال (الدعامة الأولى) أكبر أو تساوي 08 % تطبَّق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، حدَّد كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، و العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل رأس المال الخاصَّ للبنك، بينما بيَّنت المادَّة 8 من التّعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها حسب ما يكافئها من قروض وذلك في ملحق خاصٍّ ينشره ويوزِّعه بنك الجزائر، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل II هذه التعليمة عدلت و تممت بالقانون 14-01 الذي رفع نسبة الملاءة إلى 09.5 %، هذه النسبة التي تتضمن شقين أحدهما جبري بنسبة 07 % و الثاني مساعد يقدر بـ 02.5 % ، كما عدلت بعض نسب الترجيح للمخاطر، و أعطت البنوك التجارية الحرّية في الالتزام بهذا الترجيح أو الاعتماد على تصنيف المؤسسات العالمية الرائدة مثل (.... Standard End Dobbors & Fitche)، و نشير إلى أن الجزائر تعتمد في طريقة الحساب على نمط أسلوب التّصنيف الدّاخلي حيث يضع و لقياس المخاطر بالاعتماد على مُدخلات كمّية يتم إعدادها من قِبل بنك الجزائر بتحويلها إلى أوزان مخاطر بواسطة دوال رياضية.

---

[1]- ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقية بازل، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية،** يومي 14 /15 ديسمبر، ـــــ، 2004، بتصرف.

الفرع الثاني فيما يخص التقييم المالي للفشل للعينة محل الدّراسة :

نُدرج أولا معني الرموز المعتمدة في التحليل الاقتصادي بالاعتماد على نموذج التقييم الأمريكي CAMELS و هي تمثل على الترتيب: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول(A)، جودة الإدارة(M)، الربحية(E)، نسبة السّيولة(L)، مخاطر السوق(S).

من خلال تقييم المالي للبنوك قيد الدّراسة تم الخروج بجملة من النقاط حاولنا أن ندرجها في التحليل التالي، رغبة منا في المساهمة في توضيح أماكن القوة و القصور في البنك، فمن التصنيف المجرى سابقا نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدّراسة متوسط التصنيف كان يظهر نقاط الضعف و القوة فقد رتبه في الخانة 03 بتصنيف معقول لدا وجب على السلطات وضع برنامج رقابة و متابعة مستمرة عليه، و على البنك الاهتمام بعناصر (S،E) من اجل تحسين وضعيته فهو يعرف قصور في هذه العناصر، فعنصر الربحية متوسط إلى ضعيف لدا وجب تغطيته من خلال السّيولة و حجم النقدية الهائل الذي قد يسبب مشكل و خطر تجميد للأموال، حسب رأينا البنك يعاني في هذا العنصر بشدة، و من ناحية أخرى لوحظ بأن البنك لا يولي اهتمام بمخاطر السوق حيث صنف في الخانة الأخيرة، فهذا لا يؤثر عليه فهو يعتمد بدرجة كبيرة على سياسة التطهير التي تعتمدها الحكومة اتجاه البنوك الكبيرة، لدا لم يظهر قصور رغم أن النموذج المقترح أشار لذلك، و لكن ما نشير إليه هو أن الحكومة رفعت يدها ابتداء من سنة 2012 عن سياسات التّطهير بمعنى أنّ البنك قد يعاني في السّنوات المقبلة القريبة إن لم يراعي هذا الجانب، أما بالنسبة لبنك خليج الجزائر فلم يكن حظه أوفر بتصنيف أحسن فقد إحتلّ نفس التّصنيف لكن عليه الاهتمام بالعناصر التالية (S،L،C)، حتى تتحسن وضعيته فقد بيّنت الدّراسة نيّة البنك في التّوسع في حصّة السّوق المصرفي هذا و نلاحظ جودة عنصر (E A)، على حساب مخاطر السوق التي لم يعطها أولوية كبيرة رغم أنه أحسن من البنك العمومي في هذا العنصر، إضافة إلى السّيولة التي قد تسبب له عسرا ماليا إن واصل في تجاهل هذين العنصرين.

الفرع الثالث فيما يخص نموذج الإنذار الخاص بالبنوك :

أولا بنك القرض الشعبي الجزائري Cpa : بالاعتماد على معادلة الانحدار الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري Cpa يمكن تقديم تفسير اقتصادي على ضوء التحليل الإحصائي المقدم آنفًا على النحو التالي :

أساليب إدارة المخاطر التي تنبئ بالفشل المصرفي(هامش الأمان المصرفي) هي بعض عناصر نموذج التقييم الأمريكي CAMELS و مؤشرات إدارة محلية أخرى، بالنسبة للعنصر الثابت في النموذج بمعامل 0,0976 أي

انه مع انعدام المتغيرات المستقلة المؤثرة في النموذج فان درجة الأمان المصرفي تبلغ 9,77 % و هو مؤشر ضعيف في بنك إلا انه يدل على أن البنك يلتزم بتطبيق قواعد المهنة السَّليمة فيما يخص ملاءة رأس المال بمعنى أن رأس المال القاعدي المرجح يغطي المخاطر الثلاث التي تتسم بها المعاملات المصرفية كما أوردت لجنة بازل(الائتمان، التشغيل، السوق). أما بالنسبة لعنصر "**C**" فقد ثبت بان النموذج يفسر بأنه وجود علاقة بين كفاية رأس المال و الأمان المصرفي بنسبة 10.19 % و هذا التوافق الموجب يتماشى و العرف الاقتصادي بحيث كلما زادت كفاية رأس المال زاد الأمان المصرفي و المؤشر دو الدلالة هو تغطية القروض و الأصول الخطرة الأخرى في البنوك، أما عن عنصر"**A**"و هو جودة الأصول الذي يقابله في النموذج TCR بنسبة 4.75 % بالرغم من انه ضعيف إلا انه كان بوضع طردي مع الأمان المصرفي حيث يدل على أن هذا المؤشر كلما زادت نسبته كان البنك بمنء عن مخاطر الفشل، نشير إلى أن عنصر TCR الذي اعتمد في النموذج هو مقدار المخصصات العامة للبنك المعدة لدرء مشاكل الأصول الخطرة.

أما عنصر "**L**" و هو السّيولة حيث يرتبط بعنصر الأمان المصرفي سلبيا (يتوافق مع ما توصلت له دراسة محمد أليفي) فكلما ارتفعت قيمة السّيولة لدى البنك بـ 01 % يؤدي لانخفاض درجة الأمان المصرفي بواقع (106%) وهو مؤشر مخيف فعلا، و لا يتوافق مع الدراسات الأكاديمية في كون أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر السّيولة و درجة الأمان المصرفي، يفسر بأن البنك يعاني من فائض هيكلي للسيولة المصرفية(خطر تجميد للأموال) و هذا ما يعمل على تخفيض ربحية البنك كثيرا مما يؤثر سلبا على الأمان المصرفي، بينما عنصر مخاطر السوق **S** فقد ثبت بأن النموذج في بنك القرض الشعبي قد استبعد أي علاقة بينه و بين الأمان المصرفي في البنوك الجزائرية، بالنسبة لعنصر الاعتماد على رأس المال (Cap/Capness) هي قاعدة من أول القواعد المطبقة في البنوك التجارية منذ نشأتها فالمنظّرون الاقتصاديون يُصنّفون البنوك التي تعتمد على رأس مالها بدرجة معينة بأنها بنوك في طريق العسر المالي فالإفلاس و عليه يجب أن يكون هذا المؤشر يتماشى عكسيا و الأمان المصرفي و هو ما أشار له النموذج إذا البنك في وضعية متناسبة و قواعد الاعتماد على رأس المال، فهو لا يعتمد عليه كثيرا، و نرى من خلال الدّراسة المقدمة في بداية الفصل أن البنك لم يوفي أصلا بقواعد النظام 04-08، نشير إلى أن بنك القرض الشعبي الجزائري قد أدرج 04 عناصر من نموذج CAMELS في تفسيره للفشل المالي أو هامش الأمان المصرفي. عموما بنك Cpa حسب تقديرنا هو ملتزم بقواعد الأمان المصرفي.

لدا بعد إدراج المعاملات المثلى و الدنيا و تعويضها في النموذج لبنك القرض الشعبي الجزائري، تبن لنا أن البنك يمكن أن يتنبأ بمنطقة العسر المالي أو الفشل من خلال المعاملات التالية:

$$5.73 > SecBan > 3.98$$

حيث يُدرج البنك في وضعية جيّدة عندما يكون مؤشر الأمان المصرفي أقل أو تساوي 3.98 و هو مؤشر ملاءة تمكنه من مواجهة مخاطر السّيولة و دعم القروض غير العاملة، أما في الوضعية التي تكون النسبة أكبر أو تساوي لـ 5.73 فالبنك في وضعية حرجة[*] و عليه التقيد بعناصر نموذج CAMELS لتصحيحها، بينما تعتبر المنطقة المحصورة بين هذه النسبة بالمنطقة الرّمادية (الشّك)، على البنك متابعة عناصر CAL لمحاولة تحسين الوضعية.

ثانيا بنك خليج الجزائر Gulf : بالاعتماد على معادلة الانحدار الخاصة ببنك خليج الجزائر Gulf يمكن تقديم تفسير اقتصادي على ضوء التحليل الإحصائي المقدم آنفًا على النحو التالي :

بالنسبة للعنصر الثابت في النموذج بنسبة تقدر بـ (35.76- %)، يعني أن البنك في ضل غياب عناصر إدارة المخاطر الأخرى فان درجة الأمان المصرفي سالبة و هذا يعني أن البنك في منطقة الفشل و يبتعد كثيرا عن هامش الأمان المصرفي أي أن كفاية رأس المال (Mc Donaugh) المعدّة لا تكفي للامتصاص الخسائر الناجمة عن المخاطر الثلاثة للبنك (الائتمان – التشغيل – السّوق) و لا يمكّنُه من مواجهة التزاماته باعتباره بنكاً خاصا، فهي مشكلة لدا وجب على البنك أن يقوم بتغطيته بعنصر آخر هذا ما قدمه التحليل المالي، و بالفعل ثبت أن البنك لا يعتمد على نسبة الملاءة المصرفية (الأمان المصرفي) و يعتمد على حجم مخصصاته و مؤوناته الكبير.

عنصر كفاية رأس المال "**C**" بنسبة 13.42% من هامش الأمان المصرفي و بعلاقة طردية مما يدل على أن البنك يعتمد على هذا العنصر في تحقيق الأمان المصرفي، نشير إلى أن كفاية رأس المال في هذا العنصر تعبر عن حجم المخصصات المالية و المؤونات المعدة لتلافي التعثّر المصرفي، أي أنها ليست نسبة الملاءة كما في مقررات بال رغم أنها بنفس الآلية أو الغرض، و القوائم المالية للبنك إضافة للتحليل المقدم سلفاً تعبر عن هذا، أما عنصر جودة الأصول بلغ معامله (37.65- %)، أي وجود علاقة عكسية و الأمان المصرفي يعني أنه بارتفاع يقدر 01% من هذا العنصر يؤدي لانخفاض بـ 37.65 %، أي أن البنك باعتماده على حجم مخصصات كبير من

[*]– نفس مبدأ نموذج Cherord.

الاحتياطات و المؤونات أثر ذلك على السّيولة بالارتفاع يؤدي لخطر تجميد و بالتالي على الربحية، و بإدراج المثلث الذهبي للبنوك (الربحية – السّيولة – الأمان) نجد انخفاض عنصرين يؤدي بالضرورة لانخفاض العنصر الثالث و هو الأمان حسب هذا التقدير.

بالنسبة لعنصر"L" في النموذج الذي يقابله نسبة Sold.mon &Rat.monn يرتبط إيجابا مع مؤشر الأمان المصرفي بمعامل يقدر بـ 0.77 & 6.26% و بعلاقة طردية و هذا ما يتوافق مع جل ما توصلت له الدراسات السابقة (ألتمان .محمد أليفي .محمد مطر). أما عنصر مخاطر السوق اتضح أن بنك Gulf على خلاف البنك العمومي Cpa يفرض وجود علاقة بين مخاطر السوق و الأمان المصرفي بدرجة كبير معامل قدر بـ 41.70% باتجاه موجب (طردي) مع مخاطر السوق و هذا عكس ما توصلت إليه دراسة (محمد أليفي)، يدل على التّوسع الكبير للبنك في السوق دون مراعاة مشكل خطر السوق وقد بن التّحليل في بداية الفصل أن البنك يستحوذ لوحده على نسبة تفوق 50% من موارد البنوك الخاصة في السوق المصرفي.

بعد إدراج المعاملات المثلى للنموذج في بنك خليج الجزائر، تبين لنا أن البنك يمكن أن يتنبأ بمنطقة العسر المالي أو الفشل من خلال المعاملات التالية:

$$12.04 < \boldsymbol{SecBan} < 19.79$$

حيث يدرج البنك في وضعية جيدة عندما يكون مؤشر الأمان المصرفي أقل أو تساوي 12.04 و هو مؤشر ملاءة تمكنه من مواجهة مخاطر السّيولة و مخاطر السوق التي تتأثر بأسعار الفائدة بدرجة كبيرة، على خلاف البنوك العمومية التي لا تراعي لهذا العنصر، و كذالك هذا الهامش يسمح لها بدعم القروض غير العاملة (المتعثرة)، أما في الوضعية التي تكون النسبة أكبر من 19.79 فالبنك في وضعية حرجة و عليه التقيد بعناصر نموذج CAMELS لتصحيحها، بينما تعتبر المنطقة المحصورة بين هذه النسبة منطقة رمادية (الشك) على البنك متابعة عناصر CLS لمحاولة تحسين الوضعية فالبنك يعاني قصور من هذه العوامل.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل حاولنا استظهار نظم إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية ففـــي ظل سياسة الإصلاح المالي التي انتهجتها السّلطات النّقدية الجزائرية المتمثلة في مجلس النقد و القرض و بنك الجزائر خلال عقدين من الزّمن، و التي تمثلت في إصدار عدة قوانين و تشريعات تصبّ جميعها في خانة الرقابة والاحتراز، إضافة لإجراءات الحل و سحب الاعتماد...، ومن جملة آليات إدارة المخاطر التي تطرقنا إليها في هذا الفصل كتفعيلٍ لدور السلطات المخول لها هذا الدور، كان منها قانون النقد و القرض الأساسي رقم 90-10 المعدّل و المتمم عدّة مرات، هذا القانون الذي وضع الأطر المؤسساتية والعمل للرقابة المصرفية التي وكّلت مَهامُها إلى اللجنة المصرفية لدى البنك المركزي، فأولى الخطوات التي اتخذها بنك الجزائر في عملية الإصلاح كانت في إعادة تأهيل المنظومة وفي إرساء القواعد الرقابية التي تنسجم وممارسات الأجهزة الرقابية المتقدّمة في العالم، وكذا النُظم الدّولية الأخرى كمقررات لجنة بازل التي تطرقنا إليها من خلال نظام 94-74 و النظام 11-03، 10-04، و النظام 14-01، كل هذا الذي تطرقنا إليه و إضافة لهذا و بعد دراسة لوضعية البنوك محل الدّراسة أثبت بحق نية السلطات النقدية الجزائرية الترقي بالنظام المصرفي لأعلى مراتب الإشراف و الرقابة و الأداء الفعال.

من جهة أخرى في ضل صعوبة بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المصرفي للبنوك الجزائرية في الوضع الحالي نتيجة للأسباب المذكورة سابقا، حاولنا تقديم نموذج إشراف و إنذار للبنوك محل الدّراسة من خلال بناء نموذج لأهم المؤشرات المالية المساعدة على تفسير الأداء الجيد للبنوك، هذه المؤشرات التي تترجم الفشل المالي و تختبر الصلابة المصرفية الذي أعتمد على نسبة الملاءة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل و نسب الأمان المصرفي المقدمة من صندوق النقد الدولي (FMI)، فقد تبين أن من جملة نماذج الرقابة التي درست 05 منها تكفي للإنذار المبكر بحدوث الأزمة ترجمت في النموذج المقترح، على أمل أن نحاول تقديم نموذج تمييزي للبنوك العاملة في القطاع المصرفي الجزائري أنموذج شامل في الدراسات المتقدمة بحول الله.

الخاتمة

إن المخاطر المتعددة التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري بالإضافة إلى خصوصية الاقتصاد الوطني والمراحل التي مرّ بها التي أثرت بشكل مباشر على أداء البنوك، حيث لم تسمح لها بلعب دورها الحقيقي في الوساطة المالية وفق الرّشادة الاقتصادية ومبدأ الربحية السّيولة و الأمان المصرفي، و الجزائر كالعديد من الدول في العالم استوحت من المعايير الدولية كمقررات لجنة بازل، نظام للرّقابة والإشراف على المصارف و مجموعة من قواعد للحذر لتطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية، تهدف إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد النَّشاط البنكي والعمل على سلامة واستقرار النظام المصرفي الجزائري وحماية البنوك من الفشل المالي.

إنّ إدارة المخاطر المصرفية تعدّ الخطوة الأولى لتلافي مشاكل التعثّر و الفشل المصرفيين لدا على الصعيد التنظيمي، بغية رفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن الممارسات والمقاييس الدولية لإشراف مصرفي فعلي وفعال والترجمة في الواقع لتطورات الإطار المؤسساتي للإشراف المصرفي المنبثق من التدابير الجديدة للأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، و التنظيم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية و نظم السلامة المصرفية التي جاءت بها التعليمة 14-01، واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر جهودهما في مجال توطيد وتعزيز شروط ممارسة النَّشاط المصرفي والتقارير المصرفية وحماية المصارف والمؤسسات المالية، و واصل العمل على تدعيم ممارسة الإشراف المصرفي، لجعله على وجه الخصوص مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال، بالتوازي قام بنك الجزائر بتدقيق آليات المراقبة واليقظة والإنذار، لاسيما متابعة وضع المصارف بواسطة أساليب إدارة للمخاطر و ومؤشرات صلابة، تساهم هذه الأخيرة أيضا في التسيير المتناغم للنظام المصرفي، وهذا بالسّهر على حماية أفضل لمستهلكي الخدمات المصرفية و على حسن الأخلاق لمسيري المصارف والمؤسسات المالية، من جملة هذه الأساليب الإدارية تم اعتماد المؤشرات في بناء نموذج لإدارة المخاطر يساعد على التنبّؤ بالفشل للعينة البنوك محل الدّراسة.

ولما كانت اللجنة المصرفية تبدي اهتماماً بأهمية المحافظة على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي خاصة أن العديد من المصارف في العالم تتعرض لازمات مالية كما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فان هذه الدّراسة أتت لتحليل و توصيف لأهم قواعد الحذر البنكية (Les règles prudentielles de Gestion) المعمول بها في النظام المصرفي الجزائري التي تعتمد للتنبؤ و التقييم المالي للبنوك، والتي جاءت نتيجة تطور السّوق المصرفية العالمية و نتيجة التأثر بما أصدرته لجنة بازل من مقررات، بداية بالتعرف على هذه قواعد الحذر والنسب المالية المطبقة فيها، ومدى تطابقها مع المعايير الدولية لقواعد السّلامة المصرفية ومن ثم تقييم قواعد كفاية رأس المال المطبقة في النّظام المصرفي الجزائري، و محاولة بناء نموذج قياسي يصل بينها وبين التنبّؤ في ضل غياب نظام خاص بالتنبّؤ المصرفي في الجزائر، و باستخدام أسلوب قياسي لبناء نموذج إدارة للتنبؤ بالفشل المصرفي و بالاعتماد على أساليب إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر التي ترجمت إلى نسب مالية توصلنا لنموذج إدارة لمخاطر يعتمد على أربع مؤشرات للإدارة التي من شأنها تشخيص الوضعية المالية و الاقتصادية للبنك و من ثم

التنبّؤ بالأزمة من خلاله، و من الجدير بالذكر أن نتائج هذه الدّراسة، بشكل عام تتشابه مع نتائج دراسة محمد أليفي التي أجريت في عينة من البنوك الجزائرية سنة 2012، وفيما يلي النتائج التي توصل إليها الباحث ، ونتائج اختبار فرضيات البحث والتوصيات التي وضعت على أساسها، بالإضافة إلى آفاق البحث المستقبلية.

01. **اختبار الفرضيات** : ترتبط الإجابة علي الإشكالية العامة للبحث باختبار صحة أو نفي الفرضيات المعطاة في مقدمة الدّراسة، لدا يمكن صياغة نتائج اختبارها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: حول أهم أســـاليب إدارة المخاطر في البنوك و المؤسسات المالية، تعتبر النسب المالية المشتقة من القوائم المالية، و كدا الدعائم التي أعدتها لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم أساليب إدارة المخاطر المصرفية، إضافة لذلك المفهوم الحديث المدرج في البنوك سنة 2003 حول الحوكمة المصرفية كمدخل لإرساء الأمان المصرفي التي أقرت بها لجنة بازل هذا المفهوم الحديث نسبا الذي دعم نظام التفتيش الأمريكي الخاص بالبنوك، تعتبر معايير دولية رائدة في مجال إدارة الأخطار المصرفية، إضافة لذلك جملة المعايير التي تعتمد على رأس مال البنوك و كيفية التصرف فيه أو استثمار موجودات البنك، هذه النظم التي تختلف و تتباين من بنك لآخر و من نظام مصرفي لآخر كلها تُساهم في إدارة الأخطار المصرفية.

الفرضية الثانية: بالنسبة لأهم نماذج التنبّؤ بالفشل المصرفي تعتبر النسب المالية أهم المؤشرات التي تعتمد في التنبّؤ بالفشل المالي، مهما تغيرت أساليب استعمالها و قد أثبتت التجارب العلمية أهميتها في بناء لنماذج الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية حتى قبل عصر العولمة المصرفية.

الفرضية الثالثة : تتوفر في الجزائر نظم إدارة للمخاطر استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن تقرير لجنة بازل و معايير دولية أخرى بالرغم من طابعها غير التنبّؤي، و تعد هذه النظم دوريا من أجل وضع متطلبات نوعية جديدة في مجال الرقابة و الإشراف المصرفي الفعال، تتطابق مع تطورات وأحسن الممارسات في هذا المجال، وقد ثبت من جهة أخرى استحالة بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المصرفي في الجزائر.

الفرضية الرابعة : بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المصرفي في البنوك محل الدّراسة، فبعد التّحليل القياسي المعد في البحث ثبت وجود علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = % 05) بين مؤشر الأمان المصرفي (هامش الفشل المصرفي) و الأنظمة الاحترازية المصرفية المعتمدة في الجزائر، لدا نقبل الفرضية H1 بأنه تمتلك الأنظمة الاحترازية الجزائرية القدرة على تحديد هامش الأمان المصرفي (منطقة الفشل المصرفي).

وعليه ومن خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع بالقول أنه رغبة من اللجنة المصرفية الجزائرية بمواكبة المعايير الدولية لقواعد الحيطة و الحذر المصرفي تعد التعليمة 94-74 المنبثق من قانون النقد و القرض 90-10 الذي وضع الأساس الأول للنظام المصرفي الجزائري، و النظام 11-08 و 14-01 المنبثقة عن الأمر 10-04 ، أهم نظم إدارة المخاطر المصرفية المستوحاة من النظم و المعايير الدولية الرائدة، بالرغم من كون طابعها غير تنبؤي إلى أنها تحاول أن تساير النظم الدولية الرائدة، وقد تبين أنه في ظل المعطيات الرّاهنة قد ثبت صعوبة أو استحالة بناء نموذج التنبّؤ بالفشل المصرفي (تمييزي) الخاص بالبنوك الجزائرية في ظل الظّروف الحالية، لدا تم طرح أُنموذج للإنذار و الصّلابة الخاص بعينة البنوك محل الدّراسة.

02. نتائج البحث :

و حتى نقول بأن هذه الدّراسة قدّمت لنا بعض النتائج والتي هي في الغالب عبارة عن نتائج نظرية فقط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يعتبر القانون رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد والقرض والذي عدل وتمم بالقانون 10-04 نصا تشريعيا يعكس بحق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي الجزائري، فهو يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات المصرفية، فبالإضافة إلى أنه عدل و تمم القانون 90-10 هذا الأخير الذي أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988، فإنه أتى بأفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تترجم إلى حد بعيد الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي، الجزائري في المستقبل، هذه القوانين التي تمخضت عنها جملة من النظم التي استمدت من النظم و المعايير الدولية الرائدة ستسمح بأن يكون للنّظام المصرفي الجزائري سمعة جيدة بين النّظم العربية و الدولية الأخرى مستقبلا.
- نسبة كفاية رأس المال في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والتي تبلغ 8% كحد أدنى، هي نفسها التي حددتها اتفاقية بازل الأولى والثانية، والتي تمثل العلاقة مابين الأموال الخاصة الصافية والمخاطر المرجحة في قواعد الحذر الجزائرية، هذا وقد أدرجت الجزائر مفهوم بنود لمقررات بازل الأخيرة حول مفهوم وسادة الأمان حيث قدرتها الجزائر بـ 2.5 %، لتصبح نسبة الملاءة الجزائرية 9.5%، و هو التطبيق الحرفي لها لكي تصل إلى النسبة الدولية 10.5% خلال أربع سنوات المقبلة.
- سعي النظام المصرفي الجزائري على رأسه اللجنة المصرفية و بنك الجزائر إلى الرقي بمنظومة المصرفية لمواكبة النظم الدولية الرائدة من خلال تبنيه لمعايير دولية متنوعة تساهم في الاستقرار المصرفي.
- النظام الاحترازي الأخير الذي جسد في التعليمة11-08 و 14-01 يعطي صورة واضحة على نية الجزائر بنهوض بالمنظومة المصرفية، تلتزم بمقررات لجنة بازل، هذه النظم جاءت بناءً على قانون النّقد و القرض الأخير 10-04.

- بالرغم من سلسلة النظم الإدارية، تبين وجود قصور بالالتزام بها من خلال عينة الدّراسة، هذا القصور الذي يعود لعدة أسباب، داخلية وخارجية في البنوك التجارية كانت كافية لإبطاء عجلة التقدم في النَّشاط المصرفي الجزائري، و لعل هيمنة البنوك العمومية على السّوق في ظل نشاطها التقليدي أهم الأسباب، فالتشريع و سن القوانين الدوري لا يكفي بدفع عجلة التقدم للأمام، و ما نشير إليه هو أن تتابع قوانين النقد و القرض على هذا الحال يؤثر سلبا لا إيجابا على إدارة البنوك حتى لو كانت على أسس عالية، فهذا الإجراء من شأنه تكسير أنظمة الأمان الداخلية للبنوك بدلا من تقويتها.
- يحتاج موضوع التنبّؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية إلى مزيد من البحث لتأصيله و تبقى الممارسة الميدانية كفيلة بتغذيته و ترسيخه، لدا وجب على المشرع الجزائري الالتفات إلى مسألة تأطير المهنة البنكية و حوكمتها من خلال الموظفين و الكوادر البشرية و ليس فقط العمل المصرفي .

03. المقترحات:

- العمل على تطوير العمل المصرفي سواء لأي أسلوب الأداء أو في الأدوات المصرفية وباستخدام أحدث الوسائل التقنية والتكنولوجية، بحيث تكون البنوك على علم دائم بما يقدمه الآخرون، وأن تكون مستعدة لتقديمه وبهذا الشكل يمكن الحد من المخاطر التي يمكن أن تعترض البنوك .
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، من خلال التجسيد الفعلي للنظام 11-08 و إعادة النّظر في دور نظام التأمين على القروض، مع إدراج مجال للاندماج المصرفي .
- تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود إدارات المصارف والجهات المعنية، بكشوف دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية دوريا بهدف إظهار نتائج تطبيق النموذج المقترح للتنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بفترة كافية.
- ضرورة قيام اللجنة المصرفية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للمصارف و استحداث نماذج للإنذار و للتنبؤ بأوضاع تلك المصارف في وقت مبكر لتتمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة .
- ضرورة تضمين التقرير السنوية والقوائم المالية المنشورة من قبل المصارف القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية القياس المحاسبي و المالي مما يعزز القدرة على التنبّؤ بالأوضاع المستقبلية للمصارف.
- تطوير نموذج خاص بحوكمة البنوك في الجزائر و ضرورة اعتماد نظام للتقييم موحد يسهل مهمة التقييم المالي للبنوك.
- ضرورة الأخذ بالنماذج الكمية المطورة كأداة علمية فاعلة لقياس الفشل، و التنبّؤ به و العمل على تطوير التحليل المالي من خلال التحليل الكمي للبيانات حتى يتسنى للمؤسسة معرفة الوضع الحالي و التنبّؤ

بالمستقبل، فيتسع لها اتخاذ الإجراءات المناسبة لتلافي حدوث الفشل، أو اتخاذ الحلول الممكنة لمعالجة مشاكل الفشل لديها؛

- ضرورة إشراك الجامعات و مراكز البحث العلمي في تأصيل و تقييم النظام المصرفي من خلال تزويدها بمتطلبات تلك الدراسات، و نشر ثقافة التنبّؤ و الإشراف في البنوك.
- لعل أهم عنصر هو تأطير مهنة حوكمة الأداء المصرفي من خلال إخضاع موظفي البنوك لدورات تدريبية خاصة في هذا المجال.

04. آفاق البحث:

وبعد الخروج بهذه النتائج فإننا نجد أنفسنا أمام سؤال أو تساؤلات تبقى مطروحة وتحتاج هي أيضا لمن يبحث فيها ويدرسها والتي منها نذكر:

- دور الحوكمة المصرفية في تشخيص الوضعية المالية و الاقتصادية للبنوك دراسة حالة لعينة من البنوك.
- نظام التقييم الجزائري SYNOBA و دوره في التقييم المالي للبنوك الجزائرية.
- متطلبات دخول البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية لحيز التصنيف الائتماني الدولي.
- أساليب تدعيم و تطوير عمليات الإفصاح المالي في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية.
- النظام 11-08 و 14-01 كمدخل لتطبيق مقررات لجنة بازل 03 و تحسين نظام الإشراف في البنوك الجزائرية.

هذا ما يسّر الله بإتمامه فله الحمدُ أولاً و آخراً، والصّلاة و السّلام على رسوله

محمّد معلم الخير وعلى سائر رسل الله.

قائمة المراجع

❖ **أولا المراجع العربية :**

أ- الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**،الطبعة 01، دار النقاش للنشر و التوزيع الأردن، 2008.
3. جودت جعفر الخطاب،**إعادة هيكلة المصارف- دراسة تطبيقية-**،الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
4. حاكم محسن الربيعي-محمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في إدارة المخاطر**،الطبعة 01 ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان- الأردن-، 2011.
5. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان –الأردن-، 2008.
6. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي- تقيم الأداء و التنبّؤ بالفشل -**،دون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن-، 2000.
7. دريد كمال آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دون طبعة، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
8. سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ج 01، دون طبعة، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن-، 2009.
9. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
10. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر -تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية-**، طبعة الأولى، مكتبة الملك فهد للنشر ، 2003.
11. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (الشركات- الأفراد- الإدارات- البنوك)الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر-، 2003.

12. طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد و المخاطرة–**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية– مصر–، 1999.

13. عطاء الله وراد خليل–محمد عبد الفتاح عشماوي، **الحوكمة المؤسسية–مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسة العامة و الخاصة–**، دون طبعة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة–مصر–،2008.

14. علاء فرحان طالب– فاضل راضي الغزالي، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**،الطبعة 01، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان– الأردن–، 2009.

15. عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين– أخطار الاكتتاب إ أخطار الاستثمار–**، الطبعة 01، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان– الأردن–، 2011.

16. فرحان طالب– راضي الغزالي، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، الطبعة 01، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان ، 2009.

17. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي لغرض التنبّؤ بالفشل المالي**، طبعة الأولى، 2008.

18. مجيد جعفر الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دون طبعة، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2010.

19. منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية– مدخل لاتخاذ القرارات**، الطبعة 03، مركز دلتا للطباعة– مصر–، 2000.

20. مولود حشمان، **نماذج و تقنيات التنبّؤ القصير المدى**، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر–، 2002.

21. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2009.

22. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، دون بيانات أخرى.

ب- المذكرات و البحوث الجامعية :

1. آيت عكاش سمير، **تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية– دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري –** مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005.
2. أولاد إبراهيم ليلى، **دور نموذج التنقيط في إدارة المخاطر الائتمانية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية خلال سنة 2014**، مذكرة الماستر تخصص مالية و بنوك، جامعة غرداية، 2014/2013.
3. آيت عكاش سمير، **تطور القواعد الاحترازية للبنوك في ضل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2012.
4. آيت وازو زاينة، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ضل القانون الجزائري**، رسالة دكتورة في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010.
5. إيمان انجرو، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض– المصرف الصناعي السوري أنموذجا**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين- سوريا-،2007/2006.
6. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الإسلامية غزة- فلسطين-، 2012.
7. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2012.
8. جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين– دراسة تطبيقية–**، أطروحة ماجستير في المحاسبة و التمويل، جامعة غزة- فلسطين-، 2010.
9. حسين ديب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان دراسة حالة :عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011/2012.
10. دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة–**،الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، جامعة غزة- فلسطين-، 2006.
11. دعبوز سعاد، **إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية**، مذكرة الماستر في اقتصاديات المالية البنوك، جامعة أوكلي محند ألحاج، البويرة، 2013/2014.

12. ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري–2011/2003–**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2013/2012.

13. شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر–دراسة ميدانية في المصارف السورية–**،الأطروحة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق- سوريا-، 2011/2010.

14. علي خلف عبد الله، التحليل **المالي و استخداماته للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات**،الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة الماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2008.

15. علي عبد الله شاهين- جهاد حمدي، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية)**، الأطروحة ــــــــــــــ، جامعة غزة- فلسطين-، 2010.

16. عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات– دراسة تطبيقية –**، الجامعة الإسلامية غزة، 2004.

17. علي عبد الله شهين، **أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي(CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية– حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود–**، بحث مقدم لـ .....،الجامعة الإسلامية غزة- فلسطين-، 2005.

18. عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المصرفي– دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة–**، رسالة ماجستير تخصص المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة-فلسطين-، 2008.

19. كركار مليكه، **تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير – بازل –**، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2004.

20. لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة الأعمال، جامعة المسيلة، 2009/2010.

21. محمد إليفي، **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل الدكتورة في نقود و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-، 2014/2013.

22. محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية– مدخل لتعظيم القيمة–**، رسالة مقدمة لنيل دكتورة الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة القاهرة- مصر-، 2005.

23. مرابط هيبة، **أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفقا لمبادئ لجنة بازل– دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات ورقلة–**، مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010 .

24. ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل02" دراسة تطبيقية على المصارف العالمة في فلسطين**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007م .

25. هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011.

26. هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات– دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2004.

ج–المجلات و الدواوين :

1. بن علي بلعزوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام التأمين على الودائع و الحوكمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05.

2. وحيد محمود – محمد الوتار، **استخدام مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بفشل الشركات**، مجلة تنمية الرافدين، العدد100، 2010.

د– المقال المنشور و المداخلات :

1. نبراس محمد عباس العامري، **استعمال نموذج عائد رأس المال المعدّل بالمخاطر**"RAROC" في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية و مالية _ المجلد السابع العدد 21 ، 2012.

2. شريف ريحان، و آخرون، **الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية– من التشخيص إلى التنبّؤ ثم العلاج**، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري–قسنطينة–، يومي 21–22 أكتوبر 2012.

3. علي عبد الله شهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نضام التفتيش على البنوك**، بحث مقدم ، دون بيانات أخرى،

4. آسيا قاسيمي– حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي الأول: حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم،جامعة البويرة، 12–13 ديسمبر 2011 .

5. شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصص النقود والمالية، جامعة البويرة، 2014.

6. بونوالة، آيت بارة، الشريف ريحان، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبّؤ ثم العلاج**، مقالة من مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة بأجي مختار عنابة 2011.

ه- القرارات، القوانين و المراسيم:

1. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق **بالنقد و القرض.**

2. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 90-01 المؤرخ في 04 جوان 1990 يتعلق **بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية .**

3. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، الأمر 02- 99 المؤرخ في 07 أفريل 2002 المتعلق **بضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية – بالإعلان والتصريح بالقروض الممنوحة من طرفها للمدراء والمساهمين في هذه البنوك.**

4. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، الأمر 02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002 يتضمن **إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي.**

5. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 02-03، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، يتضمن **المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية.**

6. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، الأمر 02- 08 المؤرخ في 26 ديسمبر 2002 المتضمن **للنماذج التي وفقها تقوم البنوك بالإعلان عن مستوى التزاماتهم وديونهم الخارجية.**

7. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق **بالنقد والقرض.**

8. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 يتعلق **بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية .**

9. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام رقم 04-02، المؤرخ في 04 مارس 2004، يتعلق **بالحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي.**

10. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 04-03، المؤرخ في04 مارس 2004، يتعلق **بنظام التأمين على الودائع المصرفية**.

11. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 08-04، المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، يتعلق **بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية**.

12. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام رقم 09-375، المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، يتعلق **بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين**.

13. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 غشت 2010 المتعلق **بالنقد و القرض**.

14. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011، يتعلق **بمراقبة مخاطر ما بين البنوك**.

15. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، يتضمن **تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السّيولة**.

16. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 11-08، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق **بالرقابة الداخلية في البنوك و المؤسسات المالية**.

17. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 12-01، المؤرخ في 20 فيفري 2012، يتضمن **مركزية مخاطر المؤسسات و الأسر و عملها**.

18. الأمانة العامة للحكومة، بنك الجزائر، النظام 13-01، المؤرخ في 08 أفريل 2013، يحدد **القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية**.

19. Le Secretariat General du Government, Banque Algérie , Instruction N 94-74 Relative A **La Fixations Des Regales Prudential's De Gestion Des Banques Et Establishments Financiers**.

20. Le Secretariat General du Government, Banque Algérie , RÈGLEMENT N°14-01 DU 16 FÉVRIER 2014 PORTANT **COEFFICIENTS DE SOLVABILITÉ APPLICABLES AUX BANQUES ET ÉTABLISSEMENTS FINANCIERS**.

و- التقارير :

1. السلطة النقدية الفلسطينية، **دليل القواعد و الممارسات الفضلى لحَوكمة المصارف في فلسطين**، الطبعة الأولى، 2009.

2. بنك الجزائر، **التغيرات الاقتصادية و النقدية في الجزائر**، التقرير السنوي ،2007ـــــــ،2012.

3. Rapport Banque Algérie , 2007. , 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013
4. Rapport Banque Cpa 2004———— 2012.
5. Rapport Banque Gulf 2004————2014.
6. Basel Comite on Banking Suprevion ,**Enchancing Coporate Gouvernance for Banking Organisations**, Bank for international Settlement ,September 1999 .
7. Indicateurs de Solidity Financière , guide D' establishment 2006.

ز- مواقع الانترنيت :

1. http://manifest.univ-.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-des-sciences-economiques-,-de-gestion-et-des-sciences commerciales/84.html .
2. http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-des-sciences-economiques-,-de-gestion-et-des-sciences-commerciales/84.html.
3. http://omferas.com/vb/t35510/
4. http://www.bis.org/pub/bcbs117.pdf (consulté le30/01/2014 .
5. http://www.hrdiscussion.com/hr38731.html
6. http://www.hrdiscussion.com/hr38731.html
7. http://www.hrdiscussion.com/hr38731.html
8. http://www.investopedia.com/terms/b/bank-failure.asp

9. http://www.investopedia.com/terms/b/bank-failure.asp.

10. http://www.startimes.com/?t=8840171

11. http://omferas.com/vb/t35510

12. http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm .

13. http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=6693.

14. http://www.echoroukonline.com/ara/?news=10673.

15. http://www.bis.org/pub/bcbs117.pdf (consulté le30/01/2014.

16. http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm.

17. http://www.echoroukonline.com/ara/?news=10673

❖ **ثانيا المراجع الأجنبية :**

A. Livers:

1. Bryan koail**, Huddinge Interest-rate Expo sires**, Edit Faintchel world ble tchinge, CO 01, 2007.

2. Philippe GARSUAULT et Stephanie PRIAMI**: La Banque functions men et strategies , Ed. ECONOMICA** , Paris , 1995.

B. les notes et la recherché universities:

1. Diarra Lacina ،**ANALYSE DE L'IMPACT DE LA REGULATION SUR LA PRISE DE RISQUE PAR LES BANQUES** Pour l'obtention du MASTER en Economic du développement، UNIVERSITE DU SUD TOULON VAR،la France 2013 /2012 .

2. Saidani Zahir , **Analyse du processus de Gestion du Risque Operational par les Banque** , Pour l'obtention du Magistère en money-finance – banques, UNIVERSITE DU ,tizi ouzou , Algérie, 2011/2012.
3. Angela Madalina, **Évaluation des risques des prêts bancaires**, Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de magistrates Sciences de la Gestion(Option finance Université MONTRÉAL-kanada,2006/2007.
4. Patric T . Downes, David Martson and Inci Otker ," Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" FMI Discussion Paper 1999.
5. Bruno Powwow Fosso , **Les determinants des faillâtes bancaires dans les pays en développement le cas de L'union économique et Monétaire ouest Africaine** ,Rapport de Recherche ، UNIVERSITE Montréal, Pour l'obtention du Magistère en money-finance, Kanada, 1999 .

C. article public :

1. Basel Comite on Banking Suprevion ,**Enchancing Coporate Governance for Banking Organizations**, Bank for international Settlement ,September 1999 , sir le site.
2. Horrigan. J, **The determination of Long-Term Credit Standing with Financial Ratios**, Journal Of Accounting Research, 4 September, 1966. Pinches.G and Mingo,K, **A Multivariate Analysis Of Industrial Bond Ratings, Journal Of Finance**, 28 March, 1973.
3. Simkowftz.M and Monroe.R, **Discriminant Function For Conglomerate Targets**, South Journal Of Business, 6 November, 1971.

الملاحق

ملحق رقم (01) :مخرجات بنك القرض الشعبي الجزائري Cpa

use "C:\Users\BOUHOREIRA- 30\Desktop\Cpa 02.dta", clear

regresssecban soldmona01 ratmonna04 cap/capneseser،prts.couvrenttcr،intrt.affect.h.orsbilan

note: intrtaffecthorsbilan omitted because of collinearity

Source	SS	df	MS	Number of obs =	9
Model	.000792526	5	.000158505	Prob> F	= 0.0166
Residual	.000023984	3	7.9948e-06	R-squared	= 0.9706
Total	.00081651	8	.000102064	Adj R-squared	= 0.9217
				Root MSE	= .00283

secban	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf. Interval[
soldmona01	-1.062485	.2025489	-5.25	0.013	-1.707086 -.4178834
ratmonna04	1.086863	.2159754	5.03	0.015	.3995325 1.774193
capcapneseser	-.0078416	.0051344	-1.53	0.224	-.0241818 .0084985
prtscouvrent	.1019286	.0390761	2.61	0.080	-.022429 .2262863
tcr	.0475034	.0367992	1.29	0.287	-.0696079 .1646147
intrtaffecthorsbilan	0	(omitted(			
cons	.0976558	.0135152	7.23	0.005	.0546442 .1406673

Durbin-Watson stat 2.103139

ملحق رقم (02) :مخرجات بنك خليج الجزائر Gulf

regresssecbansoldmonratimoncapcapneseserprtscouvrenttcrintrtaffecthorsbilan, noconstanthasconstsscons

(note: hascons false)

Source | SS df MS Number of obs = 10

----------+---------- F(6, 3) = 1179.18

Model | .555005009 6 .092500835 Prob> F = 0.0000

Residual | .000235335 3 .000078445 R-squared = 0.9996

----------+---------- Adj R-squared = 0.9987

Total | .555240344 9 .061693372 Root MSE = .00886

---

secban	Coef.	Std. Err.	T	P>|t|	[95% Conf. Interval]
Sold.mon	.0077042	.002633	2.93	0.061	-.0006752 .0160836
rat.mon	.0626426	.0278087	2.25	0.110	-.025857 .1511421
cap/capneseser	.0254071	.0161451	1.57	0.214	-.0259737 .076788
prts.couvrent	.1342916	.0048702	27.57	0.000	.1187925 .1497908
tcr	-.3765814	.0651676	-5.78	0.010	-.5839737 -.169189
Intr .Efct.h.bilan	.4170369	.0827345	5.04	0.015	.1537388 .6803351
_cons	-.35763	.0621123	-5.76	0.010	-.5552989 -.1599611

Durbin-Watson stat 2.494925

الفهرس

الفهـــرس العـــــام

الإهداء I

محتويات البحث III

قائمة الرموز و الاختصارات..... VII

المقدمة العامة:.....

أ-توطئة : .....أ

ب-الإشكالية الرئيسية: ..... ب

ج- الإشكالية الفرعية :..... ب

د-فرضيات البحث : ..... ب

هـ-مبررات اختيار الموضوع :.....ج

و-أهداف الدّراسة و أهميتها : .....ج

ز-حدود الدّراسة : .....ج

ح-منهج الدّراسة و الأدوات المستخدمة : .....ج

ط-صعوبات البحث:..... د

ي-هيكل البحث : ..... د

الفصل الأول : .....

تمهيد الفصل الأول : 6

المبحث الأول : الأدبيـــــات النَّظريـــة لِموضوع الدّراسة 7

المطلب الأول: مدخـــــل لإدارة المخاطِـــر في البُنوك..... 7

المطلب الثاني : مـــــاهية و نماذج الفشل المالـــــي. 21

المطلب الثالث: إستراتجية الإشراف و قياس الصّلابة المصرفية..... 29

المبحث الثاني : الأدبيـــــات الـــــتطبيقية..... 35

المطلب الأول: الدّراســـــات السّابقة العربية 35

المطلب الثاني: الـــــــدّراسات السّـــــابقة الأجـــــنبية..... 38

المطلب الثالث: الاخـــتلاف بين الـــــــدّراســـات 39

خلاصة الفصل الأول : 40

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية للتنبؤ و إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر – أنموذج مقترح – .....

تمهيد الفصل الثاني : 42

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدّراسة 43

المطلب الأول: منهجيـــة و طـــريقة إعـــداد الدّراسة 43

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في إعداد الدّراسة..... 48

المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج المتوصّل إليهـا 50

المطلب الأول : النتائـــــج المستوفـاة من الدّراسة..... 50

الجزء الأول: إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية..... 50

الجزء الثاني: إعداد نموذج الإنذار (المقترح)..... 87

المطلب الثاني : مناقشـــــة النتائـــج المستوفاة من الدّراسة. 93

خلاصة الفصل الثاني : 100

الخاتمة : 101

قائمة المراجع : 107

الملاحق : 118

الفهرس : 121